إقــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين
(2012-1996)

Factors affecting the rate of unemployment in Palestine
(1996-2012)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: **اسم الطالب: محمد مازن الأسطل**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ: 2014/4/29م**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجامعة الإسلامية بغـــزة
عمـادة الدراسات العليـــا
كليـــــة التجـــــارة
قسم اقتصاديـات التنمية

العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين
(2012-1996)

Factors affecting the rate of unemployment in Palestine

(1996-2012)

إعداد الباحث:

محمد مازن محمد الأسطل

إشـراف:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة

1435 هـ /2014 م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم جمس غ/35/ Ref .....
2014/03/12
التاريخ ..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد مازن محمد الأسطل** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996 – 2012)

Factors Affecting th Rat of Unemployment in Palestine (1996 – 2012)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 11 جمادى الأولى 1435 هـ، الموافق 2014/03/12م الساعة الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مشرفًا ورئيساً	.....
د. سمير خالد صافي	مناقشاً داخلياً	.....
د. سمير مصطفى أبو مدللة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم** اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا))

سورة: طه، الآية (114)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إهداء

إلى أغلى من أحب،،،

إلى من سهرت على راحتي،،،

إلى من تغمدتني بوافر الدعاء،،،

أمي الحبيبة

إلى من رباني على حب العلم،،،

إلى من كان دافعاً لي دوماً نحو التفوق،،،

إلى من أدين له بكل ما أنعم الله به علي،،،

أبي الحبيب

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء،،،

إلى منبر العلم والعلماء،،،

الجامعة الإسلامية،،،

إليهم جميعاً أتقدم بهذا العمل المتواضع، سائلاً المولى عز وجل أن ينفع به المسلمين.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلاّ بِاللَّهِ عليهِ تَوَكَّلْتُ وَإِليهِ أُنِيبُ) (سورة: هود، الآية [88]).

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات على أن وفقني، وفتح عليَّ في كتابة رسالتي هذه، فيا رب لك الحمد حمداً يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك الشكر والثناء على توفيقك لي، اللَّهم افتح لنا من خيْرَي الدنيا والآخرة إنك أنت الفتاح العليم.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر إلى جامعتي الغراء، صاحبة الفضل الكبير (الجامعة الإسلامية) هذا الصرح العلمي الشامخ الذي نهلت منه العلم والمعرفة، حيث كان الفضل لها بعد الله عز وجل في وصولي لهذه المرتبة من العلم.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ **محمد إبراهيم مقداد** الذي تفضل بالإشراف على رسالتي، وقام بتقديم النصح والإرشاد لي في كتابة رسالتي حتى وصلت إلى هذه الصورة، فبارك الله فيه، وحفظه ووفقه لكل خير، وجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة ممثلة بالدكتور/ سمير خالد صافي والدكتور/ سمير مصطفى أبو مدللة، وذلك لتفضلهما بمناقشة الرسالة، حيث كان لتوجيهاتهم بالغ الأثر في إثراء الرسالة، فبارك الله فيهما ونفع بهما وبعلمهما.

وإلى جميع الزملاء والأصدقاء، وأخص الأخ العزيز محمد أبو عليان في التحليل القياسي.

فجزاكم الله خير الجزاء،،،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة مشكلة البطالة في فلسطين، والتي تمثل إحدى المعضلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة من 1996-2012، وتمثلت مشكلة الدراسة في نمو معدلات البطالة في فلسطين بصورة متزايدة ومضطردة خلال فترة الدراسة، وخصوصاً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر عام 2000، وقامت الدراسة على مجموعة من الفرضيات تمثلت في وجود علاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة وهي (النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، النفقات الحكومية التطويرية، المساعدات الخارجية، معدل التضخم، والاستقرار السياسي) ومعدل البطالة في فلسطين، والذي يمثل المتغير التابع في الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، إضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي، والذي تعتبر سياساته وممارساته من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في فلسطين، في حين تمثلت أهم النتائج القياسية في وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة المستقلة وهي (النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية) ومعدل البطالة، وكذلك ووجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الأخرى، وهي(المساعدات الخارجية، ومعدل التضخم) ومعدل البطالة في فلسطين، وقد فسرت تلك المتغيرات مجتمعة ما نسبته 77% من التغير الحاصل في معدل البطالة في فلسطين، أما النسبة المتبقية وهي 23% فترجع إلى عوامل أخرى.

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في برامج التوظيف الإغاثية الطارئة والمؤقتة، نظراً لمحدودية مردود هذه البرامج التي لا تصب في اتجاه استقرار العمل وديمومته، والتوظيف الجيد للمساعدات الخارجية، وتشجيع الصناعات الصغيرة وحاضنات الأعمال، وكذلك تبني شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، إضافة إلى ضرورة ربط استراتيجية التعليم العالي بسياسات التشغيل في فلسطين، وكذلك تحفيز الجامعات على ممارسة التخطيط الاستراتيجي من خلال تطوير المناهج الدراسية وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study discusses the problem of unemployment in Palestine; the problem that represents one of the difficulties which face the Palestinian society. The study aims at identifying the effective factors which affect the rate of unemployment in Palestine from 1996 to 2012. It shows the growth of unemployment rates in the Palestinian territories during the period of the study increasingly and steadily, particulary after the beginning of AL-AQSA Intifada, September 2000. This study depends on some assumptions which show a relation between the independent variables of the study which are the economic growth, total fixed capital formation, development government expenditures, foreign aid, rate of inflation, political stability, and the rate of unemployment in Palestine which represents the relevant variable in the study.

The study concludes to a group of results. The most important results are that; the Higher Education outputs are not suitable for the requirements of business market, weakness of the Palestinian business market for absorbing emplyment. In addition to the presence of the Israeli occupation whose policy and practices are the most important reasons for the increase of the unemployment problem in the Palestinian territories, the most important results are shown in the presence of an inverse relationship among the independent variables in the study which are the economic growth, total fixed capital formation, development government expenditure, the rate of unemployment and the presence of steady relation among the other independent variables, that is foreign aid, rate of inflation and the rate of unemployment in the Palestinian territories. These variables totally show 77% of the change in the rate of unemployment in the Palestinian territories, while the remaining rate 23% is connected with other factors.

This study recommends reviewing the temporary and urgent relief programs because the benefits of these programs are limited that they don’t take part in the stability and continuity of work and the good functioning of the aid. In addition, they encourage the little industries and Business Incubators, adopting a real Partnership with the private sector operation. Furthermore, there is a necessity for connecting the higher education strategy with the employment policies in Palestine and stimulating the universities for strategical planning through developing the curriculum so that they suit the requirements of the labor market.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس الموضوعات

	الموضوع	رقم الصفحة
	إهداء	أ
	شكر وتقدير	ب
	ملخص البحث	ت
	فهرس الموضوعات	ج
	فهرس الجداول	د
	فهرس الأشكال	ذ
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1.1	مقدمة البحث	1
2.1	مشكلة الدراسة	1
3.1	أهمية الدراسة	1
4.1	أهداف الدراسة	2
5.1	فرضيات الدراسة	2
6.1	متغيرات الدراسة	3
7.1	منهجية الدراسة	4
8.1	بيانات الدراسة	4
9.1	الدراسات السابقة	5
1.9.1	الدراسات المحلية	5
2.9.1	الدراسات العربية	8
3.9.1	الدراسات الأجنبية	14
10.1	الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة	15
	خلاصة الفصل الأول	16
	الفصل الثاني: تعريف البطالة وأنواعها والبطالة في الفكر الاقتصادي	
1.2	مقدمة	18
2.2	أهمية التعرف على مشكلة البطالة	18
3.2	تعريف البطالة	19
4.2	قياس معدل البطالة	21
5.2	أنواع البطالة	24
6.2	المعدل الطبيعي للبطالة	30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الموضوع	رقم الصفحة
7.2	البطالة في الفكر الاقتصادي	31
8.2	أسباب تفاقم مشكلة البطالة	41
9.2	الآثار الناجمة عن البطالة	42
	خلاصة الفصل الثاني	44
	الفصل الثالث: العلاقة بين البطالة ومتغيرات الدراسة	
1.3	النمو الاقتصادي	47
2.3	المساعدات الدولية	52
3.3	حجم الاستثمار	58
4.3	الإنفاق العام	64
5.3	التضخم	73
6.3	الاستقرار السياسي	82
	خلاصة الفصل الثالث	86
	الفصل الرابع: البطالة في فلسطين	
1.4	مقدمة	89
2.4	نظرة على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين	90
3.4	الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية	92
4.4	التطور التاريخي لمشكلة البطالة في فلسطين	93
5.4	تحليل البطالة في فلسطين	95
6.4	سوق العمل في إسرائيل	104
7.4	دور القطاع الخاص الفلسطيني في توليد فرص عمل	107
8.4	دور القطاع العام في توليد فرص عمل	110
9.4	خصائص البطالة في فلسطين	114
10.4	الأسباب الرئيسية لمشكلة البطالة في فلسطين	114
11.4	سبل مواجهة مشكلة البطالة في فلسطين	115
	خلاصة الفصل الرابع	117
	الفصل الخامس: الدراسة القياسية	
1.5	مقدمة	120
2.5	منهجية القياس والنموذج القياسي	120
3.5	التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج	124

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع		رقم الصفحة
4.5	اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج	135
خلاصة الفصل الخامس		137
الفصل السادس: النتائج والتوصيات		
1.6	النتائج	139
2.6	التوصيات	141
المراجع		144
الملاحق		152

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

العنوان	رقم الصفحة
جدول 1.3: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة من 1996-2012 (بالمليون دولار)	49
جدول 2.3: إجمالي المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2012	54
جدول 3.3: التكوين الرأسمالي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة 1996-2012	61
جدول 4.3: النفقات العامة ونسبة النمو فيها ونسبتها من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة من 1994-2010 (بالمليون دولار)	68
جدول5.3: النفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2012	71
جدول6.3: معدل التضخم في فلسطين خلال الفترة 1996-2012	80
جدول 1.4: نسب البطالة في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية	95
جدول2.4: معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية حسب المحافظة والجنس، 1999-2012	96
جدول3.4: معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة في قطاع غزة حسب المحافظة والجنس، 1999-2012	98
جدول 4.4: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين في إسرائيل والمستوطنات حسب المنطقة، 1996-2012	105
جدول 5.4: عدد العاملين في القطاع الخاص خلال الفترة من 1996-2011	110
جدول 1.5: أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي	124
جدول 2.5: نتائج اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	130
جدول3.5: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة	131
جدول 4.5: نتائج تقدير النموذج القياسي	132
جدول 5.5: نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)	134

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

العنوان	رقم الصفحة
شكل 1.3: الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة 1996-2012 (مليون دولار)	51
شكل 2.3: إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2012 (مليون دولار)	56
شكل 3.3: التكوين الرأسمالي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة من 1996-2012 (مليون دولار)	62
شكل 4.3: النفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2012	71
شكل 5.3: منحنى فيلبس	76
شكل 6.3: منحنى فيلبس في الأجل الطويل	77
شكل7.3: معدل التضخم في فلسطين خلال الفترة 1996-2012	82
شكل 1.5: التسلسل الزمني لمتغير معدل البطالة خلال الفترة (1996-2012)	125
شكل 2.5: التسلسل الزمني لمتغير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2012)	126
شكل 3.5: التسلسل الزمني لمتغير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة (1996-2012)	127
شكل 4.5: التسلسل الزمني لمتغير النفقات الحكومية التطويرية خلال الفترة (1996-2012)	127
شكل 5.5: التسلسل الزمني لمتغير المساعدات الخارجية خلال الفترة (1996-2012)	128
شكل 6.5: التسلسل الزمني لمتغير معدل التضخم خلال الفترة (1996-2012)	129

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهمية الدراسة

4.1. أهداف الدراسة

5.1 فرضيات الدراسة

6.1 متغيرات الدراسة

7.1 منهجية الدراسة

8.1 بيانات الدراسة

9.1 الدراسات السابقة

10.1 الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.1 مقدمة

تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية يتبين من ظهورها وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع، كما وتعتبر إحدى المشكلات الجوهرية التي تواجه غالبية دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر، ذلك أنها بلغت مستويات حرجة إلى درجة يمكن أن ينتج عنها كثيراً من الاضطرابات السياسية والاقتصادية، وكذلك تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي للمجتمعات وعلى كافة مجالات الاقتصاد القومي، وهي خطر يتهدد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حتى وإن كانت أبعادها تأخذ طابعاً آخر في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.

ويعد ظهور مشكلة البطالة أحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي، وبالتالي فهي تعد مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب، فليس معنى البطالة تعطل نسبة ملموسة من الأفراد عن العمل، لكنها في حقيقة الأمر مشكلة مركبة، نظراً لما تحدثه من آثار سلبية مباشرة على معدل النمو الاقتصادي، لأن سعي الدولة لرفع مستويات المعيشة لأفرادها يقتضي التأكد من عدم وجود طاقات معطلة سواء كانت بشرية أم مادية.

وإن كانت مشكلة البطالة مشكلة عالمية، إلا أنها تأخذ منحنى آخر في فلسطين، فهي تمثل الخطر الحقيقي من حيث إهدار قيمة العنصر البشري باعتباره أهم روافد العملية التنموية في الاقتصاد الفلسطيني في ظل شح الموارد المادية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة

تشكل ظاهرة البطالة إحدى المعضلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، حيث شهدت معدلات البطالة تزايداً ملحوظاً خصوصاً بعد انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر عام 2000، حيث نمت معدلاتها بصورة متزايدة ومضطردة، إضافة إلى أن الاحتلال الاسرائيلي قد عمد إلى وضع القيود والعراقيل في وجه القوى العاملة الفلسطينية، وقام باستخدامها كورقة سياسية في التضييق على الشعب الفلسطيني، ولذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة من 1996-2012.

3.1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النقاط التالية:

1. كون رأس المال البشري هو أساس عملية التنمية.
2. معرفة العوامل التي تؤثر على ارتفاع معدل البطالة في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. من الدراسات القياسية القليلة على حد علم الباحث التي تبحث في تحديد أهم العوامل المؤثرة على معدلات البطالة.
4. استكمالاً لدراسات سابقة قامت بدراسة مشكلة البطالة.
5. دعم صانعي القرار في انتهاج سياسات تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة الزمنية من 1996-2012، كما وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة ظاهرة البطالة في الفكر الاقتصادي، والتعرف على أهم أنواعها.
2. التعرف على العوامل المؤثرة في معدل البطالة في فلسطين من خلال:
   أ. قياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في فلسطين.
   ب. قياس أثر حجم الاستثمار على معدل البطالة في فلسطين.
   ت. قياس أثر المساعدات الدولية على معدل البطالة في فلسطين.
   ث. قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في فلسطين.
   ج. قياس أثر التضخم على معدل البطالة في فلسطين.
   ح. قياس أثر الاستقرار السياسي على معدل البطالة في فلسطين.
3. الخروج باقتراحات لعلاج مشكلة البطالة في فلسطين، وتقديم مجموعة من التوصيات إلى الجهات المعنية بحل مشكلة البطالة وعلى رأسها الحكومة والقطاع الخاص.

5.1 فرضيات الدراسة

بالرجوع إلى الدراسات العلمية السابقة، وبناءً على واقع الاقتصاد الفلسطيني، وقطاع العمالة على وجه الخصوص، فإن الباحث قد قام بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي، ويتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية.

الفرضية الثانية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة وحجم الاستثمار، ويتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية.

الفرضية الثالثة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والإنفاق الحكومي، ويتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية.

الفرضية الرابعة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والمساعدات الخارجية ويتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الخامسة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ويتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية.

الفرضية السادسة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والاستقرار السياسي ويتوقع الباحث أن تكون العلاقة عكسية.

6.1 متغيرات الدراسة

لقد قام الباحث بتحديد المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، وذلك وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة حول هذا الموضوع، وتم بناء المتغيرات الأكثر مناسبة لهذا النموذج، وهي كالتالي:

أ. **المتغير التابع:** معدل البطالة في فلسطين، وتم أخذه كنسبة من خلال البيانات الإحصائية لمسوح القوى العاملة الفلسطينية للفترة الزمنية (1996-2012)

ب. **المتغيرات المستقلة:** وهي كالتالي:

1. **النمو الاقتصادي (GDP):** ويعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر مقياساً تجميعياً للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، ويقاس من خلال البينات الإحصائية التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة الزمنية (1996-2012)
2. **المساعدات الخارجية (X):** هي الموارد التي يتم تحويلها من أي دولة خارجية لصالح الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الفلسطينية، ومؤسساتها الرسمية، بغرض تحقيق هدف سياسي، أو تنموي، أو اجتماعي، أو اقتصادي، كما يشمل ذلك جميع أنواع المعونات.
3. **حجم الاستثمار (I):** وهو عبارة عن إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والذي يعرف بقيمة حيازة مؤسسة أو قطاع من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً منه تكاليف أصول جديدة أو مستعملة، أو قيمة ما يقتنيه المنتجون مطروحاً منه ما يتصرفون به من السلع الرأسمالية الجديدة والمستعملة. (الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2000-2005)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، ص38)
4. **الإنفاق الحكومي (G): وسوف يركز الباحث في التحليل القياسي على النفقات الحكومية التطويرية (SD)** والتي يقصد بها النفقات التي تنفقها الدولة لتوسيع الإنتاج كالتحويلات الرأسمالية للمشاريع، والنفقات اللازمة للبنية التحتية المادية كالطرق والمواصلات، والبنية التحتية المؤسسية والقانونية، والتي تعمل على خلق المناخ الاستثماري الملائم.
5. **معدل التضخم (F):** وهو عبارة عن مقدار التغير في المستوى العام للأسعار.
6. **الاستقرار السياسي (Dum):** وهو عبارة عن متغير وهمي، يرمز له بالقيمة (0، 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صياغة النموذج القياسي:

تم صياغة النموذج القياسي ليعبر عن المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996–2012)، حيث يعالج النموذج بيانات سلسلة زمنية ربعية تحوي 68 مشاهدة، على النحو التالي:

$$U = f(\mathrm{G}, \mathrm{I}, \mathrm{SD}, \mathrm{X}, \mathrm{F}, Dum)$$

الإشارات المتوقعة:

$$U = \underset{}{\beta 0} + \underset{\beta_1 < 0}{\beta 1\, Log(G)} + \underset{\beta_2 < 0}{\beta 2\, log(I)} + \underset{\beta_3 < 0}{\beta 3\, log(SD)} + \underset{\beta_4 < 0}{\beta 4\, log(X)} + \underset{\beta_5 < 0}{\beta 5\, F} + \underset{\beta_6 < 0}{\beta 6\, Dum} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

β_0 : الحد الثابت.

$\beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$: تعبر عن معاملات خط الانحدار.

β_6: تعبر عن تأثير المتغيرات الوهمية في المتغير التابع.

ε_t : تعبر عن الخطأ العشوائي.

7.1 منهجية الدراسة

لإنجاز أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج الكمي القياسي، حيث يعتبر الباحث أن هذين المنهجين من أكثر المناهج ملاءمة لطبيعة هذه الدراسة فمن خلال المنهج الوصفي التحليلي، فإن الباحث سوف يقوم باستعراض ظاهرة البطالة في الفكر الاقتصادي، وكذلك التطرق لأهم أنواع البطالة الموجودة في المجتمعات سواء المتقدمة أم النامية إضافة إلى استعانة الباحث بأحدث الدراسات النظرية والعملية التي تناولت العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على المستوى المحلي والعالمي، وفيما يخص المنهج الكمي، فإن الباحث سوف يقوم باستخدام سلسلة البيانات الزمنية من عام (1996–2012) الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني لتحديد المتغيرات التفسيرية لمتغيرات هذه الدراسة باستخدام البرنامج القياسي EViews7.0.

1. 8 بيانات الدراسة

من أجل إتمام الدراسة فإن الباحث قام بالرجوع إلى البيانات الثانوية، من خلال الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة في هذا المجال، من خلال المراجع والدوريات والأبحاث، والإحصاءات المتعلقة بمسوح القوى العاملة الفلسطينية، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، والنشرات والتقارير المختلفة المعنية بقطاع العمالة، وسوف يعتمد الباحث على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيانات سلاسل زمنية عن فترة الدراسة من عام (1996–2012)، وسوف تكون هذه البيانات عبارة عن بيانات ربعية، حيث يبلغ حجم العينة المستخدمة في الدراسة (68) مشاهدة.

9.1 الدراسات السابقة

1.9.1 الدراسات المحلية

1. دراسة (شيخ العيد، وبهذي، 2012) بعنوان: قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996–2011.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996–2011، ومعرفة مدى تحقق قانون أوكن في الواقع الاقتصادي الفلسطيني.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأراضي الفلسطينية عامة، وفي قطاع غزة، والضفة الغربية كل على حدة وكانت المتغيرات التابعة في الدراسة هي (معدل نمو البطالة في الضفة الغربية، معدل نمو البطالة في قطاع غزة، معدل نمو البطالة في الأراضي الفلسطينية) في حين كانت المتغيرات المستقلة في الدراسة هي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية)، قد تم تقدير النموذج بالاعتماد على برنامج EViews 5.0، وبرنامج SPSS 17.0.

وتوصلت الدراسة إلى أن سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، إضافة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني، وأن الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية ترتبط بالاحتلال الإسرائيلي أكثر من ارتباطها بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، وكذلك اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيسي في موازنتها العامة.

2. دراسة (رجب والفرا، 2009) بعنوان: سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق

هدفت الدراسة إلى تحليل أوضاع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، وذلك من أجل التغلب على معوقاتها باعتماد سياسات تشغيلية فاعلة ومتكاملة، تقود إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال البشري الفلسطيني في ظل ندرة الموارد الاقتصادية المادية في الأراضي الفلسطينية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الدراسة، إضافة إلى إجراء التحليل المقارن سواء على المستوي الزمني، أو على المستوي المكاني للأراضي الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وثيقة بين حجم البطالة، وإعادة هيكلة القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي، وأنه لم يتم تطبيق أنظمة وإجراءات التوظيف حسب المعايير القانونية الموضوعية في مناطق السلطة الفلسطينية، إضافة إلى انعدام التنسيق بين سياسات التعليم من جهة، وسياسات التشغيل من جهة ثانية، ومتطلبات سوق العمل من جهة ثالثة، وأن برامج التشغيل التي انتهجتها الحكومة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، والمنظمات الأهلية، لا تعدو كونها مشاريع محدودة الدور والأثر، ولا تتصف بالديمومة.

3. دراسة (مقداد، وآخرون، 2006) بعنوان: مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها.

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب البطالة في قطاع غزة، وآثارها، ونتائجها، وأساليب علاجها.

وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب البطالة في قطاع غزة ترجع بشكل أساسي إلى ضعف النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، نتيجة فقره بالموارد الاقتصادية، وارتفاع كثافته السكانية، ومحدودية مساحته، وتحكم الاحتلال الإسرائيلي بمعابره مع العالم الخارجي، في ظل عدم وجود سياسات لتنمية وتطوير قطاع غزة، إضافة إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وسياسات الاحتلال الرامية إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني.

4. دراسة (مكحول، 2006) بعنوان: مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، وخصائص المتعطلين عن العمل، والخيارات المتاحة لعلاجها.

وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية بدأت تتأزم بعد العام 1994، وذلك بسبب اختلاف منهجية احتسابها بين جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ونظيره الإسرائيلي، وأن معدلات البطالة بعد العام 1994 بدأت تعكس ارتباط العمالة الفلسطينية بالسياسات الإسرائيلية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، لأن قدرة اقتصاد الضفة الغربية على استيعاب العمالة أكبر منها في قطاع غزة، بسبب سهولة تصريف فائض الأيدي العاملة إلى إسرائيل، سواء أكان هذا التصريف بطرق قانونية أو غير قانونية.

5. دراسة (النقيب، 2006) بعنوان: سياسات مكافحة البطالة في الأمد البعيد.

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين حجم البطالة، ومعدلات النمو الاقتصادي لمعرفة مستوى النمو المطلوب لحل مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية في الأمد البعيد.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني لا يملك مقومات النمو التي تؤهله للتغلب على مشكلة البطالة في الأمد البعيد، لأن مشكلة البطالة على الأمد البعيد قد نشأت وتكرست بسبب التشوهات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي، ولم تسهم سياسات السلطة الفلسطينية في التخلص من تلك التشوهات التي تضخمت واستفحلت بعد إعادة إسرائيل احتلال الضفة الغربية، وبناء جدار الفصل العنصري، والمقاطعة الدولية والحصار المحكم على الحكومة المنتخبة ديموقراطياً في قطاع غزة.

6. دراسة (عبد الحق، 2005) بعنوان: دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الإسرائيلية لعبت دوراً كبيراً في تطور البطالة في فلسطين، إلى جانب جملة من العوامل الأخرى أهمها: التبعية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي، وغياب التخطيط التنموي للاقتصاد الفلسطيني، وضعف بنية الاقتصاد الفلسطيني، وأن عبء البطالة في فلسطين يتركز في قطاع غزة، في حين أن عبء البطالة في الضفة الغربية يتركز في مناطق الشمال منها، إضافة إلى أن برامج اتحاد نقابات عمال فلسطين لم تكن موفقة في الوصول إلى تحقيق العدالة في توزيع هذه البرامج، كما أن فاعليتها لم تكن بالمستوى المطلوب.

7. دراسة (لبد، 2004) بعنوان: تحديث إسقاطات البطالة في الأراضي الفلسطينية 2000 – 2010.

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل، والمحددات السكانية، والاقتصادية، التي تؤثر على حجم القوى العاملة، ونسب المشاركة، ووضع الفرضيات اللازمة للإسقاطات المستقبلية، وذلك عبر تحديث إسقاطات العمالة، والقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية لغاية عام 2010.

وتوصلت الدراسة إلى صعوبة تحديد معدلات واقعية للفترات المستقبلية، حيث أنها ستبقى رهينة التطورات المستقبلية، وتبعاً لما يستجد من ظروف سياسية واقتصادية، مما يعني عدم الاعتماد المطلق على إسقاطات القوى العاملة للفترات بعيدة المدى، وإنما الاستفادة منها كسنوات أساس عند المقارنة.

8. دراسة (صبيح، وماجد، 2002) بعنوان: أثر الحصار الإسرائيلي على البطالة في الأراضي الفلسطينية في أعقاب انتفاضة الاقصى.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الحصار الإسرائيلي على حجم ومعدلات البطالة، وبنية المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى وجود تغيرات ملموسة سببها الحصار الإسرائيلي في حجم معدلات البطالة، وفي بنية المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، حيث تضاعفت معدلات البطالة عدة مرات، وتراجعت بشدة نسبة العمالة في إسرائيل، والمستوطنات، بحيث أصبح إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمال الفلسطينيين هو السبب الرئيسي للبطالة في الأراضي الفلسطينية، بعد أن كان يشكل أحد الأسباب الرئيسية لامتصاص فائض العمالة الفلسطينية قبل الحصار.

9. دراسة (مقداد، والبحيصي، 2001) بعنوان: أثر الحصار الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية دراسة حالة العمالة الفلسطينية العاملة في أراضي فلسطين عام 1948.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الحصار الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية داخل أراضي فلسطين عام 1948م، وكذلك التعرف على مدى إمكانية خلق فرص عمل جديدة داخل الأسواق المحلية.

وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي المقارن، من خلال الاعتماد على استبانة قام الباحثان بتصميمها لغرض جمع البيانات الأولية، وقد تم توزيع مائة استبانة على مائة فرد في قطاع غزة بطريقة العينة العشوائية.

وتوصلت الدراسة أن درجة تأثر العمالة الفلسطينية بالحصار الإسرائيلي بعد انتفاضة الأقصى كانت كبيرة، وأن أغلب العمالة في أراضي 1948 تتم بدون عقود رسمية، وتفتقر إلى التأمين ضد مخاطر العمل، كما أنها بدون مدخرات أو تأمينات التقاعد، ورغم ذلك فإن هناك طلب متزايد على العمل في أراضي 1948 بسبب ارتفاع معدلات الأجور، مقارنة بالأجور المحلية وسهولة العمل وتوفره مقارنة بشدة شروطه، وعدم توفره في قطاع غزة، ومع ذلك فإن مجالات عمل الفلسطينيين في أراضي 1948 غالباً تكون في الأعمال اليدوية والممتهنة، والتي تتصف بالمخاطرة، كأعمال البناء والصناعة والنظافة، والمجالات التي يرفض الإسرائيليون العمل فيها.

2.9.1 الدراسات العربية

1. دراسة (عبد الغني، وعبد الرحمن، 2012) بعنوان: دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1970-2008.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلة البطالة في الجزائر من خلال المنظور الاقتصادي والقياسي، وذلك من خلال تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع باقي محدداتها معتمدة على النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى متغيرات وقائع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فوارق كبيرة بين المقاربة النظرية والتطبيقية، وذلك لأن منظري الفكر الاقتصادي حاولوا تفسير وإعطاء حلول لمشكلة البطالة على فترات مختلفة، تعددت بتعدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوقائع الاقتصادية، إضافة إلى أن النموذج القياسي المتبع في الدراسة قد بيّن بأن الاستثمار هو المؤثر الأول المباشر على معدلات البطالة في الجزائر.

2. دراسة (عقون، 2010) بعنوان: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1985-2007.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود جدل واختلاف بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، وذلك بسبب الديناميكية المتسارعة، والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار، لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، وتتم في فترة زمنية، وظروف معينة، لا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية، إضافة إلى أن عدم انطباق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية، قلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل كبير.

كما وتوصلت الدراسة القياسية المتبعة في الدراسة إلى أن معدلات البطالة في الجزائر تتأثر بشكل كبير بعدد السكان الإجمالي، والناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة، حيث كان المتغير المفسر للبطالة خلال الفترة من 1985-2000 هو عدد السكان الإجمالي، في حين كان الناتج المحلي الحقيقي هو المفسر للبطالة خلال الفترة من 2000 – 2007.

3. دراسة (سمية، 2010) بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، والخصائص التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة أكثر فاعلية في الحد من ظاهرة البطالة بولاية قسنطينة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واجهت مشاكل تتعلق بالإدارة والبيروقراطية، أعاقت مساهمتها في النشاط الاقتصادي، إلا أن تلك المؤسسات تتميز بخصائص جعلتها أكثر فاعلية في استحداث وظائف تتميز بكثافة عنصر العمل، وانخفاض رؤوس الأموال وبساطة المستوى الفني للعمال، ومقاومتها للهزات الاقتصادية، مما يجعلها الأكثر استيعاباً للعمالة وبالتالي الحد من البطالة على مستوى الولاية.

وأوصت الدراسة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة، أياً كان قطاع النشاط، لأنها تعتبر الأكثر نجاعة، والأكثر فعالية في استحداث وظائف، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. دراسة (يعقوبي، بوتيارة، 2010) بعنوان: تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر خلال تلك الفترة، إضافة إلى تأثير كبير للإنفاق الحكومي، واحتياطي الصرف على معدلات البطالة خلال الفترة من 2000-2010، وذلك بسبب برامج الاصلاح التي قامت بها الجزائر في الفترة من 2001-2010، بينما كان ضعف أداء الاقتصاد الجزائري، لاعتماده على عائدات المحروقات، وهيمنة القطاع العام على مجمل الاستثمارات، من أهم العوامل التي أثرت سلباً على معدلات البطالة في الجزائر.

5. دراسة (جودة، وعيسى، 2010) بعنوان: العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda – Yamamoto.

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda – Yamamoto.

وتوصلت الدراسة إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتناسب عكسياً مع معدل البطالة، وأن تقدير معامل أوكن أعطى معلمة غير معنوية، مما يعني أن القانون غير ملائم تطبيقه في الاقتصاد العراقي، بسبب أن البطالة في العراق لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية من جهة، وأن سوق العمل غير مرن من جهة أخرى، وكذلك وجدت الدراسة بأن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة علاقة باتجاه واحد، بسبب ضعف الارتباط بين الناتج المحلي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي، لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي، مما حدّ من قدرة الاقتصاد العراقي على امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل، وأن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، لذا فالنمو فيه لا يعد نمواً حقيقياً، وأن السياسات الاقتصادية المركزية أدت إلى ضعف النمو الاقتصادي مما حدّ من قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب الأيدي العاملة الداخلة إلى سوق العمل سنوياً.

6. دراسة (زكان، بلعباس، 2009) بعنوان: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008)

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة، والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة من 1973-2008، وتقييم مدى قدرة وفعالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية المالية المتمثلة في تشجيع الإنفاق العام على خلق وظائف جديدة، والتخفيف من حدة البطالة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق العام، وأوصت بضرورة تشجيع القطاع الخاص على توفير وظائف، والتنسيق بين مخرجات التعليم، واحتياجات سوق العمل، وإعادة صياغة القوانين والبرامج التي تهدف إلى تشغيل الشباب والخريجين الجدد.

7. دراسة (فرج، 2008) بعنوان: البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على انعكاسات السياسات الاقتصادية المتبعة في المجتمع المصري منذ الستينات، وحتى تاريخ إعداد الدراسة، على فرص العمل المتاحة، ودور تلك السياسات في تزايد معدلات البطالة، ومن ثم تنامي التداعيات الاجتماعية والأمنية لها.

وتوصلت الدراسة إلى أن البيانات الرسمية عن حجم البطالة في المجتمع المصري تفتقد للمصداقية والشفافية، وأن انخفاض معدلات البطالة في مصر ابتداءً من عام 1996، لا يرجع إلى نمو الناتج المحلي، وتشغيل جزء من العاطلين عن العمل، بل يرجع إلى قيام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإضافة بند جديد في تعريف الفرد العاطل عن العمل، وهو ألا يكون له مورد رزق، وبالتالي تم استبعاد من لهم مورد رزق، وهو ما يفسر توقف بيانات صندوق النقد الدولي عند العام 1995، لعدم توفر بيانات يمكن للصندوق الوثوق بها بالنسبة للسنوات التالية على عام 1995.

كما وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب البطالة في مصر، تبني الدولة خلال نصف القرن الماضي مجموعة من السياسات الاقتصادية تسببت بشكل مباشر في نشوء المشكلة منذ البداية، ثم تزايد معدلاتها فيما بعد، وصاحبت تلك السياسات قصوراً في حجم الاستثمار اللازم لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب القوى العاملة المتاحة، وكذلك شيوع ظاهرة الجمع بين أكثر من عمل لمواجهة الارتفاعات المتتالية في نفقات المعيشة.

8. دراسة (شيبي، ومحمد، 2008) بعنوان: البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية.

هدفت الدراسة إلى معالجة مشكلة البطالة في الجزائر من خلال تحليل بعض المقاربات النظرية المتعلقة بهذه الظاهرة، وفعالية السياسة المالية في الحد منها، وكذلك تحليل قياسي لظاهرة البطالة من خلال إسقاط بعض النماذج النظرية على الاقتصاد الجزائري، باستخدام الطرق القياسية والإحصائية بالاعتماد على اختبار العلاقات السببية، وتحليل أثر الصدمات الهيكلية باستخدام النماذج VAR (Vector Autoregression models).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى أن عرض الوظائف في القطاعين العام والخاص قد تأثر إلى حد كبير ببرنامج التكيف الهيكلي الذي طبق منذ عام 1986، وما تبعه من برامج للخصخصة، وحل للعديد من المؤسسات العامة، وأن أهم متغير كان له تأثير إيجابي على تخفيض معدلات البطالة هو أسعار النفط، يليه حجم النمو الاقتصادي، إضافة إلى محدودية دور الاستثمار الخاص في تقليص نسب البطالة، في حين أن الزيادة في الإنفاق العام في الجزائر تم على حساب الاستثمار الخاص، إضافة إلى ضعف أداء الاقتصاد الجزائري، بسبب ارتباطه بعائدات البترول، وعدم تنوعه وهيمنة القطاع العام.

9. دراسة (حسن، ساسانبور، 2008) بعنوان: ضغوط سوق العمل في مصر: تفسير استمرار ارتفاع معدل البطالة.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمل، وتحديد معيقات خلق فرص عمل في مصر، وسيناريوهات للبطالة في الفترة من 2009-2011.

وتوصلت الدراسة إلى أن جذور مشكلة البطالة تكمن في عدم التطابق بين المهارات المعروضة من طالب العمل، والمهارات المطلوبة في سوق العمل، بالإضافة إلى الأجر الاحتياطي المرتفع للعمال التاركين المدرسة حديثاً، كما أن النمو الاقتصادي لا يقود بالضرورة إلى انخفاض كبير في معدلات البطالة، إلا إذا كان مضطرداً، ومرتكزاً إلى توسع النشاطات كثيفة العمالة ومترافقاً مع تغيرات هيكلية في سوق العمل.

10. دراسة (المصبح، 2008) بعنوان: العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادي، والمؤشرات المؤسسية المتعلقة بسوق العمل من جهة، والبطالة في سوريا من جهة أخرى.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد السوري يعاني مشكلة بطالة مزمنة، وأن البطالة تتركز بشكل رئيسي في فئة الشباب، وخريجي الجامعات، وأن مشكلة البطالة قد تفاقمت بعد تراجع الدولة عن دورها في التوظيف، وخاصة التوظيف الملزم لبعض الاختصاصات الجامعية وما قبل الجامعية، إضافة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة كمتغير تابع، وبقية المتغيرات الأخرى، كنمو الانتاجية، ومعدل التضخم، وحصة العامل من رأس المال، وشروط التبادل التجاري، ومؤشر ضرائب العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. دراسة (موسى، 2008) بعنوان: النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية: مدى ملائمة قانون أوكن.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة قانون أوكن للتطبيق في الدول العربية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: عدم وجود علاقة إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي حسب نموذج الفجوة، بمعنى أن البطالة الدورية لا تعتمد على الدورة الإنتاجية للإنتاج وعدم وجود علاقة ذات مغزوية إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي، وتعني المغزوية الإحصائية للاتجاه الزمني، وبعض الدورات أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على البطالة سواء أكان هذا التأثير اتجاهياً أو دائرياً.

كما وتوصلت الدراسة إلى أن عدم انطباق قانون أوكن في كل دولة من الدول العربية المطبق عليها الدراسة، وهي الجزائر ومصر والمغرب وتونس، يخالف النتائج التطبيقية التي تدعم وجود هذا القانون في الدول المتقدمة، وأن هناك ثلاثة أسباب يمكن أن تفسر هذه النتيجة، وهي أن البطالة في الدول العربية لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية، وأن أسواق العمل في هذه الدول ليست مرنة، وأن هيكل هذه الاقتصاديات ليس متنوعاً بما يكفي.

12. دراسة (الشيخ حسين، 2007) بعنوان: البطالة في سوريا 1994-2004.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلة البطالة في سوريا، وأهم خصائصها، وكذلك تكوين نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في مشكلة البطالة في سوريا خلال فترة الدراسة، وقد تمثلت المتغيرات في (معدل نمو الدخل القومي، معدل نمو الاستثمارات، معدل الأجور الحقيقية معدل النمو السكاني، سياسة الانفتاح الاقتصادي).

وقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة الارتباطية بين البطالة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها، وتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وكذلك الاعتماد على الصيغة الخطية، وتم استخدام برنامج SPSS لأغراض التحليل والدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود تعريفات عديدة للبطالة، ومن أجل أن تكون هذه التعريفات دقيقة لا بد من أخذ البعد المحلي بعين الاعتبار عند تعريف البطالة، كما أن النموذج القياسي المستخدم في الدراسة أظهر بأن أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة هي: الدخل القومي، وسياسة الإصلاح الاقتصادي، ومعدل الأجور، ومعدل النمو السكاني، ومؤشر السياسة العامة، وقد بين النموذج بأن العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات السابقة هي علاقة طردية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. دراسة (بلول، 2002) بعنوان: الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سوريا، الواقع الأسباب، الحلول.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب والعوامل المؤدية إلى مشكلة البطالة في سوريا ومن ثم الخروج بمقترحات من أجل حل مشكلة البطالة في سوريا.

وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب البطالة في سوريا، تعثر برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوء توزيع الثروات، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والتي تزامنت مع زيادة في نسبة قوة العمل، وبما لا يتناسب مع فرص التوظيف التي وفرتها الحكومة، والقطاعين العام والخاص، وتراجع دور الدولة منذ عام 1985م في مجالي التخطيط، والاستثمار، خاصة مع نمط غالب من النمو الرأسمالي أدى منطقياً إلى ظهور مشكلة البطالة.

1. 9. 3 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Kabbani & Kothari 2005)

Youth Employment in the MENA Region: A Situational Assessment

هدفت الدراسة إلى التعرف على سوق عمل الشباب في منطقة الشرق الأوسط، من أجل تحديد العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها بين فئة الشباب في منطقة الشرق الأوسط.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب في منقطة الشرق الأوسط أهمها: ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة وجمود السوق، وارتفاع عرض العمل عن الطلب عليه، والعقبات البيروقراطية أمام تطوير مؤسسات القطاع الخاص، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.

كما وبينت الدراسة بأن حصة الوظائف الحكومية بين إجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى على مستوى الدول النامية، كما أن الأجور في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط هي أعلى من الأجور في القطاع الخاص بنسبة 30%.

2. دراسة (Ahn Garcia and Jimeno,2004)

The Impact of Unemployment on Individual Well – Being in the EU

هدفت الدراسة إلى قياس أثر البطالة على رفاهية الفرد في الاتحاد الأوروبي، وتوصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي: وجود اختلافات كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي في أثر البطالة على رفاهية الفرد، حيث أن آثار البطالة على رفاهية الفرد كانت أقل في دول الدنمارك وهولندا عن غيرها من دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب معدلات البطالة المنخفضة فيهما وإعانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البطالة، وسوق العمل النشطة، إضافة إلى أن آثار البطالة تظهر بشكل كبير على رفاهية الفرد في العمل والصحة والعلاقات الاجتماعية.

10.1 الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة

أ. تحليل الدراسات السابقة

في ضوء اطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين للباحث بأن جميع الدراسات السابقة ذات قيمة علمية عالية، وجميعها قد قامت بالبحث عن السياسات الكفيلة بالحد من استفحال ظاهرة البطالة، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي للدراسة، حيث أرشدته إلى استخدام الطرق الإحصائية المناسبة للدراسة، إضافة إلى أنها ساعدت الباحث على تكوين خلفية نظرية عن موضوع الدراسة.

وبالرجوع إلى أهم ما تناولته الدراسات السابقة بخصوص مشكلة البطالة، فقد تشابهت جميع الدراسات السابقة في الإطار النظري للمشكلة إلى حد كبير، إلا أن بعضها ركز على بعض المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بظاهرة البطالة، والبعض الآخر ركز على بعض المتغيرات الاجتماعية، ودورها في التأثير على معدلات البطالة، ولكن جميعها قد اتفق على أن ظاهرة البطالة هي خطر يتهدد النسيج الاجتماعي للمجتمعات، ويهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول على اختلاف نظمها ومكانتها.

ب. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة، والتي تناولت مشكلة البطالة، إلا أنها تعتبر من الدراسات القياسية القليلة على حد علم الباحث التي تبحث في تحديد أهم العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين، حيث تأتي هذه الدراسة في وقت ارتفعت فيه معدلات البطالة بصورة كبيرة في الأراضي الفلسطينية، كما ورافق هذا الارتفاع في معدلات البطالة فشل السلطة الفلسطينية من الحد منها، أو تقليل آثارها السلبية على المجتمع الفلسطيني.

ولذلك فإن هذه الدراسة سوف تبحث عن أهم أسباب استفحال ظاهرة البطالة وتزايدها في الأراضي الفلسطينية، من خلال معرفة أهم العوامل التي تؤثر على معدلاتها، وبالتالي التوصل إلى أهم الطرق والسياسات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الأول

تعتبر البطالة مشكلة ذات أبعاد مختلفة، حيث يتبين من ظهورها وجود خلل في النشاط الاقتصادي، لأن ظهورها يعتبر أحد المؤشرات التي تعكس حالة الاختلال في الاقتصاد القومي ولذلك تشكل البطالة إحدى المعضلات التي واجهت وما تزال المجتمع الفلسطيني، حيث شهدت معدلاتها تزايداً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، وخصوصاً بعد انتفاضة الأقصى أواخر عام 2000.

كما وتظهر أهمية دراسة مشكلة البطالة في أن رأس المال البشري هو أساس عملية التنمية، ولذلك فإنه من الأهمية بمكان تحديد أهم العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة الزمنية 1996-2012، لأن الإنسان الفلسطيني هو عماد عملية التنمية في ظل ندرة الموارد المادية في فلسطين.

وقد تشابهت جميع الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تم الرجوع إليها في الإطار النظري لمشكلة البطالة، إلا أن بعض تلك الدراسات قد ركزت على المتغيرات الاقتصادية، في حين ركزت دراسات أخرى على المتغيرات الاجتماعية في العلاقة بين تلك المتغيرات وتأثيرها على معدل البطالة، إلا أن جميع تلك الدراسات قد اتفقت على أن وجود مشكلة البطالة يعتبر خطر يتهدد النسيج الاجتماعي للدول، ويهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي لجميع الدول على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية، ومكانتها بين دول العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

تعريف البطالة وأنواعها والبطالة في الفكر الاقتصادي

1.2 مقدمة

2.2 أهمية التعرف على مشكلة البطالة

3.2 تعريف البطالة

4.2. قياس معدل البطالة

5.2 أنواع البطالة

6.2 المعدل الطبيعي للبطالة

7.2 البطالة في الفكر الاقتصادي

8.2 أسباب تفاقم مشكلة البطالة

9.2 الآثار الناجمة عن البطالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2 مقدمة

تعد مشكلة البطالة ظاهرة عالمية، وقد أصبحت تمثل تحدياً لجميع الدول على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية، وهي مشكلة اختلفت فيها النظريات والآراء والاتجاهات حول سبل علاجها، وتعد معدلاتها مؤشراً اقتصادياً في التعرف على أحوال الاقتصاد القومي، إذ ترتبط حركة معدلاتها بشكل عكسي، ولكنه وثيق بحركة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.

وتعد البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسة التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي، وتمتد تأثيراتها السلبية لتشمل التوازن الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وهي بهذا المعنى تعد مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب.

وتعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمام من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعياً من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة، وبالتالي فإن تخفيض معدلات البطالة يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لواضعي السياسات الاقتصادية في جميع الدول.

وتبرز خطورة مشكلة البطالة في الدول النامية بصورة خاصة، وذلك بسبب تفاقمها بشكل مضطرد، وبصورة مستمرة مع وجود فجوة تتسع باستمرار بين عرض العمل والطلب المستمر عليه نتيجة عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للزيادة المستمرة في سوق العمل.

بالإضافة إلى ما يعانيه اقتصاد تلك الدول من انخفاض في معدل النمو، ونقص في رؤوس الأموال، ومحدودية في عناصر الانتاج، وندرة في الثروات والأراضي الزراعية المستغلة، مع زيادة واضحة في معدلات النمو السكاني، وارتفاع نسبة الإعالة، ووجود نسبة كبيرة خارج قوة العمل مما يتيح فرصة للتأثير السلبي على سلوكيات الأفراد وقيم المجتمع.

2.2 أهمية التعرف على مشكلة البطالة

إن أهمية دراسة وتحليل مشكلة البطالة يرجع إلى كون رأس المال البشري هو أساس عملية التنمية، بالإضافة إلى الخطر الناجم عن التزايد المستمر في أعداد العاطلين عن العمل، وما يمثله من مضاعفات في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل عن العمل، حيث تعد البطالة هي البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف والعنف، كما أن انعدام الدخل الذي يعتبر مرادفاً للبطالة يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومن هنا تكتسب مشكلة البطالة أهميتها من الاعتبارات التالية: (شرفي، 2010، ص5)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. أن عنصر العمل يتميز عن بقية عناصر الإنتاج بأنه يمثل وسيلة الإنتاج، والغاية منه في آن واحد، وعليه فالبطالة تمثل من ناحية إهدار لموارد المجتمع، كما أنها تعد من ناحية أخرى مؤشراً لفشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجات سكانه، ومن ثم في تحقيق مستوى مرتفع لرفاهية الفرد، والتي تعد الهدف النهائي للتنمية.
2. أن الإنتاجية المادية للآلات، وعمرها الإنتاجي لا يتناقصان إذا تركت عاطلة، على عكس رأس المال البشري الذي تتدهور إنتاجيته، ويقل عمره الإنتاجي مع تركه عاطلاً.
3. أن القضاء على البطالة من خلال خلق فرص العمل، وزيادة الأجور من أكثر الآليات والوسائل نجاعة لإعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.
4. تؤدي البطالة إلى كثير من المخاطر السياسية والاجتماعية، فالاستقرار السياسي للدولة مرهون بقدرة الدولة على خلق فرص عمل لمواطنيها.
5. إن للبطالة آثار اجتماعية وسياسية لا تقل خطورتها عن الآثار الاقتصادية، كضعف الولاء والانتماء للمجتمع، وكذلك زيادة المشكلات الأسرية، واضطراب العلاقات الاجتماعية داخل الأسر وخارجها.

3.2 تعريف البطالة

يُعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا فقد استحوذ موضوع البطالة على اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بوصفه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

وتُعرف البطالة على أنها: التعطل(التوقف) الجبري-أو الاختياري في بعض الأحيان – لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والانتاج (الوزني، والرفاعي،2006، ص162)

بينما **يعرفها آخرون بأنها:** الفرق بين حجم العمل المعروض، وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمطلوبة عند مستوى معين من الأجور. (حلمي،2008، ص53)

في حين **نجد بأن هناك من عرّف البطالة بأنها:** الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً أو أمثلاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه. (حلمي، 2008، ص5).

ووفقاً لهذا التعريف فإن هناك بعدين للبطالة، الأول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل والثاني هو عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل، ففي حين يشير البعد الأول إلى حالتي البطالة السافرة والجزئية، فالأولى تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل، وراغبين فيه، ويبحثون عنه ولكنهم لا يعملون، وبالتالي فإن وقت العمل والانتاج الذي يحققونه صفر، والثانية تتمثل في وجود أفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع.

في حين أن البعد الثاني المتمثل في الاستخدام غير الكفء للعمالة، يشير إلى البطالة المقنعة والتي يمكن فيها الاستغناء عن عدد من العمال دون أن يؤثر ذلك على الناتج الكلي.

وقد عرّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرق. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011)

ويقصد بالإنسان العاطل عن العمل حسب التعريف الشائع الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية ILO: هو ذلك الفرد الذي بلغ سناً معينة (عادة 16 سنة) ويكون قادراً على العمل، وراغباً فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجد فرصة للعمل.(زكي،1998،ص29)

من خلال التعريف السابق نلاحظ أن هناك ثلاثة معايير يجب أن تنطبق معاً حتى يتم اعتبار الفرد عاطلاً عن العمل، وهي:

أولاً: أن يكون الفرد قادراً على العمل: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً ولا يعملون سواء أكان ذلك مقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

ثانياً: أن يكون الفرد متاحاً للعمل: ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدين له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.

ثالثاً: أن يكون الفرد باحثاً عن العمل: ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

وبإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يُعتبر الأفراد فيها عاطلين عن العمل فيما يلي: (زكي، 1998، ص30)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. العمال المحبطين، وهم الذين في حالة بطالة فعلية، ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه، ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل.
2. الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، وهم بعض الوقت دون إرادتهم في حين أن بإمكانهم العمل كامل الوقت.
3. العمال الذين لديهم وظائف، ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض، أو غيره من الأسباب.
4. العمال الذين يعملون أعمالاً إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
5. الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن الذين أحيلوا إلى التقاعد.
6. الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلاب.
7. الأشخاص المالكين للثروة والمال والقادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
8. ربات البيوت اللاتي لا يبحثن عن عمل.

وعليه يتبين بأنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

ويميل الباحث في تعريفه للبطالة إلى تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك نظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية، ولذلك ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن العاطلين عن العمل من حيث أعدادهم، وأماكن إقامتهم، والمهن التي يزاولونها، وأعمارهم وتعليمهم، وجنسهم، وسبب تعطلهم ومدة بطالتهم، لأن توفر هذه البيانات، ودقتها، وحداثتها هي من الأهمية بمكان، لأنه على ضوئها يتم احتساب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد القومي.

4.2 قياس معدل البطالة

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية، وتقييم فعاليتها، ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها. حيث تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة، كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، وذلك باتباع أسلوب العينات، وليس الإحصاء العام، نظراً لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة. (عقون ،2010، ص5)

وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة، وذلك باستخدام الصيغة التالية: (الوزني، والرفاعي، 2006، ص162)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

انتقاد طريقة قياس معدل البطالة

إن مثل هذه الإحصاءات عن البطالة باستخدام الصيغة السابقة قد لا تتوفر فيها الدقة والمعلومات الكافية عن البطالة خاصة في الدول النامية، لذا نجد انتقادات مختلفة حول طريقة حساب معدلات البطالة لعدة أسباب أهمها: (عيسى، وقطف، 2007، ص245)

1. قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من معدلاتها الحقيقية، نظراً لصعوبة التعرف على توفر القدرة والرغبة والاستمرار في البحث للأفراد العاطلين عن العمل.
2. يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير كامل، إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية، أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع، والسبب في ذلك غالباً أن أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على انتاجهم، وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية، وبالتالي فهم يمثلون إمكانيات فائضة غير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.
3. لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو الفئات العمرية المختلفة أو الجنس، لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة، ولقطاعات اقتصادية منفصلة، ولفئات عمرية منفصلة، للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة، وتأثيراتها الاجتماعية.
4. لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب، بل على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل كذلك، بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة، وكلما طالت هذه الفترة كلما كانت تأثيرات البطالة أكثر حدة ومأساوية.
5. معدلات البطالة ليست مؤشراً على البطالة الحقيقية، لأن إجمالي القوى العاملة يتغير بتغير حالة النشاط الاقتصادي، حيث ينخفض عدد الراغبين في العمل في حالة الركود الاقتصادي، والعكس في حالة الانتعاش الاقتصادي، مما يؤثر على نسبة البطالة.

ويرى الباحث أنه على الرغم من بساطة الصيغة السابقة لحساب معدلات البطالة والانتقادات الموجهة لها باتصافها بعدم الدقة، إلا أنها الصيغة المعتمدة التي تأخذ بها جميع الدول وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب صعوبة قياس معدل البطالة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة

إن قياس معدل البطالة في الدول النامية يعتبر أكثر صعوبة مقارنة بالدول المتقدمة للأسباب التالية: (عقون، 2010، ص7)

1. ضعف الجهاز الإحصائي، وعدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية يستدل منها على حجم البطالة، وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية، أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على النحو الذي يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى.
2. الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث لا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.
3. عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة، والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

لذلك تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم الاختلافات في النقاط التالية: (عقون،2010، ص7)

1. السن القانوني للعمل، وسن التقاعد، حيث تختلف الحدود حسب تشريعات كل دولة، وذلك لقياس السكان النشيطين اقتصادياً.
2. الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل حتى يتم احتساب الفرد متعطلاً، حيث أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان، وأسبوعين في كندا.
3. كيفية التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.
4. بيان مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما تعتمد دول أخرى على مسوح العمل كالعينات، في حين أن دول أخرى تلجأ إلى احصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين عن العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.2 أنواع البطالة

1.5.2 البطالة الاحتكاكية

وتعني وجود أفراد في حالة بطالة نتيجة الوقت الذي ينقضـــي عليهم، وهم في حالة بحث عن عمل دون أن يجدوا العمل المناســـب لهم، ويطلق على البطالة الاحتكاكية كذلك البطالة الانتقالية، لأنها تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق، والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصـــاد القومي، وهي عادة ما تحدث بســـبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، وأيضاً لدى أصحاب العمل. (زكي، 1998، ص25)

وتسمى البطالة الاحتكاكية أيضاً بطالة الاختلال في سوق العمل، لأنها تنشأ بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصـــناعات، وصـــعوبة تدريب هؤلاء العمال على الأعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها، والتي يتزايد عليها الطلب في السوق. (فرج، 2008، ص98).

ويظهر هذا النوع من البطالة، لأن أســـواق العمل دائمة الحركة بطبيعتها، وأن عملية البحث عن فرص عمل تأخذ وقتاً لا سيما أن تدفق المعلومات حول فرص العمل لا يتم بالصورة المثلى.

ويتحدد مســـتوى البطالة الاحتكاكية في أي اقتصـــاد بتدفق الأفراد من وإلى ســـوق العمل، وكذلك بالســـرعة التي يمكن للفرد أن يجد فيها عملاً، أي أنها ترتبط طردياً بالفترة المتوقعة للبطالة.(عبد الكريم،2004، ص151)

ويُعتقد بأن هذا النوع من البطالة حتمي الحدوث، ويمثل جزء مرغوب فيه، حيث ينتقل العمال بملء إرادتهم بين الوظائف المختلفة، نتيجة الرغبة في زيادة الأجر، أو زيادة الإنتاجية (القريشي،2007،ص189) وبالتالي فإن علاجها لا يتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات الاقتصادية، كون ارتباطها بعوامل وقتية تؤول إلى الزوال بشكل ذاتي.(عقون، 2010،ص9)

وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في كافة الاقتصادات أيّاً كان مستواها، ومهما اختلفت طبيعتها، إلا أن حجمها يختلف من اقتصـــاد إلى آخر تبعاً لاختلاف أفراده في تحملهم للمخاطرة الناجمة عن ترك أعمالهم بحثاً عن أعمال أخرى تضمن لهم دخولاً أفضل، أو ظروف عمل تتماشى مع ميولهم ورغباتهم. (عثمان،2004، ص46)

ويتوقف طول فترة البطالة الاحتكاكية على عدة عوامل أهمها:

1. مستوى الأجر النقدي الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه من الوظيفة.
2. درجة الاستقرار في الوظيفة.
3. درجة الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. نقص في المعلومات المتوفرة للأفراد المتعطلين عن الوظائف الشاغرة لهم، أو النقص في المعلومات لدى رجال الأعمال عن الأفراد المتعطلين ذوي المؤهلات الملائمة للوظائف الشاغرة لديهم.
5. تكلفة البحث عن الوظيفة المناسبة والمرغوب فيها.

وأهم الأسباب التي تؤدي إلى هذا النوع من البطالة هي:

1. الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة في الأعمال الجديدة.
2. التغيير المستمر في الوصف للأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.
3. صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق. (الدباغ، والجرمود،2003، ص391)

ويتطلب علاج البطالة الاحتكاكية التركيز على جانبي العرض والطلب، بحيث تحاول السياسات الاقتصادية تحسين ظروف العمل، وتشجيع العاملين على القبول بفرص العمل المتوفرة.

ويرى الباحث بأن البطالة الاحتكاكية في فلسطين تنتشر بين العاملين في سوق العمل الإسرائيلي والمحرومين من الحماية القانونية، مما يسهل على صاحب العمل فصلهم دون أن يترتب عليهم أي التزامات مالية، مما يعني فقدان العامل لعدد من أيام العمل يقضيها في البحث عن عمل جديد، وكذلك في صفوف الخريجين الجدد نتيجة نقص المعلومات عن العمل.

2.5.2 البطالة الهيكلية

وتعرف بأنها ذلك النوع من البطالة الذي يشير إلى التعطل الذي يصيب جانباً من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة، والباحثين عن العمل، وتلك التغيرات قد تكون بسبب دخول نظم تكنولوجية حديثة، أو إنتاج سلع جديدة، أو تغير في هيكل الطلب على المنتجات كنتيجة للتغير الدائم في العادات الاستهلاكية. (زكي، 1998، ص27)

وتعرف البطالة الهيكلية كذلك بأنها: البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة، وهيكل الطلب عليها. (الدباغ، والجرمود، 2003، ص393)

وتقترب البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في تطور وسائل الانتاج، وتقدمها، الأمر الذي يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوى العاملة، بيد أن الفيصل بين الأمرين هو أن البطالة الاحتكاكية مؤقتة، نتيجة لاشتغال الأفراد في البحث عن وظيفة جديدة، في حين أن البطالة الهيكلية تكون أطول نسبياً بسبب أن هناك شريحة من الموظفين لم تعد إمكاناتهم ومؤهلاتهم مناسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للعمل، بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل، مما يجعل من التعطل أمراً طويل المدى نسبياً، هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد. (زكي، 1998، ص28)

وتنقسم البطالة الهيكلية إلى نوعين:

النوع الأول: بطالة العمال الذين كانوا يعملون في الصناعات التي انكمش نشاطها كاستخراج الفحم، وافتقارهم للمهارات التي تؤهلهم للعمل في الصناعات المستحدثة.

النوع الثاني: إحلال العمال الأكثر كفاءة محل العمال الأقل مهارة، وتحدث هذه الظاهرة بشكل خاص إذا كان رأس المال المتاح أقل من أن يسمح بتشغيل كل القوة العاملة، وينمو بمعدلات أضعف من أن يستطيع مواجهة العمالة الجديدة المؤهلة. (عبد الكريم، 2004، ص154)

وتعتبر البطالة الهيكلية من أصعب أشكال البطالة، نظراً لارتفاع تكلفة معالجتها مقارنة بأشكال البطالة الأخرى، باعتبارها ظاهرة طويلة الأمد، ويتطلب علاجها التركيز على جانبي العرض والطلب لإحداث التوافق بينهما.

ولعلاج البطالة الهيكلية ينبغي البحث عن العوامل التي تسبب هذا النوع من البطالة، ومعالجتها مباشرة، حيث تعتبر التنمية الاقتصادية من العوامل التي تؤدي إلى التغيرات الهيكلية.

وفي هذا الصدد يوجد أسلوبان للحد من البطالة الهيكلية وهما:

الأسلوب الأول: مقاومة التحولات التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية، والتقليل من آثارها على الاستخدام.

الأسلوب الثاني: القبول بالتحولات بالإضافة إلى زيادة قدرة وسرعة الأسواق للتكيف مع هذه التحولات.

ويري الباحث بأن البطالة الهيكلية تنتشر في سوق العمل الفلسطيني بين خرجي الجامعات والمعاهد، وكليات المجتمع المتوسطة، فالوظائف والشواغر لا تتناسب مع التخصصات والكفاءات المعروضة من مخرجات المؤسسات التعليمية الفلسطينية.

3.5.2 البطالة الدورية

تحدث البطالة الدورية نتيجة للتذبذب في الدورات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بشكل خاص من فترة زمنية إلى أخرى عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش والازدهار إلى حالة الانكماش والركود، وبالتالي عجز الاقتصاد الكلي عن توفير العمل لكل من يبحث عنه ويرغب فيه، وذلك لأن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة اتباع سياسات اقتصادية توسعية متمثلة في السياسات المالية والنقدية الهادفة لزيادة الطلب الكلي، وتشجيع الاستثمار والصادرات، وزيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي، وخفض الواردات والضرائب. (عقون، 2010، ص8)

ويرى الباحث بأن البطالة الدورية تنتشر بين العاملين الفلسطينيين في القطاعات الاقتصادية الانتاجية التي أعاقت اجراءات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي نموها وتطورها باستخدام العديد من القيود التي فرضتها على الإنتاج، والتسويق، والتصدير، والمنافسة الإسرائيلية، والسياسة الضريبية التعسفية حيث أدت تلك السياسات إلى ضعف النشاط الاقتصادي، وغياب الحافز على الاستثمار والتوسع في الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب المحلي على العمالة في سوق العمل الفلسطيني، وقلة فرص العمل فيه.

4.5.2 البطالة الموسمية

وتعرف أيضاً بالبطالة المؤقتة، وهي التي تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية التي يزداد الطلب فيها على الأيدي العاملة في موسمها، ويقل الطلب على الأيدي العاملة فيها خارج موسمها، مثل القطاع السياحي، والقطاع الزراعي، مما يؤدي إلى حدوث بطالة في الفترات الزمنية التي تقع خارج الموسم.

كما توصف البطالة الموسمية بالبطالة الكينزية، لأن كينز قد وجه اهتمامه إلى هذا النوع من البطالة، وقد أدت دراساته إلى ظهور ما عرف باسم أساليب إدارة الطلب التي أصبحت تستخدم منذ الحرب العالمية الثانية. (عبد الكريم، 2004، ص155)

والبطالة الموسمية تساوي الفرق بين العدد الفعلي للعاملين وعدد العاملين المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح، فعندما تساوي البطالة الموسمية صفر، فمعنى هذا أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة الجارية يساوي عدد العاطلين عن العمل. (الدباغ، والجرمود، 2003، ص380)

وتشترك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أن كلاً منهما ينشأ بسبب تذبذب الطلب غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاماً، ولإغراء العمال في الصناعات الموسمية تدفع المنشآت أجوراً عالية نسبياً لتعويض العمال عن التوقف عن العمل. (القريشي، 2007، ص193)

ولذلك فإن الباحث يرى بأن البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة، إلا أنهم لم يجدوا عملاً، كما وتنتشر البطالة الموسمية في فلسطين، حيث ينخفض معدل البطالة الموسمية في مواسم المدارس، ومواسم الزراعة، وقطاع السياحة، ويزيد عند انتهاء تلك المواسم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.5.2 البطالة الاختيارية

وتعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل، ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد في السوق، وقد يرجع السبب لوجود هذا النوع من البطالة إلى وجود نقابات عمالية قوية تعمل على تحديد أجر العامل الحقيقي عند مستوى أعلى من الأجر التوازني.

وقد تعود أسباب البطالة الاختيارية إلى العوامل التالية:

1. الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع فعلاً لفرص العمل المتاحة.
2. البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع مؤهلات ورغبات الأفراد.
3. النظرة الاجتماعية المتدنية لبعض أنواع المهن والأعمال المتاحة.

وأقرب أنواع البطالة إلى البطالة الاختيارية هي البطالة الاحتكاكية. (القريشي، 2007، ص184)

6.5.2 البطالة الإجبارية

وتعرف أيضاً بالبطالة الاضطرارية، وهي تنشأ عندما يضطر العامل، أو يجبر على ترك عمله لسبب أو لآخر، كأن يعلن مشروع عن إفلاسه مثلاً، أو يغلق أحد المصانع أبوابه، ويستغني عن العاملين فيه، أو بعضهم بغير إرادتهم، رغم أن العامل راغباً في العمل، وقادراً عليه، وقابلاً لمستوى الأجر السائد. (زكي، 1998، ص32)

ويطلق على هذه البطالة كذلك البطالة الكينزية، أو بطالة نقص الطلب، حيث يعرف كينز هذا النوع من البطالة على أنها: تلك التي تحقق عدم قدرة الطلب الكلي على امتصاص كمية إنتاج يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة، وهذا يعود أساساً إلى عدم مرونة الأجور النقدية بالانخفاض، حيث رفض كينز فرضية مرونة الأجور التي نادى بها الكلاسيك، وقال بأن الأجور في الواقع جامدة وخصوصاً في الاتجاه الانخفاضي، لأن العمال لا يقبلون بتخفيض الأجور حتى في حالة الركود الاقتصادي، وبسبب جمود الأجور تحدث البطالة الإجبارية.(القريشي، 2007، ص186)

ومن أهم العوامل المؤدية إلى جمود الأسعار ما يلي:

1. وجود النقابات العمالية التي ترفض أي تخفيض في الأجور النقدية المتفق عليها مع أصحاب العمل.
2. وجود العقود المبرمة بين العمال، وأصحاب العمل، التي تحول دون أي تخفيض في الأجور.
3. وجود القوانين التي تضع حدوداً دنيا للأجور في العديد من دول العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. قبول بعض العمال بالأجور المدفوعة لهم، وعدم رغبتهم في ترك المؤسسات التي يعملون بها إلى مؤسسات أخرى تدفع أجوراً أعلى، نتيجة الاهتمام بعوامل أخرى بجانب الأجر المدفوع كالتعويضات مثلاً. (القريشي، 2007، ص187)

وتوجد البطالة الإجبارية في الأراضي الفلسطينية، خاصة بين عمال اسرائيل الذين قامت دولة الاحتلال بالاستغناء عنهم تدريجياً بعد انتفاضة الأقصى، ونهائياً، وخصوصاً في قطاع غزة عقب فك الارتباط عام 2005.

7.5.2 البطالة السافرة

تعرف أيضاً بالبطالة الظاهرة أو المسجلة، ويقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر الذي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه والباحثين عنه، عند مستوى الأجر السائد دون جدوى. (فرج، 2008، ص96)

ويرجع ذلك إلى عدم ملاحقة الزيادة في فرص العمل للتدفقات المستمرة على سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع. (سليم،1996، ص17)

وغالباً ما يحدث هذا النوع من البطالة أثناء فترات الركود الاقتصادي، حيث يكون عدد الباحثين عن العمل أكبر بكثير من عدد الفرص التي يوفرها الاقتصاد القومي، كما تنشأ في بعض الأحيان نتيجة عدم التطابق بين نوع الوظائف المعروضة، ونوع الوظائف المطلوبة.

وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة شهرة باعتبارها الصورة الواضحة للبطالة الإجبارية خاصة في الدول التي تعاني من زيادة مضطردة في عدد سكانها. (سليم، 1996، ص18)

8.5.2 البطالة المقنعة

يعتبر هذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاجتماعي الاقتصادي، ومازال هو الأكثر انتشاراً في بناء الاقتصاد العربي عامة، وهي تعني ارتفاع عدد العاملين فعلياً عن احتياجات العمل بحيث يكون هناك أفراد لا يعملون فعلياً بصورة شبه كاملة، مع أنهم عاملون، ويتقاضون أجوراً ورواتب من الناحية الرسمية.

وتنتشر هذه الظاهرة خاصة عندما تكون الدولة ملتزمة بتعيين خريجي النظام التعليمي، وتكون عاجزة في الواقع عن خلق فرص عمل حقيقية لهم، فتلجأ إلى تكديسهم في الوزارات والإدارات التابعة للجهاز الحكومي، وفي هذه الحالة تكون أجور العاملين في القطاع الحكومي منخفضة مما يؤدي للبحث عن عمل آخر. (فرج، 2008، ص97)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشـــار ديفيد ريكاردو إلى البطالة المقنعة في عرضـــه لقانون تناقص الغلة الذي ينطبق على الدول الفقيرة والمتخلفة، ولكن هذا النوع من البطالة ينتشـــر في النظم الاشـــتراكية، وفي الجهاز الإداري، وفي وحدات القطاع العام خاصة في الدول النامية. (خليفة،2006، ص15)

ويتم التفريق بين البطالة المقنعة، وجميع الأنواع الســـابق ذكرها، بأن هذه الأخيرة يكون تأثيرها واضحاً، ويمكن قياسها واكتشافها، أما البطالة المقنعة فيصعب قياسها واكتشافها، لأن القوة المعطلة تحسب مع القوة العاملة، بينما هي في الحقيقة تعتبر معطلة، والسبب في ذلك أن انتاجها ضعيف، وتوجد البطالة المقنعة في القطاع العام الفلسطيني، حيث تستخدمها السلطة الفلسطينية للحد من ظاهرة البطالة.

9.5.2 البطالة الطبيعية

تشمل البطالة الطبيعية كلاً من البطالة الهيكلية، والبطالة الاحتكاكية عند مستوى العمالة الكاملة، حيث يكون الطلب على العمل مساوياً لعرضه، أي أن معدل البطالة الطبيعي يسود فقط عند مســـتوى التشـــغيل الكامل، وعندما يبتعد الاقتصـــاد الوطني عن التوظيف الكامل، فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، ففي حالة الانتعاش الاقتصادي يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش الاقتصادي فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي.

ويرى الباحث بأن أكثر أنواع البطالة التي تعاني منها الأراضـــي الفلســـطينية يتمثل في البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، والبطالة الدورية، والبطالة الموســـمية، والبطالة الإجبارية والبطالة المقنعة.

6.2 المعدل الطبيعي للبطالة

يقصـــد بالمعدل الطبيعي للبطالة، هو ذلك المعدل الذي يكون عنده معدل التضـــخم في الأسعار والأجور في حالة توزان، أي ما يطلق عليه مستوى التوظيف الكامل، حيث تكون جميع أســـواق العمل في حالة توازن، وبالتالي لا يوجد فائض في عرض العمل، أو تغير مفاجئ في مستويات الأجور، وكل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، وباحث عنه، ويقبل مستوى الأجر السائد سوف يجد فرصة للعمل. (زكي، 1998، ص31)

وفي الاقتصاد المعاصر، فإن المعدل الطبيعي للبطالة يمثل المستوى الأدنى الذي يمكن الحفاظ عليه، وبالتالي فإنه يمثل أعلى مستوى مستدام من التشغيل الذي يتوافق مع الناتج الكامل للدولة، حيث يرتبط المعدل الطبيعي للبطالة ارتباطاً وثيقاً بمعدل التضـــخم النقدي، حيث يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتبار مستوى الإنتاج الذي يتوافق مع المعدل الطبيعي للبطالة بأنه يمثل الإنتاج الكامن للدولة. (القريشي، 2007، ص196)

وعلى الرغم من اختلاف الاقتصاديين حول تحديد نسبة البطالة التي تعتبر متفقة مع حالة العمالة الكاملة، إلا أن معظمهم يري أن نسبة 3%-4% من البطالة الاحتكاكية والهيكلية تضع الاقتصاد قريباً جداً من هذه الحالة. (الدباغ،2007، ص52)

7.2 البطالة في الفكر الاقتصادي

تعتبر مشكلة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه اقتصادات العالم، لكونها ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقد شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين نظروا على اختلاف مذاهبهم، وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى محاولين توضيح أسبابها، ووسائل علاجها فكانت مجالاً لصراع فكري كبير أغنى كثيراً النظرية الاقتصادية.

لذلك سنتناول تحليلاً لأهم النظريات المفسرة لظاهرة البطالة، والأكثر شيوعاً في الفكر الاقتصادي، بهدف التعرف على العوامل، والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد.

1.7.2 البطالة في الفكر الكلاسيكي

يرفض الكلاسيك فكرة وجود البطالة الإجبارية في الاقتصاد، لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة، ومرونة الأسعار والأجور التي تتحرك للأعلى وللأسفل لضمان استمرار حالة التوازن في سوق العمل. (القريشي، 2007، ص197)

وقد اعتقد الكلاسيك بأن هناك قوانين طبيعية خالدة تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون والمجتمع، وقد أخذ الكلاسيك هذه الفكرة من مدرسة الفزيوقراط، وهذه القوانين ذات طابع صارم ومطلق، لا يستطيع الفرد أو الدولة أن يغيروها، أو حتى أن يخرجوا عن منطق الإذعان لها، وفي حالة تجاهل هذه القوانين، أو محاولة الخروج عليها أو تغييرها، فإن الطبيعة سوف تقف ضد ذلك، وما تلبث أن تولد من ذاتها قوى مضادة تعيد تصحيح الأوضاع على النحو الذي يعيد سريان هذه القوانين.

وجدير بالذكر أن الكلاسيك كانوا يضفون على القوانين الاقتصادية التي اكتشفوها صفة الموضوعية، أي أنهم نظروا إليها على أنها تحدث مفعولها في النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم. (زكي، 1998، ص151)

وتأسيساً على قانون ساي نسبة إلى الاقتصادي الكلاسيكي جون باتيست ساي فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك، هو توزان التوظيف الكامل، وأي توازن دونه هو توزان غير مستقر، أي أنهم افترضوا استحالة حدوث بطالة على نطاق واسع، فلو حدثت بطالة فإن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاجها سيكون سهل من خلال تخفيض الأجور، حيث يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار والأجور. (زكي، 1998، ص167)

وبيد أن الكلاسيك، وإن كانوا قد استبعدوا من تحليلهم إمكانية حدوث أزمات إفراط إنتاج وبالتالي استحالة حدوث كساد وبطالة على نطاق واسع، فإنهم مع ذلك لم يستبعدوا إمكانية حدوث البطالة الاختيارية التي تنشأ لتفضيل العمال التعطل على القبول بالأجور المنخفضة، كما أنهم لم يسقطوا من تحليلهم إمكانية حدوث بطالة جزئية تنشأ بفعل الأخطاء التي تقع من رجال الأعمال عند تقدير حجم الطلب والإنتاج، كما أنهم اعتقدوا بأن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توفر مرونة الأسعار والأجور. (زكي، 1998، ص169)

وقد أفرد الكلاسيك أهمية بالغة للبعدين الاجتماعي والسياسي في تحليلهم للظاهرة الاقتصادية رابطين في تحليلهم مشكلة البطالة بالمشكلة الديموغرافية، وبالتراكم الرأسمالي، والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

ورغم أن نظرية مالتوس في السكان كانت تمثل أحد الدعائم الأساسية التي قام عليها بينان الفكر الكلاسيكي، إلا أنه اختلف مع الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام، حيث اعترض على قانون ساي للأسواق، فقد كان يعتقد أنه من المحتمل جداً ألا يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي بسبب قصور الاستهلاك، وقد رد هذا القصور إلى أن الرأسماليين يستهلكون أقل مما يربحون، لأنهم يدخرون، وأن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون، بسبب حصول الرأسماليين على جزء من إنتاجهم في شكل ربح، وقد ركز مالتوس في تحليله على الطلب الاستهلاكي، وانتهى إلى القول بأنه نتيجة لقصور الاستهلاك، فإن المجتمع الرأسمالي من الممكن أن يتعرض لأزمة تخمة الإنتاج، حيث لا يوجد تطابق بين عرض السلع المنتجة والطلب عليها، حيث ترتفع المدخرات ومن ثم تهبط الأسعار وتقل الأرباح، ومن ثم تظهر البطالة. (زكي، 1998، ص178)

ونادى مالتوس بضرورة التغلب على قصور الاستهلاك حتى يتم تلافي احتمالات أزمات الإنتاج العامة والبطالة، ولذلك نادى بضرورة وجود طرف ثالث لا يعمل في مجال الإنتاج، وتكون مهمته هي تعويض قصور الاستهلاك حتى يمكن تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وهكذا رأى مالتوس ببساطة شديدة أن أزمة إفراط الإنتاج العامة يمكن حلها من خلال تشجيع الاستهلاك الطفيلي، غير أن ديفيد ريكاردو رد على مالتوس عندما بيّن بأن الادخار شبيه بالإنفاق الاستهلاكي، لأن الشخص الذي يقوم بالادخار يهدف من وراء ذلك إلى استثماره في الصناعة والحصول على مزيد من الأرباح، ومن ثم فإن الادخار يتحول إلى استثمار، وبالتالي لا يمثل تسرباً من دورة الدخل.(زكي، 1998،ص178)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي يتبين بأن الافتراض الكلاسيكي حول مرونة الأجور في كلا الاتجاهين وما يترتب عليه من جعل مشكلة البطالة مشكلة اختيارية أمر غير واقعي، إذ غالباً ما نجد أن حالة المنافسة الكاملة غير موجودة في أسواق العمل المختلفة، كما ونجد كذلك جمود في الأسعار والأجور. (القريشي، 2007، ص199)

2.7.2 البطالة في الفكر الكينزي

كان أول من تطرق إلى مشكلة البطالة الإجبارية في حالات الركود الاقتصادي هو الاقتصادي البريطاني كينز، حيث لاحظ أن معدلات الأجور لا تتكيف بالسرعة والكم اللازمين لإعادة التوازن إلى أسواق العمل، وبين بأن ميل الأجور نحو الانخفاض يتميز بالجمود التام في بعض الأسواق، وبالتباطؤ في أسواق أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور بطالة دورية إجبارية في الاقتصاد ككل. (القريشي، 2007، ص199)

ورفض كينز وأتباعه التفسير الكلاسيكي فيما يتعلق بمسألة الأجور، إذ يرون بأن الأجور تميل إلى الجمود، وجمود الأجور يعني من وجهة نظرهم أن الأجور لا تتكيف إلى المستوى الذي يجعل العرض مساوياً للطلب في سوق العمل، بخلاف سوق السلع والخدمات الذي تتصف أسعاره بالمرونة تبعاً لظروف العرض والطلب، وحلاً للمشكلة يرى كينز بأنه لابد من تدخل الحكومة عبر تعديل الضرائب، وزيادة الإنفاق، وخلق النقود لزيادة الطلب، الذي يترتب عليه زيادة في التوظيف. (فرج، 2008، ص94)

والصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي، إذ يفترض كينز أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين أنهم لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابت، وبذلك يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، ولذلك نادى برفع مستوى الأجور.

ويرى كينز بأنه حتى مع الاعتقاد بمبدأ الحرية الاقتصادية، فإن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة توازن – أي أن الطلب الكلي على السلع والخدمات يكون مساوياً للعرض الكلي على السلع والخدمات–ولكن هذه الحالة تكون دون مستوى التشغيل الكامل، أي أن الاقتصاد في حالة توازن حتى مع وجود البطالة الإجبارية، وقد فسر كينز ذلك بقصور الطلب الكلي على السلع والخدمات على الوصول إلى مستوى الطلب الكلي اللازم لتحقيق التشغيل الكامل. (القريشي، 2007، ص199)

كما ميز كينز بين الأشكال المختلفة للبطالة، فعرّف البطالة الإجبارية بأنها الحالة التي يكون فيها عدد الراغبين في العمل في ظل مستويات الأسعار والأجور النقدية السائدة أكبر من عدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمال المطلوبين للعمل، واستبعد في تعريف البطالة الأشكال الأخرى منها كالبطالة الاختيارية والاحتكاكية والموسمية، وبذلك فقد عرف كينز حالة التشغيل الكامل بأنها: تلك الحالة التي تختفي فيها البطالة الإجبارية وإن كان ليس من الضروري أن تختفي ظواهر أخرى، مثل البطالة الاحتكاكية، والاختيارية والموسمية. (فرج، 2008، ص95)

ولمعالجة البطالة الإجبارية يرى كينز ضرورة الحاجة إلى السياسات الاقتصادية لتقصير فترات التراجع، وبالتالي تقليل حجم البطالة الدورية، بهدف تشجيع، وتوسيع الطلب الكلي على السلع والخدمات للوصول إلى مستوى الطلب اللازم لتحقيق مستوى التشغيل الكامل، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة، ولذلك يتبين بأن التحليل الكينزي الحديث يعطي تفسيراً أكثر واقعية لمشكلة البطالة الإجبارية من التفسير الكلاسيكي الذي يفترض مرونة الأجور التامة، وطبقاً لوجهة نظر كينز فإن البطالة الإجبارية تحدث فقط في الأجل القصير، وتتغير عبر الزمن وفقاً لتقلبات الطلب والعرض في سوق العمل، وذلك لعدم قدرة الأجور على التكيف في الأجل القصير، ولكن مع مرور الزمن فإن هذه الأجور ستتكيف بشكل يؤدي إلى التخلص من البطالة الإجبارية، ولكن ذلك يحدث في الأجل الطويل جداً. (القريشي، 2007، ص100)

وبناءً على ذلك يستنتج الباحث بأن جوهر الإشكال بين كينز ومعاصريه من المدرسة الكلاسيكية بالنسبة إلى تحليل السلوك في سوق العمل ليس مرده إلى خلاف حول إمكانية قيام حالة من البطالة العامة أو عدم إمكانية ذلك، وإنما مرده في الأساس إلى رفض كينز للآلية التي يفترض الكلاسيك أن بواسطتها يستعيد سوق العمل توازنه بعد الاختلال.

3.7.2 البطالة عند النيو كلاسيك

يعد النيو كلاسيك امتداداً للفكر الكلاسيكي، ولذلك فهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف المنافسة الكاملة تأسيساً على قانون ساي للأسواق، وبالتالي عدم وجود بطالة إجبارية.

فأنصار هذه المدرسة يرون بأنه إذا ما توافرت عدة فروض منها: تطابق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل، والتجانس التام في عنصر العمل، وحرية انتقال العمل، والعلم التام بأحوال السوق، فضلاً عن المرونة التامة للأجور، فإن البطالة الإجبارية سوف تختفي، وسيتضمن التخصيص الأمثل للموارد، وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعاً أمثلاً.

حيث لم يكن أمام الكتاب الكلاسيك المحدثين من أمثال بيجو من وسيلة لعلاج مشكلة البطالة سوى خفض معدلات الأجور– لأنه كان من المسلم به بينهم أنه من الصعب عملياً تحقيق الانخفاض في الأجور بسبب معارضة النقابات العمالية– فقد ركز بيجو في تحليله لعلاج البطالة على خفض الأجور، لأن ذلك يؤدي إلى هبوط نفقة الإنتاج الحدية تجاوباً مع هبوط الأسعار، الأمر الذي يفضي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى احتفاظ المنظمين بالمعدلات السائدة للأرباح، أو زيادتها في بعض الأحوال، وبالتالي يعمدوا إلى تشغيل العمال المتعطلين، وقد أطلق على هذا التحليل في الأدبيات الاقتصادية "أثر بيجو" نسبة إلى الأفكار التي قدمها في علاج مشكلة البطالة.(زكي، 1998 ، ص271–ص274).

ويرى الباحث بأن التحليل النيو كلاسيكي للبطالة لا يختلف عن التحليل الكلاسيكي للبطالة.

4.7.2 البطالة في النظرية النقدية

يعتقد النقديون بأن هناك معدل بطالة وحيد يتوافق، ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فإن ذلك سيقترن بتسريع معدل التضخم، بمعنى أنه لا يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها، إلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة. (زكي، 1998، ص355)

بيد أن المشكلة هنا هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي، لذلك فقد أرجعت هذه النظرية حدوث البطالة الدورية إلى عوامل نقدية بحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، لذلك نجد النقديون ينطلقون في تحليل البطالة من أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، أما البطالة الإجبارية فلا مكان لها إطلاقاً في تحليلهم. (زكي، 1998، ص356)

5.7.2 التفسير الماركسي للبطالة

لقد شكل الفكر الماركسي الرؤية النقدية لتصدعات الرأسمالية الصناعية لما بعد ثورة 1848 والتي تميزت بانتشار البؤس الاجتماعي من خلال الفقر والبطالة والاستغلال البشع للإنسان بشكل أقرب إلى العصور الإقطاعية التي قامت على أنقاضها الرأسمالية الصناعية، وقد بنيت الماركسية نسبة إلى ماركس على ثلاث ركائز أساسية وهي:

1. الدياليكتيك (الفلسفة الجدلية).
2. المادية التاريخية.
3. الاقتصاد السياسي.

ولذلك فإن الفكر الماركسي يعتبر البطالة جزء لا يتجزأ من جوهر النظام الرأسمالي، الذي يقوم على أساس خلق جيش احتياطي من المتعطلين عن العمل يكونون أداة ضغط شديدة بيد الرأسمالي على العمال للقبول بأجور أقل، كما يعتبر أن قانون اتجاه معدل الربح في النظام الرأسمالي، والذي يسير إلى التدهور على المدى الطويل، هو السبب الجوهري للأزمات الاقتصادية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ يلجأ الرأسـمـاليون إلى إيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد في مرحلة الانتعاش وذلك إما بتكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل، أو باستخدام الآلات بدلاً من الإنسان، مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت، وبالتالي تقليص فائض القيمة، كما يؤدي إلى انخفاض نسبي في عدد العمال الذين يخلقون فائض القيمة، ويقصد بفائض القيمة:" القيمة التي يخلقها عمل العامل الأجير زيادة عن قوة عمله، وهو القيمة التي ينتجها العمل غير المدفوع أجره الذي بذله العامل"، وبالتالي خفض كلفة الأجور، مما يؤدي انخفاض معدل الربح، مما يدفع الرأسماليين إلى تقليل تراكم رأس المال، وبالتالي حدوث خسائر كبيرة في هذا القطاع. (زكي، 1998، ص198)

6.7.2 التفسير التكنولوجي للبطالة

تتجسد هذه النظرية في أفكار " كوندراتيف" و " جوزيف شومبتر" عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ " كوندراتيف" أن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العديد من العمال، لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة، وقد أشار " كوندراتيف" في دراسة له بأن النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه وأخرى انخفاضيه تتراوح مدتها ما بين 50 و 60 عاماً، وقد لاحظ " كوندراتيف" في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبان مراحل الانتعاش والركود، ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش حاد بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات، إلى أن حسم شومبتر هذا الجدل عندما أشار في كتابه " الدورات الاقتصادية" إلى أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترناً بحدوث تغيير هيكلي ناجم عن تغيرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى، يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض قطاعات أخرى للانهيار، ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعاً لهذه الموجات الابتكارية. (دادن، وبن طجين، 2012، ص178)

7.7.2 النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

لم يعد بمقدور النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينات، وبذلك ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذا تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصبح أكثر قدرة على تفسيرها، ولعل أبرز هذه النظريات هي:

1.7.7.2 نظرية البحث عن العمل

ظهرت هذه النظرية في سبعينات القرن الماضي، وترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين أمثال Pevry, Hall, Gordon, Phelps (عقون، 2010، ص27) وترتكز هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظرية على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، وتعتمد على الفرضيات التالية: (سمية، 2010، ص24)

1. الفرضية الأساسية التي تميز هذه النظرية، هي صعوبة تحصيل المعلومة عن سوق العمل سواء حول توفر مناصب للعمل، أو حول مستوى الأجر المطبق.
2. التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة عن العمل، وكلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه مرتفعاً.
3. الأفراد العاطلين عن العمل هم الأوفر حظاً في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من خلال هذه النظرة استثماراً.
4. وجود حد أدنى للأجور، حيث لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، وهو ما يسمى بالأجر الاحتياطي، أو أجر القبول، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي. (عقون، 2010، ص28)

وبالتالي فإن البطالة في هذه الحالة هي سلوك اختياري، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ويتوقف طول فترة هذه البطالة (الاحتكاكية) على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد الحصول عليه نتيجة تحسن درجة معلوماته بأحوال السوق، وعلى المناخ الاقتصادي العام في المجتمع.

وعلى الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها لمشكلة البطالة، إلا أنه قد وجه لها عدة انتقادات أبرزها: (عقون، 2010، ص28)

1. عدم تطابق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع الاقتصادي، لأنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل.
2. أثبتت غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة، أن فرصة حصول الأفراد على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل، وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقاءهم عاطلين عن العمل.
3. من منطلق البحث عن العمل، فإن احتمال الخروج من البطالة يرتفع بارتفاع فترة البطالة ولكن الواقع والدراسات التجريبية أثبتت العكس، فكلما ارتفعت مدة البطالة قلت الحظوظ في الفوز بمنصب جديد.
4. عجزت هذه النظرية عن تفسير المحددات الرئيسية للبطالة واستمرارها على المدى الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث بأن هذه النظرية قد أسـهمت في تفسـير فترات البطالة، والسـبب في طولها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

2.7.7.2 نظرية تجزئة سوق العمل

أول من تناول فكرة ازدواجية سـوق العمل هما الاقتصـاديان Piore , Doeringer خلال أعمالهما الصـادرة عام 1971 والمرتبطة بأسـواق العمل العالمية، وتحليل القوى العاملة، حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساق العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي.(عقون، 2010، ص29)

وتهدف هذه النظرية إلى البحث عن أسـباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية السـتينات وبداية السـبعينات، ومن ثم تقديم الأسـباب حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات أخرى، ولذلك فإنها تفترض وجود نوعين من الأسواق يختلفان من حيث الخصائص، والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي:

سوق أولي: يتميز بالاستقرار الوظيفي، ويشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة، وتستخدم فيه الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال، وفئة عمالية ماهرة تحرص المؤسـسـة على الاحتفاظ بها، وتتمتع هذه السوق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها. (عقون، 2010، ص29)

سوق ثانوي: يمتلك الخصاص العكسية للسوق الأولي، من حيث الأجور المنخفضة، والحركية العالية لليد العاملة، وعلاقات العمل الفردية التي تسودها أحكام تعسفية، ومناصب عمل محدودة الآفاق، حيث تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل تتأثر بسهولة بالتقلبات الاقتصادية، ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق لفئات من العمال لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي.

إن الفئة الأكثر عرضـة للبطالة حسـب هذه النظرية، هي تلك التي تنتمي إلى السـوق الثانوي حيث تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية، حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، ولكن هذا لا يعني أن البطالة لا تمس السوق الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك في أوقات الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة. (عقون، 2010، ص29)

3.7.7.2 نظرية الأجور الكفؤة

تعتمد هذه النظرية على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية، وإنتاجية العمال، فأصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسب هذه النظرية فإن سلوك أرباب العمل والعمال يكون في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وتعظيم المنفعة والإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة وظهرت البطالة، ويمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية: (Gregory. N. M, (2006), p 196).

1. الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارة والكفاءة العالية، لأنها أكثر إنتاجية.
2. تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم، وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر، كلما تشجع العامل على التمسك بعمله إضافة إلى أن المؤسسة التي تدفع أجوراً عالية تسعى من وراء ذلك إلى تقليص وتيرة الانصراف الإرادي للعمال.
3. زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، وبالتالي تقليل إهدار الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال.

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفؤة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي، خصوصاً تلك المتعلقة بحركية العمال، وسعيهم نحو الوظائف التي تدر أجوراً مرتفعة، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفؤة منهم بدلاً من تخفيض الأجور في حالة وجود عرض زائد من العمال.

كما تتنبأ النظرية بأن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة – تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة إنتاج عالية–معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية. (عقون، 2010، ص30)

4.7.7.2 نظرية اختلال سوق العمل

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي E. Malinvand كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال سبعينات القرن الماضي، حيث تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة اختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية، ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات عن طريق الكميات لا عن طريق الأسعار والأجور.(أرنولد، 1992، ص208)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة السوق فحسب، بل سعت أيضاً لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، وبتفاعل هذين السوقين ينتج نوعين من البطالة هما: (أرنولد، 1992، ص210)

النوع الأول: يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، مما يترتب عليه عدم قيام أصحاب العمل بتشغيل عمالة إضافية، لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

النوع الثاني: في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع والخدمات عن الطلب عليها، وتتمثل أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل، بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

وعلى الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الأسواق المختلفة، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات أهمها: (عقون، 2010، ص32)

1. أنها تفترض تجانس عنصر العمل.
2. وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عليه بطالة كينزية أو كلاسيكية.
3. إهمالها للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية المختلفة، حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية.
4. اعتبارها الاختلالات في الاقتصاد اختلالات وقتية لا أكثر.

5.7.7.2 نظرية رأس المال البشري

يعتبر Becker من مؤسسي هذه النظرية سنة 1964، إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها، قصد تحسين إنتاجيته، والاستفادة من أكبر دخل ممكن وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري بهدف التكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة، وبالتالي فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها. (سمية، 2010، ص26)

6.7.7.2 نظرية البطالة الهيكلية

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في سبعينات القرن الماضي، بسبب التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة البطالة بسبب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم قدرتها على التوافق مع الطرق الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر فائض في فرص العمل بأعمال ومهن أخرى.

حيث تحدث هذه البطالة عندما تعتمد المؤسسة على عدد أقل من العمال في الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تنتج سابقاً، نتيجة التغير في أساليب الإنتاج، أو في طرق التسيير والمراقبة، وخاصة في نوع الآلات والمعدات المستخدمة، فالعامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف، والمهن، مما يؤدي إلى تسريح عدد من العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت، والتكاليف، وعنصر العمل، فيرتفع معدل البطالة الذي يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي الناتج عن استخدام التكنولوجيا وإحلال الآلة محل العامل.(سمية، 2010،ص26)

يستنتج الباحث من كل ما سبق ذكره بأن هناك تعدد في وجهات النظر المفسرة لظاهرة البطالة، فهذه الظاهرة ما زالت محل جدل بين النظريات المختلفة التي عجزت عن تفسير الواقع الذي تنتمي إليه، والتي تشكلت في إطاره، ويرجع السبب ربما إلى الديناميكية المتسارعة في سوق العمل والتغيرات التي تحدث فيه باستمرار ، هذا في الدول الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي فإنها بالأحرى ستعجز كذلك عن تحليل وتفسير ظاهرة البطالة في الدول النامية، ومنها فلسطين، حيث لم تقدم تلك النظريات تفسيراً لمعدلات البطالة المتزايدة في الدول النامية.

8.2 أسباب تفاقم مشكلة البطالة

1. ضعف معدلات النمو، وضعف القوة الامتصاصية للعمالة في قطاعات النمو، وعدم عدالة توزيع الفرص والثروة.
2. الزيادة السكانية، حيث أن زيادة عدد السكان سنوياً يسبب ضغطاً على موارد الدول، ومن ثم فقد لا تتناسب فرص العمل المتاحة مع تلك الأعداد المتزايدة.
3. عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فأعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد التعليمية المختلفة تتزايد سنوياً، ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.
4. عدم تمكن الدول من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب الإنتاج وضعف الاستثمارات.
5. الاتجاه نحو تقليص الوظائف الحكومية، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي.
6. انتشار ظاهرة الفساد الإداري، والواسطة، والمحسوبية، في تشغيل الباحثين عن العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9.2 الآثار الناجمة عن البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع من المجتمعات، نظراً لما تخلفه من مخاطر، وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات على حد سواء، حيث تشكل البطالة سبباً رئيسياً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده.

ويذكر بأن معظم المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول العربية والإسلامية التي تعاني من ظاهرة البطالة، كانت البطالة هي العامل المشترك في خلقها واستفحال خطرها.

وسوف يحاول الباحث الوقوف على أهم الآثار الناتجة عن البطالة من خلال ما يلي:

1.9.2 الآثار الاقتصادية للبطالة

يمكن حصر الآثار الاقتصادية للبطالة في النقاط التالية:

1. ارتفاع عبء الإعالة بارتفاع معدل البطالة، وذلك بسبب انخفاض المنتجين، وارتفاع المستهلكين ومن ضمنهم العاطلين عن العمل، الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية، ومن ثم انخفاض الإنتاج، والدخل القومي.
2. تثير البطالة العديد من المشكلات التي ترتبط بها، وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور بالانخفاض، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور. (خلف، 2007، ص335)
3. فقدان العمال المهرة لمهاراتهم، وخبراتهم تدريجياً بسبب طول فترة بطالتهم. (أحمد، 2004، ص221)
4. تؤدي البطالة إلى تآكل قيمة رأس المال البشري، فالخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال عمله تعتبر في حد ذاتها أصلاً قيماً، وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل، ولفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال، وحتى لو عاد إلى العمل لاحقاً، فإنه سيصبح أقل إنتاجية وعطاء. (عقون، 2010، ص14)
5. تمثل البطالة موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالاً كاملاً، الأمر الذي يعني هدر للموارد الإنتاجية في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. انخفاض حجم الإنفاق الوطني، وبالتالي انخفاض مســـتوى الطلب الكلي، مما ينتج عنه انخفاض في الإنتاج.
7. انخفاض حجم إيرادات الدولة، من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة، وضعف القوة الشرائية تدريجياً في السوق الداخلي، وزيادة حجم الفقر.

2.9.2 الآثار الاجتماعية للبطالة

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية، نظراً لما يترتب عليها من آثار سلبية عديدة، ولا تكمن خطورتها فقط في عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، وإنما لكونها أيضاً عاملاً رئيسياً وجوهرياً في ظهور وانتشار مجموعة من التداعيات الاجتماعية والأمنية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع.

وهناك فرق بين العبء الاجتماعي للبطالة في البلدان الرأسمالية، وعبء البطالة في الدول النامية، ففي حالة الدول الأولى قد يكون الفرد في حالة بطالة، ولكن هناك نقابات عمالية تسانده إضافة إلى إعانات البطالة، والإعانات الاجتماعية، أما في حالة الدول النامية، فالبطالة يمكن أن تكون تعبيراً عن عدم القدرة على الحياة، حيث لا توجد إعانات أو أي رعاية اجتماعية، فالمتعطلين عن العمل في مجتمعات العالم الثالث، هم في الواقع ضحايا مرغمون لتغيرات اقتصادية هيكلية ومن ثم يترتب على ظاهرة البطالة، وتفاقم معدلاتها في دول العالم الثالث تزايد الفاقة، والفوارق الاجتماعية بين السكان.(فرج، 2008، ص133)

إن من أخطر الآثار المترتبة على البطالة، هو عدم الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، وشعور الشباب بالتهميش والإقصاء عن الحياة العامة، واهتزاز العديد من القيم المتعلقة بأهمية التعليم والجدية والانتماء، وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار سلوكيات اجتماعية سلبية تحدث خللاً في البناء المجتمعي، وتدهور واهتزاز القيم في المجتمع، وارتفاع معدلات الجريمة والعنف وزيادة الفقر، والشعور بعدم الانتماء، والتفكك الأسري، والهجرة، ولذا تعد مشكلة البطالة في المجتمع مشكلة قومية بالدرجة الأولى. (فرج، 2008، ص134)

3.9.2 الآثار الأمنية للبطالة

تهدد البطالة الاستقرار السياسي والأمني للمجتمع نظراً لمعاناة العاطل عن العمل من ضعف مشاعر الانتماء للوطن مع ميله إلى السلبية أو العنف، ويمكن أن تكون كذلك سبباً في تفشي الانحرافات بشتى صورها، فالبطالة تساهم بشكل رئيسي في زيادة معدلات الجريمة والعنف، نتيجة لجوء بعض الشباب تحت وطأة الشعور بالحرمان الاقتصادي، والتفاوت الاجتماعي إلى الطرق غير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشروعة لتحقيق أهدافهم، والتي قد تصل إلى حد ارتكاب الجرائم للحصول على مقابل مادي، أو كتنفيس لشحنة الغضب والحقد على المجتمع. (فرج، 2008، ص137)

4.9.2 الآثار السياسية

يتناسب العجز السياسي تناسباً طردياً مع العجز الاقتصادي، بحيث لا تتمكن الدول التي تعاني من العجز الاقتصادي من القيام بدورها السياسي علي النحو الأمثل، أو إدارة شئونها بشكل سليم أو استغلال مواردها الوطنية استغلالاً كاملاً، وعدم استقرار نظامها السياسي، وعدم الحفاظ علي هيكلية قوية، ومن جانب آخر تعمل البطالة علي إضعاف الولاء والانتماء للوطن، مما يوفر المناخ المواتي لانتشار التطرف والانحراف، وحالة من الإرباك السياسي في المجتمع، وقد لا يقف الأمر عند هذا الحد، فتزايد الفقر والبطالة يعمقان تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية، وبالتالي فقدانها استقلالها السياسي، لأن العديد من الدول التي تلجأ إلي معالجة مشاكلها الداخلية، ومنها البطالة من خلال معاهدات واتفاقيات خارجية، بهدف الحصول علي الدعم والمساعدات المالية ووجود شروط تجعل الدول الفقيرة في تبعية مطلقة للدول المانحة. (عبد الحق، 2005، ص33 –ص34)

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للبطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، نظراً لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول، وانعكاساتها السلبية على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن الفهم الحقيقي لظاهرة البطالة يؤدي إلى تشخيص المشكلة بشكل سليم، ومعرفة الأسباب الحقيقية للمشكلة، وبالتالي الوقوف على الحل الأمثل للحد من ظاهرة البطالة.

لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بمشكلة البطالة، حيث تبين بأن أغلب تعريفات الاقتصاديين للبطالة تنطلق من مفهوم مشترك لها، معتمدين في تعريفاتهم المختلفة على المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية، وعلى الرغم من صعوبة قياس معدل البطالة واختلاف طرق قياسها بين الدول، إلا أن هناك طريقة واحدة لقياسها تأخذ بها جميع الدول، كما وجدنا بأن أنواع البطالة تختلف بحسب العوامل المرتبطة بها.

وبعد سرد مختلف النظريات المفسرة لظاهرة البطالة، تبين وجود اختلاف كبير بين الاقتصاديين فيما يتعلق بظاهرة البطالة، فالنظرية الكلاسيكية والنظرية النيو كلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية مطلقاً، لأنها ترى بأن سوق العمل في حالة توازن دائم، والناتج دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، ولذلك فهي تعترف بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط، غير أن النظرية الكينزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خالفت النظرية الكلاسيكية، وأقرت بوجود البطالة الاختيارية وكذلك البطالة الإجبارية، ثم ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير ظاهرة البطالة على ضوء معطيات جديدة، وقد أرجعت تلك النظريات سبب وجود البطالة إلى وجود اختلالات في سوق العمل.

ولأن البطالة تعتبر ظاهرة غير مرغوب فيها في أي مجتمع من المجتمعات، نظراً للآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن وجودها، حيث يؤثر وجود البطالة سلباً على الاقتصاد القومي، وكذلك على النسيج الاجتماعي للمجتمعات، فمعظم المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول التي تعاني من ظاهرة البطالة، كانت البطالة هي العامل المشترك فيها واستفحال خطرها، إضافة إلى أن وجود البطالة قد يهدد الاستقرار السياسي والأمني للمجتمع، ويساهم كذلك في زيادة معدلات الجريمة والعنف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العلاقة بين البطالة ومتغيرات الدراسة

1.3 النمو الاقتصادي

2.3 المساعدات الدولية

3.3 حجم الاستثمار

4.3 الانفاق العام

5.3 التضخم

6.3 الاستقرار السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3 النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المتغير الأول في متغيرات الدراسة التي يريد الباحث إثبات وجود علاقة بينه وبين معدل البطالة في فلسطين.

1.1.3 تعريف النمو الاقتصادي

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذلك تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير وعلى هذا الأساس، فإن " فيليب بيرو" يعرف النمو الاقتصادي بأنه: الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي، هو الناتج الصافي الحقيقي، بينما يعرفه " بونيه فيري" بأنه: عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة، في حين أن " كوسوف" يعرفه بأنه: عبارة عن هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي. (كريم، 2010، ص67)

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه: الارتفاع المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي.

ويعتبر الارتفاع أو الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبراً في الغالب عن تحسن أو تدهور في النشاط الاقتصادي، ولا يعبر بتاتاً عن تخلف أو تقدم اقتصادي، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلاً مقارنة بالدول النامية تكاد تكون معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصادياتها منخفضة، وذلك راجع بالأساس إلى اقترابها من حالة التشغيل الكامل، عكس الدول النامية، والتي بحكم حالة التخلف التي تعيشها، فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي، ولا يمكن أن نعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دولة ما مقارنة بدولة أخرى بأنه تقدم اقتصادي، لأن النمو الاقتصادي متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى، بغض النظر عن كون حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا. (كريم، 2010، ص68)

2.1.3 العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

إن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو الاقتصادي، حيث يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يفترض به أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي، فكل زيادة في معدلات النمو الاقتصادي يفترض بها أن تؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة، إلا أنه يجب التفريق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين النمو الاقتصادي المعتمد على عنصر العمل، والنمو الاقتصادي المعتمد على عنصر التكنولوجيا، حيث تؤدي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمد على عنصر العمل، إلى تخفيض معدلات البطالة، بينما تؤدي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمدة على التكنولوجيا إلى زيادة معدلات البطالة، حيث يؤدي استخدام التكنولوجيا إلى الاستغناء عن بعض العمال من أجل تخفيض تكاليف الانتاج المرتبطة بالأجور.

وقد اكتشف الباحث الأمريكي Arthur Okun في عام 1962 وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1947–1957، وتوصل إلى أن انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% سوف يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، وأرجع Okun ذلك إلى حالة من التباطؤ للنمو الاقتصادي، نظراً لقلة رغبة الشركات في استثمار أموالها في شراء المعدات الجديدة أثناء فترات التصنيع التي تمثل العمر الافتراضي للمصانع الحالية، كما يؤدي انخفاض مستوى صافي الاستثمار إلى إضافة أقل لرأس المال، ومن ثم تناقص نمو القدرة الانتاجية، وبمرور الوقت يفقد العاطلون عن العمل دورياً ما لديهم من مهارات، وشعور بالاعتزاز بالنفس، كما يفتقرون إلى وجود دافع أو حافز كاف، مما يترتب على ذلك الإضرار بقدراتهم الإنتاجية، التي غالباً يستحيل إعادتها حتى لو تمكنوا من العثور على وظيفة جديدة. (شيخ العيد، وبهدي، 2012، ص26)

ويقاس معدل النمو الاقتصادي، ومدى أثره على البطالة حسب قانون OKUN بالعلاقة التالية:

$$\Delta U_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_t + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

ΔU_t: التغير في نسبة البطالة ، ΔY_t: التغير في معدل النمو الاقتصادي، β_0: الحد الثابت، β_1: المرونة بين النمو الاقتصادي والبطالة، e_t: نسبة الخطأ.

3.1.3 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفلسطيني خلال الفترة 1996–2012

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأبرز لقياس النمو والتطور الاقتصادي، فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني منذ تسلم السلطة الفلسطينية لمهامها في عام 1994 تغيرات جذرية في مساره التنموي، فقد خضع ذلك الاقتصاد لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران 1967، الأمر الذي أدى إلى عدم نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني بما يتناسب مع تطلعات الشعب الفلسطيني ومع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسلم السلطة الفلسطينية ممارسة صلاحياتها على الأرض عام 1994 تحسن المناخ السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، فقد نما الاقتصاد الفلسطيني في ذلك العام بمعدل 28.7% نتيجة توقيع اتفاق أسلو عام 1993، حيث أنه بموجب تلك الاتفاقية وافق المجتمع الدولي على منح السلطة الفلسطينية الدعم المادي اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية العامة وبناء المؤسسات. (خضر، 2012، ص90) وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني تذبذباً مستمراً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أنه كان يختلف في كل عام عن العام الآخر، وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية، والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1996-2012.

جدول 1.3: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة من 1996-2012 (بالمليون دولار)

السنة	فلسطين	نسبة النمو %	الضفة الغربية	نسبة النمو %	قطاع غزة	نسبة النمو %
1996	3292.8	2.5	2163.9	2.87	1128.9	1.64
1997	3744	13.7	2492.9	13.2	1251.1	10.82
1998	4197.7	12.12	2817.9	11.53	1379.8	10.29
1999	4534.9	8.03	3149.1	10.52	1385.8	0.43
2000	4146.7	8.56-	2928	7.55-	1218.7	12.06-
2001	3810.8	8.1-	2616	11.93-	1194.8	1.96-
2002	3301.4	13.37-	2234	17.1-	1067.4	10.66-
2003	3800.8	15.12	2451.9	8.89	1348.6	26.34
2004	4198.4	10.47	2807.4	12.66	1391	3.14
2005	4559.5	8.6	2876.7	2.41	1682.8	20.98
2006	4322.3	5.2-	2977.7	3.39	1344.6	20.1-
2007	4554.1	5.36	3317.2	10.23	1236.9	8.01-
2008	4878.3	7.12	3716.7	10.75	1161.6	6.09-
2009	5239.3	8.88	3979.6	11.27	1259.7	8.44
2010	5754.5	9.82	4249.5	6.78	1504.8	19.45
2011	6421	9.88	4472.4	5.24	1850.6	22.97
2012	6797.5	5.9	4997.3	5.6	1800.0	6.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ExpConstantA1996-2011.htm . *بيانات عام 2012 من المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، 2013.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان متذبذباً كنسبة في الفترة من 1996-1999 وقد بلغ أعلى معدل نمو له في فلسطين عام 1997، حيث بلغ 13.7%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة للاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية في ذلك العام، بينما كان أقل معدل نمو له في هذه الفترة في العام 1996، حيث كان معدل النمو 2.5% لذلك العام ويرجع السبب في ذلك إلى ما رافق أحداث انتفاضة النفق عام 1996 من إغلاقات مشددة للأراضي الفلسطينية، وسلسة العمليات الاستشهادية التي قامت بها حركات المقاومة الفلسطينية داخل العمق الإسرائيلي، حيث استمرت تلك الإغلاقات حوالي 180 يوماً في ذلك العام، وقد قدرت بعض الدراسات قيمة الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الإغلاقات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية بحوالي 2800 مليون دولار خلال السنوات من 1993-1996. (خضر، 2012، ص90)

أما في خلال الأعوام 2000-2002 فقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً كبيراً وذلك لأن تلك الفترة قد شهدت اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر من العام 2000، حيث أصيب الاقتصاد الفلسطيني بانتكاسة جديدة، حيث كان أقل معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي في العام 2002 وبلغ -13.37% نتيجة اشتداد حدة الانتفاضة في ذلك العام وزيادة درجة الإغلاقات، والحصار الذي فرضته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وقيام قوات الاحتلال بتدمير كامل للبنية التحتية الفلسطينية، والمدن الصناعية، وإعادة احتلال الضفة الغربية وإقامة المئات من الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وتراجع حاد في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما خلال الفترة من 2003-2007 فقد كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى ما يمكن في العام 2003، حيث بلغ 15.12% وذلك بسبب الاستقرار البسيط الذي شهدته الأوضاع في الأراضي الفلسطينية في ذلك العام، نتيجة توقيع اتفاقية واي ريفر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وزيادة تدفق المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، إلا أنه وفي عام 2006 عاد معدل النمو لينخفض مرة أخرى بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، حيث تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى -5.2% في ذلك العام، وذلك بسبب توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية التي تجبيها إسرائيل نيابة عنها بموجب اتفاقية باريس، إضافة إلى المقاطعة الدولية التي منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى وزارة المالية الفلسطينية، ثم بعد ذلك بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى الارتفاع نسبياً ليصل في العام 2011 إلى أعلى معدل له في تلك الفترة، حيث بلغ 9.88%. (عودة، 2013، ص37) ويعزى النمو المرتفع في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 إلى ارتفاع نسبة النمو في قطاع غزة والذي بلغ حوالي 23.0% مقارنة مع 5.2% في الضفة الغربية ثم عاد النمو لينخفض مرة أخرى عام 2012 من 9.88% إلى 5.9% بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية الغير مستقرة التي عاشتها الأراضي الفلسطينية خلال نفس العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث بأن هذا النمو مظهري وغير حقيقي، حيث أنه لم يتحقق من خلال نشاط منتج كالزراعة والصناعة مثلاً، وإنما كان النمو في قطاع الانشاءات فقط، والممول من المساعدات الخارجية، إضافة إلى تخفيف إسرائيل القيود التي تفرضها على دخول بعض المواد الخام، ومواد البناء إلى قطاع غزة، وكذلك زيادة التجارة عبر الأنفاق مع مصر، إضافة أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني كان متذبذباً في كل عام عن العام الآخر خلال فترة الدراسة، والشكل التالي يبين التذبذب الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال فترة الدراسة.

شكل 1.3: الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة 1996-2012 (مليون دولار)

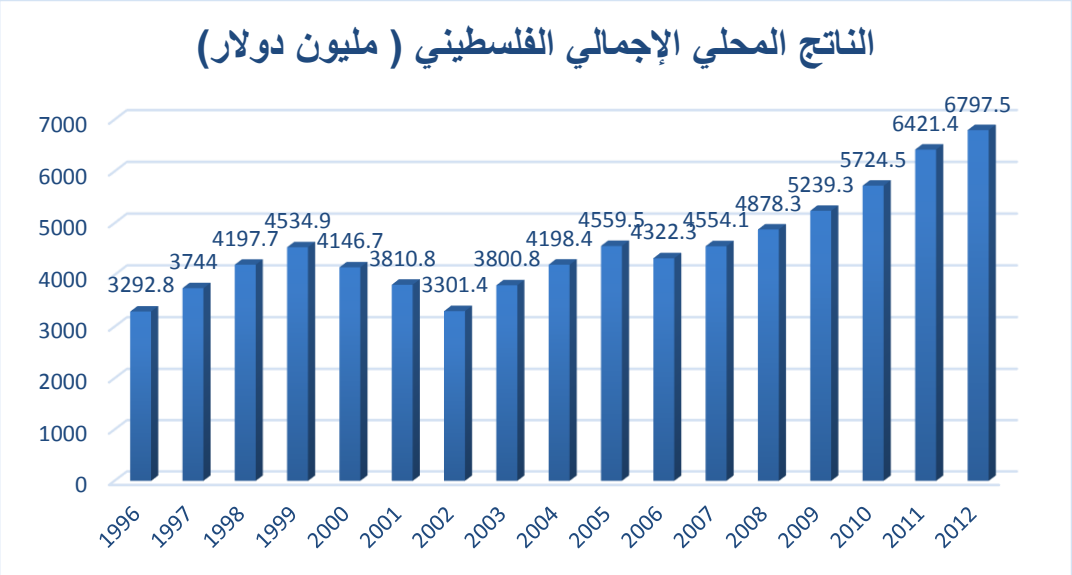

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول 1.3.

وإذا نظرنا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية جغرافية، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية كان في أغلب الأعوام التي شهدتها الدراسة أعلى منه في قطاع غزة، وخاصة الفترة من 2006-2008 فقد كان معدل النمو في قطاع غزة بالسالب، مما يعني عدم وجود نمو للناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، في حين كانت الضفة الغربية تحقق معدلات مرتفعة نسبياً للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، أما في الأعوام 2010-2012 فقد كان هناك ارتفاع ملحوظ لنمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، بينما كان معدل النمو في الضفة الغربية منخفضاً جداً، وذلك نتيجة لسياسة التضييق والحواجز التي اتبعتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، في مقابل زيادة المساعدات الخارجية لقطاع غزة، وتخفيف إسرائيل للقيود التي تفرضها على دخول بعض المواد الخام، مواد البناء إلى قطاع غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث بأن الفضل في الارتفاع النسبي في الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، يعزى للتحسن في المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية، وليس بسبب حدوث نمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2.3 المساعدات الدولية

تعتبر المساعدات الدولية المتغير الثاني في متغيرات الدراسة التي يريد الباحث إثبات وجود علاقة بينها وبين معدل البطالة في فلسطين.

وقد ارتبطت المساعدات الدولية بدوافع سياسية واقتصادية مثل دعم أنظمة الحكم الصديقة والموالية، أو التهديد لإجبار الدول على سياسة ما أو منعها، مثل إيقاف المساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان بسبب نشاطها النووي –تم استئناف هذه المساعدات بل وزيادتها بعد أحداث سبتمبر 2001– وفي عام 1991 خفضت الولايات المتحدة مساعداتها للفلبين، عندما رفض مجلس الشيوخ الفلبيني تجديد معاهدة مع أمريكا بشأن وجود قواعد عسكرية أمريكية في الفلبين. (عبد الفتاح، وآخرون،2001)

وفي أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام 1993 عقدت الدول المانحة في أكتوبر من العام نفسه مؤتمراً شاركت فيه 42 دولة ومؤسسة، بهدف حشد المساعدات للسلطة الفلسطينية التي تقرر تأسيسها في إطار ذلك الاتفاق، وتمكينها من إدارة المناطق الخاضعة لها، وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية، وإقامة المرافق والمؤسسات العامة، سعياً منها للوصول إلى حالة تنموية شاملة ومستدامة.

وقد نجح التحرك الدولي فعلاً في تأمين تعهدات إجمالية بلغت 2.4 مليار دولار في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ انعقاد المؤتمر، لتمويل خطة إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير بنيته التحتية على مدار ثلاثة أعوام، ومنذ ذلك الحين أخذت المساعدات الدولية تتدفق على السلطة الفلسطينية من جهات متعددة وبقنوات مختلفة، ولأوجه إنفاق متنوعة، وبشروط عديدة، وبوتائر غير منتظمة، إلى أن وصل حجمها التراكمي إلى ما يزيد عن 7 مليارات دولار في نهاية عام 2004، أي بنصيب متوسط سنوي للفرد الواحد من هذه المساعدات يقارب 300 دولار، مما يعتبر من أعلى مستويات المساعدات في العالم.(عبد الكريم، ومكحول،2005،ص33)، إلا أن هذه المساعدات توقفت مع بداية عام 2006 وحتى منتصف عام 2007 إثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، وإعلان الرباعية الدولية شروطها الأربعة الشهيرة لرفع الحصار، وفك العزلة السياسية، والاقتصادية عن الحكومة الفلسطينية المنتخبة.

وبعد الانقسام الفلسطيني، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة منتصف عام 2007، وقيام حكومة في الضفة الغربية، عادت المساعدات الدولية للتدفق مرة أخرى إلى السلطة الفلسطينية، حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغت المساعدات الأوربية فقط في النصف الثاني من عام 2007 ما يقارب من 372 مليون دولار أي بزيادة 60% عن عام 2006. (عبد الكريم، 2010، ص2)

وبالرغم من الحجم الكبير لهذه المساعدات، والدور الذي لعبته في مجال تطوير البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، والحد من الآثار التدميرية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية، إلا أن هذه المساعدات، لم تأت في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والإعمار، بل تم رهنها بمدى التقدم في العملية السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتم توجيه جزء كبير منها لمنع انهيار تلك العملية كما أن جزءاً هاماً منها كان يستنفذ في تغطية أتعاب المستشارين والخبراء الأجانب. (عبد الكريم، ومكحول، 2005، ص34)، إضافة إلى أن السلطة الفلسطينية لا تتحكم بتوزيع تلك المساعدات قطاعياً، وعادة ما تأخذ تلك المساعدات طابعاً خدماتياً وإنسانياً، الأمر الذي يؤدي إلى إهمال عدد من القطاعات المحورية، وخاصة الانتاجية منها.(عبد الله، 2012،ص101)

وقد كان واضحاً بأن الغاية من المساعدات الأمريكية ضمن إطار التمويل الدولي لم تعن أبداً بتنمية المجتمع الفلسطيني، بل كان الهدف من وراءها جعل الحياة اليومية للفلسطينيين تحت الاحتلال أكثر استساغة، ففي دراسة للجنة خدمة أبحاث الكونجرس ([1]) تبين بأن حجم المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية بلغت 4 مليار دولار منذ العام 1994، وذلك بمعدل 70 مليون دولار سنوياً في المتوسط منذ عام 1994 وحتى العام 1999، ثم زادت تلك المساعدات تباعاً في الفترة من 2000 إلى 2007 لتصل إلى 170 مليون دولار سنوياً في المتوسط، في حين أن القفزة الحقيقية في المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية، قد بدأت منذ تولى محمود عباس رئاسة السلطة في عام 2005، ثم انخفضت المساعدات وأعيدت هيكلتها بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، لتتوقف المساعدات المباشرة التي تقدمها أمريكا للحكومة الفلسطينية خلال الفترة من فبراير 2006 وحتى يونيو 2007 وهي الفترة التي ترأست فيها حركة حماس الحكومة الفلسطينية، وبعد الانقسام الفلسطيني في يونيو 2007 ضاعفت أمريكا مساعداتها للسلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس لتصل إلى 600 مليون دولار سنوياً مقارنة بمتوسط قدره 170 مليون دولار.

وبينت الدراسة بأن ثلث المساعدات الأمريكية المقدمة – وقت إعداد الدراسة–وهي نحو 200 مليون دولار تذهب لدعم ميزانية حكومة فياض، بينما تذهب 100 مليون دولار لدعم قوات الأمن الفلسطينية الجديدة التي يتم تدريبها تحت إشراف فريق أمني رباعي –بريطاني وأمريكي وكندي وتركي– ، ويتم إنفاق 100 مليون دولار كدعم مباشر لمنظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة،

[1] للاطلاع على النص الكامل للدراسة، اتبع الرابط:http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المبلغ المتبقي وهو 200 مليون دولار فيذهب لدعم الأونروا وتقديم مساعدات إنسانية أخرى في قطاع غزة.

ويرى الباحث بأن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم مساعداتها المالية للسلطة الفلسطينية كأداة سياسية، كما أن تلك المساعدات لا تقارن بأي حال من الأحوال بالمساعدات التي تقدمها أمريكا لإسرائيل، ولذلك فإن المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية لن تفيد القضية الفلسطينية.

1.2.3 الملامح الرئيسية للمساعدات الدولية

يمكن تقسيم الفترة التي قدمت فيها المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية إلى أربعة مراحل، حيث أدى التمايز في خصائصها إلى تباين في منسوب ووتيرة المساعدات المقدمة في كل منها، وإلى تباين في حصص القطاعات المختلفة من هذه المساعدات على النحو التالي:

جدول 2.3 إجمالي المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2012

السنة	إجمالي المنح والمساعدات (مليون دولار)
1996	517
1997	520
1998	530
1999	497
2000	510
2001	849
2002	697
2003	620
2004	353
2005	636
2006	1019
2007	1322
2008	1763
2009	1402
2010	1277
2011	978
2012	932

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد (32)، ص78، 2012.

حيث كانت المرحلة الأولي من عام 1996-2000، وقد شهدت استقرار نسبي ونمو اقتصادي، بينما المرحلة الثانية فكانت من عام 2001-2005 وتميزت بعدم استقرار على جميع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصعد، في حين كانت المرحلة الثالثة من عام 2006 إلى منتصف عام 2007 واتسمت بتدهور اقتصادي كبير نتيجة للحصار الدولي، والتوتر الداخلي، بينما جاءت المرحلة الرابعة من منتصف عام 2007 وإلى تاريخ إعداد هذه الدراسة، حيث يسودها حالة انفراج جزئي واستقرار نسبي وعودة للنمو الاقتصادي في الضفة الغربية، بينما تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في قطاع غزة، وقد بلغ إجمالي المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة من 1994-2005 حوالي 7.5 مليار دولار أي في المرحلتين الأولى والثانية، بحيث كان متوسطها السنوي قبل عام 2000 حوالي 500 مليون دولار، ومنذ ذلك العام ارتفع المتوسط إلى 1000 مليون دولار تقريباً أي بنصيب سنوي للفرد الواحد يقترب من 300 دولار في المتوسط، وقد قدمت الجهات المانحة أكثر من 15% من مساعداتها خلال المرحلة الأولى على شكل قروض، جاءت في جلها بشروط ميسرة، فيما جاءت المساعدات الباقية على شكل منح وهبات اشتملت على المساعدات المالية والعينية، والاستشارات الفنية، وارتفعت نسبة القروض من إجمالي المساعدات في المرحلة الثانية خلال الفترة 2001-2005 لتصل إلى حوالي 19%، وارتفعت بشكل أساسي القروض من الدول العربية وفق آليات عمل صندوقي القدس وانتفاضة الأقصى اللذين تم تأسيسهما في مؤتمر القمة العربية عام 2002. (عبد الكريم، 2010، ص5)

وخلال المرحلة الثالثة بداية من عام 2006 إلى منتصف عام 2007 زادت المساعدات عن 1200 مليون دولار، جاءت جميعها على شكل هبات ومنح وليست قروض، وتدفق معظمها مباشرة للمنتفعين وفق الآلية الدولية المؤقتة المعتمدة من اللجنة الرباعية، بينما تدفق جزء آخر منها من خلال مؤسسة الرئاسة، وتدفق اليسير منها من خلال الحكومة، ويعود التغيير الذي حصل في هذه المرحلة في آلية تقديم المساعدات إلى القرار الدولي بمقاطعة الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، بينما جاءت المرحلة الرابعة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة وتشكيل فياض لحكومة في الضفة الغربية، حيث استأنف المجتمع الدولي مساعداته للسلطة الفلسطينية، وبوتيرة عالية، حيث سجلت المساعدات رقماً قياسياً، وزادت في النصف الثاني من عام 2007 عن مليار دولار، وهو ضعف المتوسط السنوي منذ أوسلو، وبلغت التعهدات الدولية في مؤتمر باريس عام 2007 أكثر من 7.7 مليار، دولار بغرض تمويل الخطة الوطنية للإصلاح والتنمية للأعوام 2008-2010، وبلغت المساعدات الفعلية خلال الأعوام 2008-2010 أكثر من 5 مليار دولار بمتوسط سنوي تجاوز 1.6 مليار دولار، وفي المقابل تعرضت الحكومة في قطاع غزة لحصار مالي واقتصادي خانق من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي معاً. (عبد الكريم،2010، ص6) والشكل التالي يبين إجمالي المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة من 1996-2012

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل 2.3 إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2012 (مليون دولار)

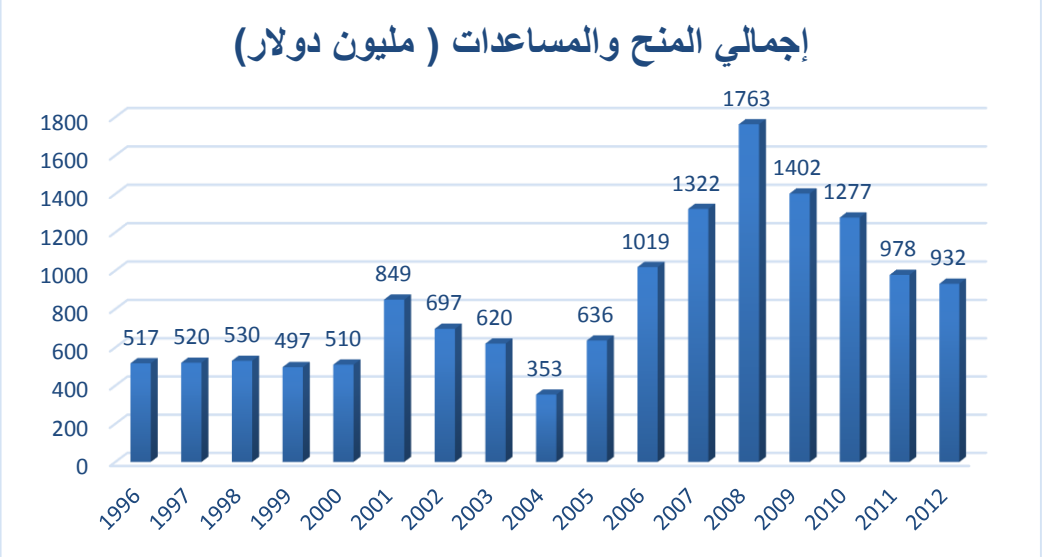

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول 2.3.

2.2.3 الأسباب التي أدت إلى الاختلاف بين قمة التعهدات وقيمة المدفوعات

قبل الحديث عن الأسباب التي أدت إلى الاختلاف بين قمة التعهدات، وقيمة المدفوعات التي قدمتها الدول المانحة للسلطة الفلسطينية ومازالت، فإنه من المفيد الحديث عن ثلاثة مصطلحات في هذا الموضوع هي: التعهد، الالتزام، الصرف، وذلك أن الدول المانحة عند رغبتها في تقديم معونة للدول المتلقية عموماً، ومنها الأراضي الفلسطينية، فإنها تتعهد بدفع مبلغ معين عبر مؤتمر أو خلافه، ثم تلتزم بمبلغ أقل منه، ولا تقوم بالصرف الفعلي إلا بعد اتفاقيات والمبلغ المصروف يقل عادة عن الالتزام. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، 2006، ص209)

والتعهد(Pledge) هو إعلان عن نية دولة، أو جهة، أو مؤسسة مانحة تقديم مساعدة أو معونة مالية سواء كانت نقدية، أو عينية، أو فنية لدول أخرى، تحدد فيه إجمالي المبلغ أو القيمة المنوي تقديمها دون أي التزام رسمي بذلك، ودون الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديم المبلغ أو الغرض النهائي منه، أما الالتزام (Commitment) فيتم بتقديم المساعدة بموجب اتفاقية أو مذكرة تفاهم حول حجم المساعدة، وأهدافها، وإجراءات تقديمها، وبعد الاتفاقية يصبح تقديم المعونة التزاماً على الدول المانحة، ويتعاون الطرفان بعد ذلك في تنفيذ الاتفاقية التي تحدد واجبات، وحقوق، وأعمال، وإجراءات كل طرف، فالالتزام خطوة أو مرحلة متقدمة من مراحل تقديم العون، وأهم عنصر من عناصر الالتزام، هو تحديد المشاريع والبرامج التي سيتم تنفيذها بواسطة المعونة. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، 2006، ص209)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمر عمليات الصرف (Disbursement) للمنح والقروض عبر صناديق مالية تخصص لذلك، ويشرف البنك الدولي على عدد كبير من هذه الصناديق المخصصة للمناطق الفلسطينية، كما تلجأ بعض الدول أحياناً إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها، أو بنوك الدول المتلقية للمساعدات للسحب منها لمشاريع، أو برامج معينة. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، 2006، ص210)

وعليه فإن من أهم الأسباب التي أدت إلى الاختلاف بين قمة التعهدات وقيمة المدفوعات للسلطة الفلسطينية ما يلي:

1. ارتباط المساعدات الدولية بتطورات عملية التسوية، وتحولها عن هدفها الرئيسي إلى تمويل عملية التسوية، ومنع انهيارها.
2. إعاقة تدفق المساعدات الدولية من خلال الإجراءات الإسرائيلية التعسفية.
3. حداثة تكوين السلطة الفلسطينية، وافتقارها إلى رؤية واضحة لإدارة المساعدات الدولية.
4. العوامل الذاتية الفلسطينية، مثل افتقار السلطة الفلسطينية إلى رؤية شمولية وخطة واضحة الأهداف والأولويات، إضافة إلى عدم كفاءة إدارة المال العام لدى السلطة، وكذلك عدم مركزية تلك المساعدات، وسوء إدارتها من قبل السلطة الفلسطينية. (عبد الكريم، 2010، ص11)

3.2.3 ارتباط المساعدات الدولية بالأوضاع السياسية والاقتصادية

تدل البيانات المتاحة على ترابط وثيق بين المساعدات الدولية، والتطورات السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، فحجم المساعدات يتزايد بتزايد عدد أيام الحصار، فقد ارتفعت المساعدات الدولية عند ارتفاع أيام الحصار وانخفضت عند انخفاضه، وكان هناك استثناءان فقط لهذا التوجه: الأول كان في الربع الرابع من عام 1999 والذي لم يشهد أيام حصار، بينما ارتفعت فيه المساعدات الدولية المصروفة، وكان السبب في ذلك هو بدء المفاوضات بين حكومة باراك والسلطة الفلسطينية، بينما كان الاستثناء الآخر بعد الأول مباشرة خلال الربع الأول من عام 2000، حيث كان هناك ارتفاع في أيام الحصار، إلا أن المساعدات الدولية المصروفة في ذلك الربع قد انخفضت بسبب تعثر المفاوضات، وقد يكون الارتفاع الكبير في المساعدات الدولية خلال الربع السابق، قد قلص الحاجة إلى صرف مبالغ كبيرة خلال الربع الأول، وقد جاءت تلك التطورات تعبيراً عن رغبة الدول المانحة في المحافظة على استمرار عملية التسوية، إما من خلال إغراء السلطة الفلسطينية بالمساعدات، أو تعويضها عن أضرار لحقت بها بسبب الحصار.(عبد الكريم، ومكحول، 2005،ص31)

من جهة أخرى، فقد ظهر ترابط بين الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية، وحجم المساعدات الدولية المصروفة، حيث ارتبط حجم المساعدات الدولية ارتباطاً طردياً وبقوة مع معدل البطالة التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادت خلال الربع السابق للصرف، ويتفق ذلك مع الآلية العملية لتحديد التزامات الدول المانحة وحجم المساعدات المخصصة والمصروفة، حيث كانت السلطة الفلسطينية تكثف جهودها مع الدول المانحة لمواجهة الأوضاع المعيشية المتردية الناجمة عن تفاقم مشكلة البطالة، وكانت نتيجة هذه الجهود تظهر في الربع اللاحق. (عبد الكريم، ومكحول، 2005، ص31)

وقد أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها الاقتصادية للحكومة العاشرة في تاريخ السلطة الفلسطينية، وسحبت مبلغ 50 مليون دولار كانت قد قدمته لوزارة المالية قبل فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في يناير عام 2006، بسبب امتناع الحركة التي شكلت الحكومة عن الاعتراف بإسرائيل، كما وقامت اللجنة الرباعية بإمهال الحكومة التي شكلتها حماس شهرين للاعتراف بشروطها مقابل استمرار تقديم المساعدات للحكومة المنتخبة، وعندما رفضت حركة حماس هذه الشروط تم قطع المعونات عن الحكومة التي شكلتها، إضافة إلى مقاطعة الحكومة على شتي الصعد من خلال تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب عليها.(عبد الله، 2012، ص143)

ويستنتج الباحث بأن هناك علاقة وثيقة بين المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية، والتطورات السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، حيث يرتبط حجم المساعدات بتلك الأوضاع، وأن تلك المساعدات لم تأت ضمن خطة ممنهجة لتنمية وإعمار مرافق السلطة الفلسطينية، بل تم رهنها بمدى التقدم في العملية السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتم توجيه جزء كبير منها لمنع انهيار تلك العملية، إضافة إلى عدم مقدرة السلطة الفلسطينية على التحكم بتوزيع تلك المساعدات على القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تأخذ تلك المساعدات طابعاً إغاثياً وإنسانياً، وليس إنتاجياً، وبالتالي فإنه من الصعب معرفة العلاقة السببية بين المساعدات الخارجية ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، حيث ترجع تلك العلاقة إلى عوامل أخرى غير متعلقة بالنشاط الاقتصادي، أبرزها الوضع السياسي والأمني.

3.3 حجم الاستثمار

أما المتغير الثالث من متغيرات الدراسة، والذي سوف نتحدث عنه فهو الاستثمار، والذي يلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد، نظراً لما يقدمه من خدمات للاقتصاد القومي، من خلال مساهمته في توليد فرص عمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

1.3.3 تعريف الاستثمار

يقصد بالاستثمار التضحية بالأموال الحالية في سبيل الحصول علي أموال مستقبلية ويرتبط هذا التعريف ببعدين أساسيين، هما الزمن والخطر، حيث تأخذ التضحية مكانها في الحاضر، وهي مؤكدة، أما العائد فيأتي في المستقبل، وهو في العادة غير مؤكد (الحناوي، 1997)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي يمكن أن يعرف الاستثمار علي أنه توظيف الأموال المتاحة في اقتناء، أو تكوين أصول، بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر (الخضيري، 2000)، وهنا لابد من التفريق بين الاستثمار المباشر، والاستثمار غير المباشر، حيث يشير الأول إلي تملك المستثمر الخارجي لجزء من أو كل المشروع، أما في حالة الاستثمار غير المباشر، فلا يكون المستثمر الخارجي مالك لكل أو جزء من المشروع، وفي بعض هذه الاستثمارات، لا يتحكم المستثمر الخارجي جزئياً، أو كلياً في إدارة المشروع. (أبو قحف، 1998)

2.3.3 العلاقة بين الاستثمار ومعدل البطالة

كانت البطالة وما زالت أحد أهم التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية المختلفة، ولم يكن مصادفة أن تحتل تلك المشكلة مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي على اختلاف مدراسه واتجاهاته، ومع التسليم بأن البطالة هي ظاهرة معقدة ومتعددة الأسباب، إلا أن هناك الكثير من الأدلة والشواهد التي تفيد بأن مشكلة البطالة ترجع في أحد أسبابها إلى قصور الاستثمار كماً ونوعاً عن المساهمة الفعالة في تحقيق مستويات عالية من التشغيل، إضافة إلى أن معظم الدراسات المهتمة بمعالجة مشكلة البطالة في مختلف دول العالم، قد أوضحت بشكل عام بأن ظهور مشكلة البطالة يرجع بالأساس إلى قصور الطلب الكلي، ومن خلال تتبع كل من نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة من 1960-1998 تبين بأن هناك علاقة عكسية بين معدل الاستثمار من ناحية ومعدل البطالة من ناحية أخرى، ومع التسليم بوجود عوامل أخرى توثر في هذين المتغيرين، إلا أنه يمكن من خلال قراءة تجربة الاتحاد الأوروبي الانتهاء إلى أن زيادة معدل الاستثمار يلعب دوراً ملموساً في تخفيض معدل البطالة.(فوزي، 2002، ص3)، وكذلك تشير تجارب العديد من الدول النامية إلى أن معدل البطالة يتجه للانخفاض كلما كانت أنماط الاستثمار تتحيز إلى التصدير، وإلى استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، وإقامة مشروعات صغيرة الحجم. (فوزي، 2002، ص4)

ويرى الباحث بأن معدل البطالة يتأثر بكل من مستوي ونمط الاستثمار، وأنه كلما كان مستوى الاستثمار مرتفعاً، وكلما كان نمط الاستثمار يميل إلى تشجيع الفنون الإنتاجية كثيفة العمل، والأنشطة الموجهة للتصدير، وكذلك المشروعات الصغيرة، كلما ساعد ذلك بشكل عام على التخفيف من حدة البطالة.

3.3.3 الاستثمار في فلسطين

يشكل الاستثمار أحد مقومات الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من ركود كبير، نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة به، والسياسات التعسفية الإسرائيلية، فقد عانت البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية العديد من العراقيل التي واجهت الاستثمار، مثل ضعف البيئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمارية، وعدم وجود بيئة تمويلية مناسبة لتشجيع المستثمرين، وبعض العراقيل الإدارية التي تواجه المستثمر، مما أدى إلى إحجام المستثمر المحلي أو الأجنبي على حد سواء عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً قطاع غزة الذي يعاني من إغلاق محكم للمعابر ومشاكل أمنية معقدة. (نصر، 2008، ص2)

ورغم سعي السلطة الفلسطينية إلى جذب الاستثمارات إلى الأراضي الفلسطينية، عبر وضع إطار قانوني لتشجيع الاستثمار، يتضمن إعفاءات جمركية سخية، ومنح امتيازات وخصخصة القطاعات الاستراتيجية، وتطوير القوانين لتلاءم متطلبات رؤوس الأموال الأجنبية وإصدار قانون الاستثمار، إلا أن حجم الاستثمار في الأراضي الفلسطينية ما زال محدوداً مقارنة بالدول النامية، حيث بلغ حجم الاستثمار ذروته عام 1999 حيث نما بنسبة 102% مقارنة بسنة الأساس 1994، إلا أنه بعد عام 1999 أخذ بالتراجع حتى وصل إلى ما دون سنة الأساس بنسبة 32% عام 2002. (الخليل، 2004، ص26)

وتعاني فلسطين من تدني حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إليها مقارنة مع بقية الدول النامية، فلم يتجاوز مجموع الاستثمارات الأجنبية في فلسطين (812) مليون دولار خلال الفترة من 1997-2006، في حين أنه بلغ ولنفس الفترة في الأردن (8294) مليون دولار، وفي سوريا (2497) مليون دولار، وفي لبنان (18072) مليون دولار، كما يلاحظ بأن هذه الاستثمارات تتسم بالتذبذب والتقلب من سنة لأخرى. (الدودة، 2010، ص20)

وقد بلغ رصيد استثمارات المؤسسات الفلسطينية في الخارج (الأصول) 5144.0 مليون دولار نهاية عام 2011، بعدما بلغ 5242 مليون دولار عام 2010، بينما بلغ إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية (الخصوم) 2571.5 مليون دولار في نهاية نفس العام 3340 مليون دولار. (مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية لعام 2011، 2012، ص15) أي أن الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته قد استثمر خارج الأراضي الفلسطينية، بقيمة تفوق تلك المستثمرة في الأراضي الفلسطينية من الخارج.

ونتيجة للحصار المالي والاقتصادي على الأراضي الفلسطينية، أصيب قطاع الاستثمار بانتكاسة كبيرة، تمثلت في هروب رؤوس الأموال المحلية للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتم إلغاء استثمارات أجنبية، وعربية، وفلسطينية، كانت تحت الإعداد النهائي خاصة في قطاع غزة، إضافة إلى خسارة السلطة الفلسطينية كل ما أنفقته من أجل تسويق فلسطين عالمياً، وتشجيع الاستثمار، وذلك نتيجة الحصار والدمار الذي نجم عن الحروب التي قامت بها إسرائيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضد الفلسطينيين. (الصوراني، 2011، ص78) والجدول التالي يبين حجم الاستثمار في فلسطين خلال فترة الدراسة

جدول3.3: التكوين الرأسمالي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة 1996-2012

السنة	التكوين الرأسمالي الإجمالي (بالمليون دولار)
1996	1160.7
1997	1310.6
1998	1531.2
1999	2081.2
2000	1386.7
2001	992.3
2002	841.7
2003	1063
2004	1022.3
2005	1265.7
2006	1347.2
2007	1122.9
2008	1060.5
2009	1137.3
2010	1090.5
2011	1066.8
2012	1074

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد (32)، ص77) ، 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل 3.3: التكوين الرأسمالي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة من 1996-2012 (مليون دولار)

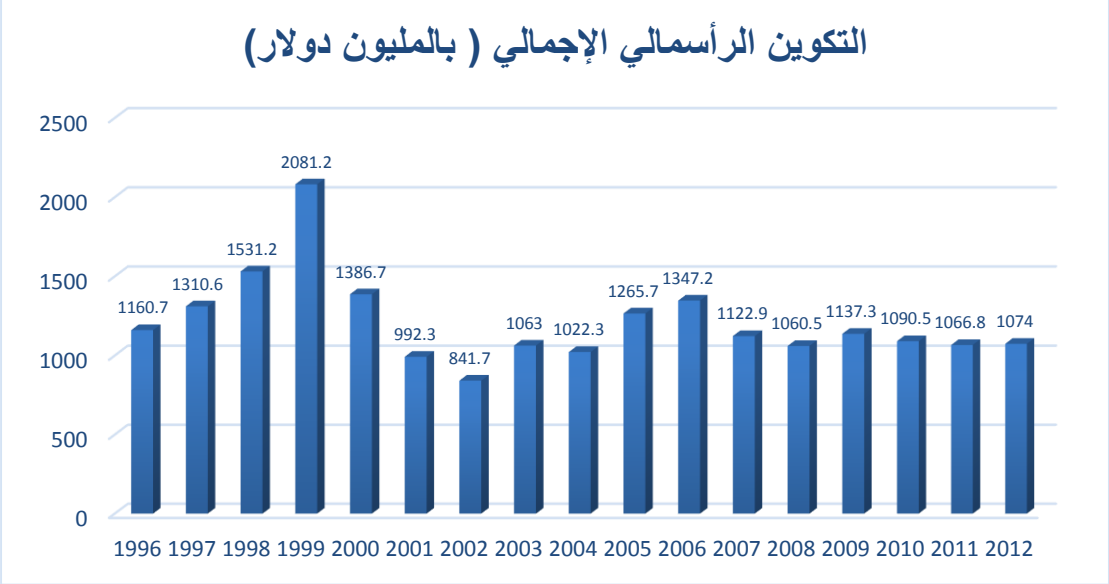

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول 3.3.

من خلال الجدول والشكل السابقين يرى الباحث بأن محدودية حجم الاستثمار في فلسطين ترجع إلى عدة عوامل أبرزها: سيطرة إسرائيل على جميع معابر السلطة الفلسطينية والتحكم فيها، وكذلك تبعية الاقتصاد الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي، والحصار الاقتصادي والسياسي المفروض على الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، وتحكم إسرائيل بجباية إيرادات المقاصة نيابة عن السلطة الفلسطينية، كما وترجع بعض الأسباب إلى الوضع الداخلي الفلسطيني المتمثلة في ندرة التسهيلات الممنوحة للمستثمرين، وعدم توفر البنية التحتية الملائمة للاستثمار، والبيروقراطية في القطاع الحكومي.

4.3.3 قانون تشجيع الاستثمار

أقرت السلطة الفلسطينية بتاريخ 1995/4/30 قانون تشجيع الاستثمار، وقد تم تعديل هذا القانون بتاريخ 1998/4/23 لتفادي الثغرات والمآخذ السابقة، ويهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في فلسطين وفق أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك بالاعتماد على توفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال توفير تسهيلات، وامتيازات، وضمانات تقدم للمستثمرين، حيث منح القانون المستثمرين إعفاء ضريبي كامل لا يقل عن خمسة سنوات من بداية الإنتاج، وتخفيض نسبة ضريبة الدخل لتصل إلى 10% على صافي الربح لمدة تصل إلى عشرين سنة إضافية، بالإضافة إلى الإعفاءات الاستثنائية للمشاريع التصديرية، وإعفاء جمركي على المعدات والأجهزة والآلات، وقد أنشأت وفقاً لهذا القانون هيئة لتشجيع الاستثمار تضم ممثلين عن وزارات السلطة، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص، ولهذه الهيئة صلاحيات قانونية واسعة. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، ص18)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.3.3 العوامل المؤثرة على الاستثمار في فلسطين

بعد كل ما سبق أصبح من الضروري تحديد، ومعرفة أهم العوامل التي تؤثر على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، لنستطيع عكس الواقع الاستثماري في الأراضي الفلسطينية ويمكن تحديد هذه العوامل في:

1.5.3.3 العوامل المحفزة للاستثمار في فلسطين

ويمكن تقسيمها إلى عوامل مباشرة، وعوامل غير مباشرة كالتالي:

أولاً: العوامل المباشرة وتتمثل في:

1. توفر الأيدي العاملة الماهرة.
2. حاجة الاقتصاد الفلسطيني للاستثمار نظراً لحداثته، واعتماده على الواردات لتغطية معظم احتياجاته الاستهلاكية تقريباً من الخارج.
3. أرض فلسطين هي أرض بكر " خصبة" أي أن هناك فرص استثمارية كثيرة يمكن أن يتم استغلالها. (أبو جامع، 2010، ص18)

ثانياً: العوامل غير المباشرة وتتمثل في:

1. سن التشريعات القانونية الخاصة بالسوق المالي وبالأوراق المالية وتوفير البيئة القانونية.
2. الاعفاءات الضريبية، والامتيازات التي تمنحها السلطة الفلسطينية للمستثمرين، وخاصة الأجانب، من أجل التغطية على المخاطر السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.
3. قانون تشجيع الاستثمار، والذي يعد من أفضل قوانين الاستثمار، وأكثرها مرونة في دول الجوار. (أبو جامع، 2010، ص19)

2.5.3.3 معوقات الاستثمار في فلسطين

يقع الاقتصاد الفلسطيني تحت تأثير التبعية المباشرة للاقتصاد الإسرائيلي، بسبب سياسات الاحتلال، والقيود المفروضة على حركة التجارة الفلسطينية، إضافة إلى تحكم إسرائيل بجميع المعابر البحرية والبرية المحيطة بالأراضي الفلسطينية، مما يعيق عملية التنمية والاستثمار في الأراضي الفلسطينية، ولذلك يمكن تقسيم تلك المعوقات إلى:

أولاً: المعوقات الخارجية وتتمثل في:

1. عدم الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الأمني.
2. عدم وجود اتفاق اقتصادي منصف يكافئ التجارة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.
3. السيطرة الإسرائيلية على المعابر وإغلاقها بشكل دائم ومتكرر.
4. تبعية الاقتصاد الفلسطيني المباشرة للاقتصاد الإسرائيلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. الحصار الاقتصادي الإسرائيلي والدولي المفروض على الأراضي الفلسطينية، وعدم تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية.
6. إيقاف إسرائيل التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة، مما تترتب عليه نتائج وآثار خطيرة على اقتصاد قطاع غزة وبالتحديد على عمليات الاستيراد والتصدير. (أبو جامع، 2010، ص21)
7. تحكم الجانب الإسرائيلي في آلية تحصيل ما يزيد عن 60% من إيرادات السلطة الفلسطينية من خلال نظام المقاصة، مما أدى إلى تقليص فرص استغلال تلك الإيرادات وتنميتها، وحتى التحكم فيها. (مقداد، والكحلوت، 2009، ص799)

ثانياً: المعوقات الداخلية وتتمثل في:

1. ندرة التمويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين.
2. الأداء السيء للقطاع العام، ومنافسته القطاع الخاص في بعض المشاريع الاستثمارية.
3. عدم توفر البنية التحتية الملاءمة للاستثمار.
4. صغر حجم سوق فلسطين للأوراق المالية للمساهمة في استثمارات التمويل طويلة الأجل للمشاريع الانتاجية والتجارية، والبنية التحتية، مما يعكس عدم فاعلية دور سوق فلسطين للأوراق المالية في التنمية الفلسطينية.
5. البيروقراطية في القطاع الحكومي، مما يعيق تسريع عمل الاجراءات القانونية والإدارية.
6. التعثر في عملية التسويق المحلي، ومحدودية إن لم يكن انعدام القدرات التصديرية للسوق الفلسطيني.
7. البعد الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة سوف يؤدي إلى استنكاف المستثمرين عن التطلع لإقامة أي نشاط استثماري في الأراضي الفلسطينية.
8. ضعف منافسة المنتج المحلي. (أبو جامع، 2010، ص20)

4.3 الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام هو المتغير الرابع في متغيرات الدراسة، حيث تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة خصوصاً في الدول النامية، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي، من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وزيادة حجم العمالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.4.3 تعريف الإنفاق العام

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يمنع من وجود معايير تراعى في تحديد حجم النفقات العامة وأنواعها.

حيث تعرف النفقة العامة بأنها: كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة. (خلف، 2008، ص89)

وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه، ويظهر من خلاله أنه يقوم على ثلاثة أركان رئيسية هي: أن النفقة العامة مبلغ نقدي، ويقوم بها شخص عام، والهدف منها هو تحقيق منفعة عامة.

2.4.3 أركان النفقة العامة

أولاً: النفقة العامة مبلغ نقدي

تتخذ النفقة العامة طابعاً نقدياً يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها للحصول على الموارد الإنتاجية والسلع الاستهلاكية والخدمات التي تحتاجها للقيام بأنشطتها العامة، كدفع رواتب وأجور الموظفين، كما أن الموارد غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها إجبارياً، وبدون مقابل لا تدخل ضمن النفقات العامة. (ناشد، 2006، ص27)

ثانياً: النفقة العامة يقوم بها شخص عام

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة، إلا إذا صدر من شخص عام، ويقصد بالشخص العام، ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي: الدولة، والهيئات العامة المحلية، والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة النفقة من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة. (كريم، 2010، ص31)

ثالثاً: أن يكون الهدف من النفقة تحقيق المنفعة العامة

لا تعتبر النفقة عامة بغياب هذا الركن حتى ولو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام، فالهدف من المنفعة العامة يتعين بتحقيق مصلحة عامة للمجتمع، وفي حال انتفت صفة النفع العام من النفقة العامة، فإن الإنفاق لا يعد إنفاق عام. (عبد الفتاح، 1990، ص43)

3.4.3 تقسيمات النفقات العامة

تستند النفقات العامة في مجملها من الناحية النظرية والتطبيقية إلى المعيار الاقتصادي الذي يتم الاعتماد عليه عند تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، وسوف نتطرق إلى المعيار الاقتصادي بالاستناد على عدد من المعايير في تصنيف النفقات العامة، ومن أهم تلك المعايير:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. **النفقات الحقيقية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تؤدي إلى تنمية الانتاج القومي الجاري بشكل مباشر، وتتضمن نوعين من النفقات هما: (عثمان، 2003، ص455)

أ. النفقات الحكومية الرأسمالية: وتتضمن الإنفاق على مشاريع البنية التحتية.

ب. النفقات الحكومية الاستهلاكية: وتتضمن مشتريات الحكومة من مستلزمات الانتاج والسلع الاستهلاكية اللازمة لتسيير المرافق العامة، والقيام بالوظائف التقليدية للدولة بصفة عامة، والوظيفة الإدارية بصفة خاصة.

2. **النفقات التحويلية:** ويقصد بها تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي مباشرة مثل الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات بهدف إعادة توزيع الدخل (حشيش، 1995، ص67) وتنقسم إلى:

أ. النفقات التحويلية الاقتصادية: وتهدف إلى تحقيق التوزان الاقتصادي، مثل ما تقدمه الدولة من إعانات لبعض المنشآت الانتاجية لتكفل لها حد أدنى من العائد لتتمكن من الاستمرار في العملية الإنتاجية. (عبد الفتاح، 1990، ص66)

ب. النفقات التحويلية الاجتماعية: وهي التي تدفع نقداً أو عيناً بدون مقابل لبعض المشاريع والأفراد أو الطبقات في المجتمع، بهدف تخفيض النفقات الإنتاجية، وتحقيق البعد الاجتماعي. (الصعيدي، 2000، ص61)

4.4.3 العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

نظرياً يعتبر الإنفاق العام المحرك الرئيسي الذي من خلاله يمكن للحكومة خلق مناصب عمل تمتص جزءاً من البطالة، وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية، فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام، كلما انخفضت معدلات البطالة والعكس صحيح، كما أن السياسة المالية تعتبر من أنجع الأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية. (زكان، وبلعابس، 2009، ص4)

إلا أن المدارس الاقتصادية اختلفت في وجود علاقة بين الإنفاق العام والبطالة من عدمها على النحو التالي:

1.4.4.3 نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

يهمل الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة التشغيل الكامل، وبالتالي فالبطالة تكون منعدمة، وهذه الرؤية التفاؤلية عند الكلاسيك يصاحبها اعتقاد آخر بأن الاقتصاد يتوازن عند حالة التشغيل الكامل دون تدخل الدولة بفعل اليد الخفية لآدم سميث، وبالتالي فإن الكلاسيك يهملون دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية لن تؤثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا على ميزانية الدولة، وأن السياسة النقدية التوسعية لن تؤدي إلا إلى ارتفاع الأسعار. (زكان، وبلعابس، 2009، ص6)

ويرى الباحث بأن المدرسة الكلاسيكية قد فشلت في إيجاد مخرج لأزمة الكساد الكبير الذي حدث عام 1929، حيث لم تثبت صحة رؤية الكلاسيك للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، وبالتالي فإنه لا يمكن الاعتماد على نظرة الكلاسيك للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، حيث أن الكلاسيك يهملون دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، كما وينكرون وجود بطالة أصلاً، لأن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل من وجهة نظرهم.

2.4.4.3 نظرة كينز للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

نتيجة لأزمة الكساد الكبير عام 1929م وعجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد مخرج بعد ثبوت عدم صحة فرضية التوازن التلقائي للسوق عن طريق اليد الخفية التي جاء بها آدم سميث، ظهر الفكر المالي الكينزي الذي أوضح بأن آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في تسيير النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن تدخل الدولة عن طريق النفقات العامة يعتبر أمراً ضرورياً لتصحيح تلك الإخفاقات، ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. (كريم ومحمد،2010، ص3)

ونتيجة لذلك فقد شهدت الفترة اللاحقة لأزمة الكساد الكبير تطوراً كبيراً في حجم النفقات العامة، حيث اعتبرها كينز عنصراً رئيسياً من عناصر الطلب الكلي الذي يعتبر المحدد الرئيسي للعرض في النشاط الاقتصادي انطلاقاً من قانون " الطلب يخلق العرض" الذي جاء به كينز نافياً بذلك قانون ساي للمنافذ الذي ارتكز عليه الفكر الكلاسيكي في توضيح آلية سير النشاط الاقتصادي (كريم ومحمد،2010، ص3)، وبذلك فإن كينز يرى بأن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية. (زكان، وبلعابس، 2009، ص7) وبالتالي فقد تحولت النفقة العامة من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. (عايشي، وبوهيدب، 2010، ص16)

ويتفق الباحث مع وجهة نظر كينز الذي يرى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة، لأن وجهة نظر كينز أقرب للواقع الذي تعيشه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

5.4.3 النفقات العامة للسلطة الفلسطينية

تمثل النفقات العامة مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال ما تنفقه الدولة على قطاع دون غيره من القطاعات في سبيل زيادة معدلات النمو والإنتاجية، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني مر بفترة احتلال منذ العام 1967 افتقر فيها إلى سياسة انفاقية تعمل على تنمية قطاعاته الإنتاجية، حيث اقتصرت النفقات التي كانت تقوم بها الإدارة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة على جهازي الصحة والتعليم، ومع قدوم السلطة الفلسطينية تغيرت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة الإنفاق بشكل جذري، بحيث أصبحت ضمن سياسة هادفة تسعى إلى تسريع عمليات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، (رابي، 2003، ص62)

جدول 4.3 يوضح النفقات العامة ونسبة النمو فيها ونسبتها من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة من 1994-2010 (بالمليون دولار)

السنة	مجموع النفقات العامة	النمو في النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نسبة النفقات من الناتج المحلي الإجمالي
1994	383.9	-	3038.4	12.63
1995	492.0	28.16	3212.4	15.32
1996	728.2	48.01	3292.8	22.11
1997	1113.0	52.84	3744	29.73
1998	1194.0	7.28	4197.7	28.44
1999	1194.0	0.0	4534.9	26.33
2000	1668.0	39.7	4146.7	40.22
2001	1435.0	13.97-	3810.8	37.66
2002	1246.0	13.17-	3301.4	37.74
2003	1635.0	31.22	3800.5	43.02
2004	1528.0	6.54-	4198.4	36.39
2005	2281.0	49.28	4559.5	50.03
2006	1707.0	25.16-	4322.3	39.49
2007	2877.0	68.54	4554.1	63.17
2008	3487.7	21.23	4878.3	71.49
2009	3375.9	3.21-	5241.3	64.41
2010	3258.3	3.48-	5728	56.88

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي العاشر، 2006، والتقرير السنوي الرابع عشر،2009، رام الله، فلسطين.

حيث يلاحظ تزايد النفقات العامة الفلسطينية في الفترة من 1994-2000 بمعدل نمو بلغ 35.2%، وقد بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 22.42% لنفس الفترة، ويشير هيكل النفقات العامة إلى أن النفقات الجارية تأخذ نصيب الأسد، حيث شكلت ما نسبته 75% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة المذكورة، أما النفقات التطويرية فقد شكلت ما نسبته 25% من إجمالي النفقات العامة لنفس الفترة، وهو ما يشير إلى اختلال في هيكل النفقات العامة، حيث جرت العادة على أن تكون النفقات التطويرية في المراحل الأولى لإنشاء الدولة مرتفعة، وذلك من أجل بناء البنية التحتية للدولة والاقتصاد الناشئ، ومن ثم تأخذ هذه النفقات بالتناقص مع تقدم مراحل التنمية،(صبيح، 2007، ص328) وقد استحوذ بند الرواتب والأجور على الحصة الكبرى من النفقات الجارية خلال تلك الفترة، حيث شكل في المتوسط ما نسبته 58% من النفقات الجارية، وهو أعلى بكثير مما هو عليه في بعض الدول المجاورة، حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغ في الأردن 22% وتعتبر هذه النسبة من بند الرواتب والأجور وما تشكله من النفقات الجارية لدى السلطة هي الأكبر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (رابي، 2003، ص62) إضافة لذلك فإن الإنفاق الاستثماري لا يحظى بالأولوية في الموازنة العامة، حيث أنه يمول بالكامل تقريباً من الدول المانحة. (صبيح، 2007، ص328)

أما في الفترة من 2001-2002 فقد انخفضت النفقات العامة بمعدل 13.5% ، وذلك بسبب الأزمة المالية التي نجمت عن التراجع الحاد للاقتصاد الفلسطيني جراء انتفاضة الأقصى وإعادة إسرائيل احتلالها لمدن الضفة الغربية، واحتجازها للمستحقات المالية للسلطة الفلسطينية حيث بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 37.54%، إلا أن متوسط حجم الانفاق العام في الفترة 2001-2002 زاد بمعدل 42% عن الفترة من 1994-2000، وهو ما يعني أن الحكومة اتبعت سياسة مالية توسعية في جانب الإنفاق العام من أجل معالجة الدمار الذي أحدثته سلطات الاحتلال جراء انتفاضة الأقصى، أما في جانب النفقات التطويرية فقد تراجعت بمعدل نمو سنوي سالب بلغ 35.5% بينما نمت النفقات الجارية بمعدل 16.5% واستحوذت النفقات الجارية بالمتوسط على 87% من إجمالي النفقات العامة بينما ذهب 17.7% للنفقات التطويرية، وذلك بسبب الضائقة المالية التي تعرضت لها الموازنة العامة. (صبيح، 2007، ص370)، حيث تمثلت تلك الضائقة في انحسار الإيرادات العامة مقابل زيادة الإنفاق العام، بسبب زيادة السلطة الفلسطينية للنفقات التحويلية، وزيادة الإنفاق على البرامج الإغاثية، وبرامج التشغيل الطارئ، وذلك بسبب الاعتداءات الإسرائيلية، حيث ذهبت مساعدات الدول المانحة في معظمها لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي، كذلك أدت سياسة الحصار في سنوات الانتفاضة إلى انخفاض المساعدات الدولية الموجهة إلى النفقات التطويرية وذلك بسبب أن سياسة الحصار قد أدت إلى عدم تنفيذ الكثير من المشروعات الاستثمارية العامة، مما يعني أن النفقات الجارية هي صاحبة الأولوية وليس النفقات التطويرية. (عبد الرازق، 2002، ص16) وخلال الفترة من 2003-2005 نمت النفقات العامة بما نسبته 42.65% حيث شكلت النفقات العامة خلال تلك الفترة بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ما نسبته 43.15%، ويعود سبب نمو النفقات إلى انتظام تحويل إيرادات المقاصة من الجانب الإسرائيلي، ودفع السلطة لمتأخراتها للقطاع الخاص، وتطبيق قانون الخدمة المدنية على موظفي القطاع العام. (خضر، 2012، ص84)

أما في العام 2006 فقد انخفضت النفقات العامة بمعدل 25.16%، وقد بلغت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 39.5%، وفي العام 2007 نمت النفقات العامة بنسبة 68.54% وشكلت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما نسبته 63.17%،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتركزت معظم الزيادة في النفقات العامة في النفقات الجارية، حيث شكلت حوالي 89.2% من إجمالي النفقات العامة مرتفعة حوالي 80% عن العام السابق، بينما لم تتعدى النفقات التطويرية 10% من إجمالي النفقات العامة.(التقرير السنوي الثالث عشر، سلطة النقد، 2008، ص36) ويعزى الارتفاع في النفقات العامة عام 2007 إلى امتناع الدول المانحة عن مساعدة السلطة الفلسطينية بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، وامتناع إسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة للسلطة الفلسطينية، ونتيجة لذلك لم تتمكن السلطة الفلسطينية من دفع رواتب وأجور موظفي القطاع العام بشكل منتظم، وكل ما تمكنت من دفعه هو 55% من إجمالي رواتب الموظفين لعام 2006، وعندما تشكلت حكومة في الضفة الغربية بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة منتصف العام 2007، قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفك الحصار المفروض على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وإبقاءه مفروضاً على قطاع غزة. (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2008، ص21)

أما في الفترة من 2008 –2010 فقد نمت النفقات العامة بمعدل سنوي مقداره 4.85%، حيث شكلت النفقات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الحقيقي لنفس الفترة 64.26%، أما النفقات التطويرية فقد تراجعت هي الأخرى في الأعوام 2006–2009، ويعزى ذلك الانخفاض إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة والتعقيدات المتصلة بإجراءات الاحتلال، وعدم تمكين السلطة الفلسطينية من تنفيذ أي مشروع في قطاع غزة ضمن خطة الإصلاح والتنمية وذلك بسبب استمرار حالة الانقسام، إضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة، وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الجارية تمثل ما نسبته 75% من إجمالي النفقات العامة ويستحوذ بند الرواتب والأجور على النسبة الأكبر. (خضر، 2012، ص85) وقد ارتفعت النفقات الحكومية بنسبة 6.2% خلال عام 2012 لتصل إلى 3530.7 مليون دولار، وتعتبر الرواتب والأجور أبرز مكونات الانفاق الحكومي في فلسطين، حيث بلغت فاتورة الرواتب والأجور 1769.4 مليون دولار خلال عام 2012 أي ما نسبته 50.1% من إجمالي النفقات الحكومية. (أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، 2013، ص32)

ويعتبر بند الرواتب والأجور هو البند الوحيد في الموازنة العامة الفلسطينية الذي لم يشهد تذبذباً منذ نشأة الموازنة العامة الفلسطينية، وقد كانت الزيادة الأكبر في هذا البند عام 2007 حيث زادت عن عام 2006 بنسبة 108%، حيث نجمت هذه الزيادة عن الصراع السياسي على السلطة بين حركتي فتح وحماس وقيام كل طرف بتوظيف أتباعه. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2012، ص6)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول5.3: النفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2012

السنة	النفقات التطويرية (بالمليون دولار)
1996	218.5
1997	500
1998	520
1999	474
2000	469
2001	340
2002	252
2003	395
2004	261
2005	287
2006	281
2007	310
2008	215
2009	185.9
2010	275.1
2011	294
2012	211

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد (32)، ص78) ، 2012.

شكل 4.3: النفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2012

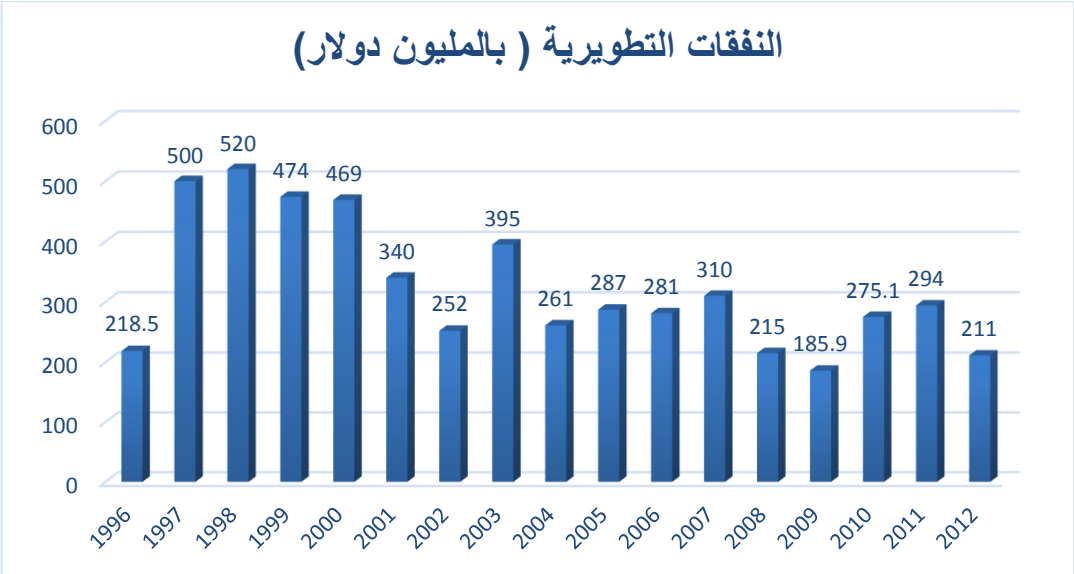

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول 5.3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول والشكل السابقين يرى الباحث بأن حجم النفقات التطويرية من إجمالي النفقات العامة كان متدنياً جداً خلال فترة الدراسة، وهو ما يمكن تفسيره بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي لحقت بالسلطة الفلسطينية منذ تأسيسها في العام 1994 نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي هدفت وما زالت تهدف إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني بصورة ممنهجة، حيث أدت تلك السياسات والممارسات بالسلطة الفلسطينية إلى أن تكون النفقات الجارية لها هي صاحبة الأولوية وليس النفقات التطويرية، وجعلت أغلب تركيزها في تمويل النفقات التطويرية يعتمد بصورة كبيرة على المساعدات الدولية.

بعض ملامح السياسة الإنفاقية للسلطة الفلسطينية

1. ارتفاع حجم النفقات الجارية بالنسبة إلى حجم الإنفاق الكلي، بسبب ارتفاع بند الرواتب، وذلك لاعتماد السلطة الفلسطينية لسياسة التوظيف في القطاع العام، في محاولة منها للحد من البطالة، والتخفيف من حدة الفقر.
2. انخفاض حجم النفقات الرأسمالية التطويرية الممولة من الموازنة، كنتيجة حتمية لارتفاع حجم النفقات الجارية، واضطرار السلطة الفلسطينية للاعتماد على المعونات، والدعم المقدم من الدول المانحة في تمويل النفقات الرأسمالية التطويرية، مما يجعل حجم النفقات يعتمد على مدى التزام الدول المانحة بوعودها، وليس بناءً على سياسة إنفاق استثمارية تهدف إلى حل المشاكل الاقتصادية، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.
3. اعتماد السلطة الفلسطينية المتزايد على القروض في تمويل الموازنة العامة، حيث يلاحظ بأن الجزء الأكبر من هذه القروض يتم تخصيصه للنفقات الجارية، وبرامج التشغيل المؤقت، وذلك للتعويض عن سياسة الاغلاقات المتكررة من قبل قوات الاحتلال، ومنع وصول العمال إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، والذي أدى إلى رفع معدلات البطالة في المجتمع الفلسطيني.
4. اتجاه السياسة الانفاقية للسلطة الفلسطينية إلى تعزيز الأمن الداخلي، من خلال ارتفاع نسبة المخصصات للأجهزة الأمنية من الرواتب والأجور، إضافة إلى اضطرار السلطة إلى تشغيل الثوار العائدين، والذين كانوا يعملون في القطاع العسكري في منظمة التحرير الفلسطينية. (رابي، 2003، ص64-ص65)

ويرى الباحث بأن السياسة الانفاقية التي تتبعها الحكومة في غزة لا تختلف عن السياسة المتبعة من قبل الحكومة في الضفة الغربية، حيث تتجه السياسة الانفاقية لكلتا الحكومتين إلى تعزيز الأمن الداخلي، من خلال رفع نسبة مخصصات الأجهزة الأمنية من الرواتب والأجور، في مقابل انخفاض نسبة مخصصات موظفي القطاع المدني من الرواتب والأجور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.3 التضخم

وهنا نتحدث عن المتغير الخامس من متغيرات الدراسة، حيث تعددت مفاهيم التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، فظاهرة التضخم متعددة الأبعاد، ومتشعبة الجوانب، وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، إلا أن المعنى الشائع بين معظم الاقتصاديين في تعريف التضخم بأنه الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار، ولكن لا يمكن تفسير أي ارتفاع في الأسعار بوجود تضخم، حيث يعرف التضخم بأنه: الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما.(الوزني، والرفاعي، 2003، ص 249)

1.5.3 أنواع التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها، إلا أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءً كاملاً، وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم على النحو التالي:

1. **التضخم الجامح:** حيث يعد هذا النوع من أخطر أنواع التضخم وأشدها ضرراً على الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب الآثار الاقتصادية الصعبة التي تنجم عنه، ويصعب على الحكومة الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، حيث تفقد النقود قوتها الشرائية، وكذلك وظيفتها كمخزن للقيمة، مما يدفع الأفراد للتخلص منها واستبدالها بعملات أخرى، أو شراء أصول عينية، أو استثمارها في قطاعات غير منتجة، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات القومية. (العصار، والحلبي، 2010، ص164)
2. **التضخم المتوسط أو التضخم غير الجامح:** حيث تكون الآثار الناجمة عنه أقل خطورة على الاقتصاد القومي إذا ما تمت مقارنته بالتضخم الجامح، بحيث يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها في حالة التضخم الجامح، مما يساعد الحكومة في معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماماً بالعملة الوطنية. (حداد، وهذلول، 2008، ص196)
3. **التضخم البطيء أو الزاحف:** ينشأ هذا النوع من التضخم عند خروج الاقتصاد من مرحلة الكساد إلى مرحلة النمو الاقتصادي، حيث يتزايد معدل التغير في الأسعار ببطء شديد وبشكل غير ملموس، ويستغرق فترة زمنية طويلة. (علي، والعيسى، 2004، ص448) ويتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنوياً، ولذلك فإن هناك من يسمي هذا النوع بالتضخم التدريجي أو المعتدل. (هتهات، 2006، ص37)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. **تضخم جانب الطلب:** ويقصد به زيادة حجم الطلب الكلى على السلع والخدمات في الاقتصاد عن حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات، حيث يؤدي ذلك إلى اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات، مع تعذر زيادة الكميات المعروضة نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار. (رجب، 2011، ص7)
5. **تضخم جانب العرض:** حيث ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، فيترتب على ذلك زيادة في المستوى العام للأسعار. (رجب، 2011، ص9)
6. **التضخم المستورد:** ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة والنامية، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة. (هتهات، 2006، ص41)

ويرى الباحث بأن التضخم المستورد هو من أكثر أنواع التضخم الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية، حيث أن معدلات التضخم في فلسطين مرتبطة بالتضخم في إسرائيل إضافة إلى أن أكثر السلع الاستهلاكية التي تأتي للأراضي الفلسطينية هي عبارة عن سلع جاهزة معدة للاستخدام.

2.5.3 العلاقة بين التضخم والبطالة

يرى الفكر الكلاسيكي بأنه لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة، حيث يعمل الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل طالما لا تتدخل الدولة في سوق العمل، وبالتالي فالبطالة إن حدثت تكون اختيارية، وبناء على ذلك فزيادة كمية النقود في الاقتصاد بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، ولا يترتب عليها زيادة في الإنتاج أو العمالة طالما يعمل الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وقد انتقد كينز رأي الكلاسيك اعتبارهم أن مرونة الأجور والأسعار هي الكفيلة بالقضاء على البطالة الإجبارية، حيث يرى كينز أن الطلب الكلي هو المحدد الرئيسي لمستوى البطالة، وأن انخفاض معدل البطالة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. (خليفة، 2006، ص11) وقد افترض كينز أنه في حالة التوازن يكون الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي، وأن الناتج الفعلي يتحقق عند مستوى محدد يصاحبه مستوى معين من الأسعار، وإذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل فإن الاقتصاد يعاني من بطالة إجبارية وإذا زاد الطلب الكلي فإن الناتج الكلي سوف يخفض معدل البطالة مقابل ارتفاع معدل التضخم. (خليفة، 2006، ص11)

ويتفق الباحث مع التفسير الكينزي للعلاقة بين التضخم والبطالة، ويرى بأنه أقرب للواقع من التفسير الكلاسيكي لتلك العلاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2.5.3 نموذج فيلبس للعلاقة بين التضخم والبطالة

على الرغم من قوة النظرية الكينزية، إلا أنها بقيت دون النظرية الكلاسيكية في مسألة جوهرية واحدة، وهي عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار أو للأجر النقدي، فالنظرية الكلاسيكية قدمت نموذجاً متكاملاً قادراً على تحديد القيم الخاصة بجميع المتغيرات الاقتصادية، ومن بينها المستوى العام للأسعار، إلى جانب أن الدور الذي تعطيه النظرية الكلاسيكية لقوى السوق التنافسية في تحديد الأجر الحقيقي الذي يحقق التوزان عند مستوى العمالة الكاملة قد جعل بالإمكان تحديد مستوى الأجر النقدي الذي سيسود في سوق العمل في أي وقت من الأوقات. (الدباغ، 2007، ص193)

في المقابل بقيت النظرية الكينزية عاجزة عن تقديم نموذج متكامل يشبه النموذج الكلاسيكي، وذلك لافتراضها إمكانية التوازن الكلي عند مستوى من الإنتاج أدنى من ذلك المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة، الأمر الذي أبقى المستوى العام للأسعار والأجر النقدي معلقان في الهواء دون تحديد، ولعل هذا ما دفع عدد من أتباع النظرية الكينزية، وبالأخص الذين تصدوا لشرحها وتفسيرها إلى افتراض أن المستوى العام للأسعار إنما هو قيمة معينة لمتغير من خارج النموذج الاقتصادي تحدده قوى مؤسسية في المجتمع. (الدباغ، 2007، ص193)

واستمر الحال على هذا النحو حتى قام فيلبس عام 1958 بنشر بحثه المشهور حول العلاقة بين معدل البطالة، ومعدل التغير في الأجور النقدية في بريطانيا خلال الفترة من 1861 – 1958، حيث بينت النتائج أن هناك علاقة دالية مستقرة وثابتة تربط بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة، وهي العلاقة التي أصبحت تعرف فيما بعد بمنحنى فيلبس نسبة إلى مكتشفها.(الدباغ، 2007،ص196) وقد تلقت غالبية المدرسة الكينزية منحنى فيلبس بحماس باعتبار أنه قدم اللبنة الأخيرة، والمعادلة الناقصة التي تفسر سلوك الأجور والأسعار في النموذج الكينزي ملغياً بذلك فرض ثبات الأجور أو الأسعار في النموذج الكينزي.(الدباغ، 2007 ،ص205)

ويقدم الشكل التالي صورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية التي تربط بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ويلاحظ بأن تلك العلاقة غير خطية، تقع ضمن خطي نهاية، الأول: يوضح بأن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى 0.8%، والثاني يوضح بأن التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى عند -1%، وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل، أي 100% (عقون، 2010، ص34)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل 5.3: منحنى فيلبس

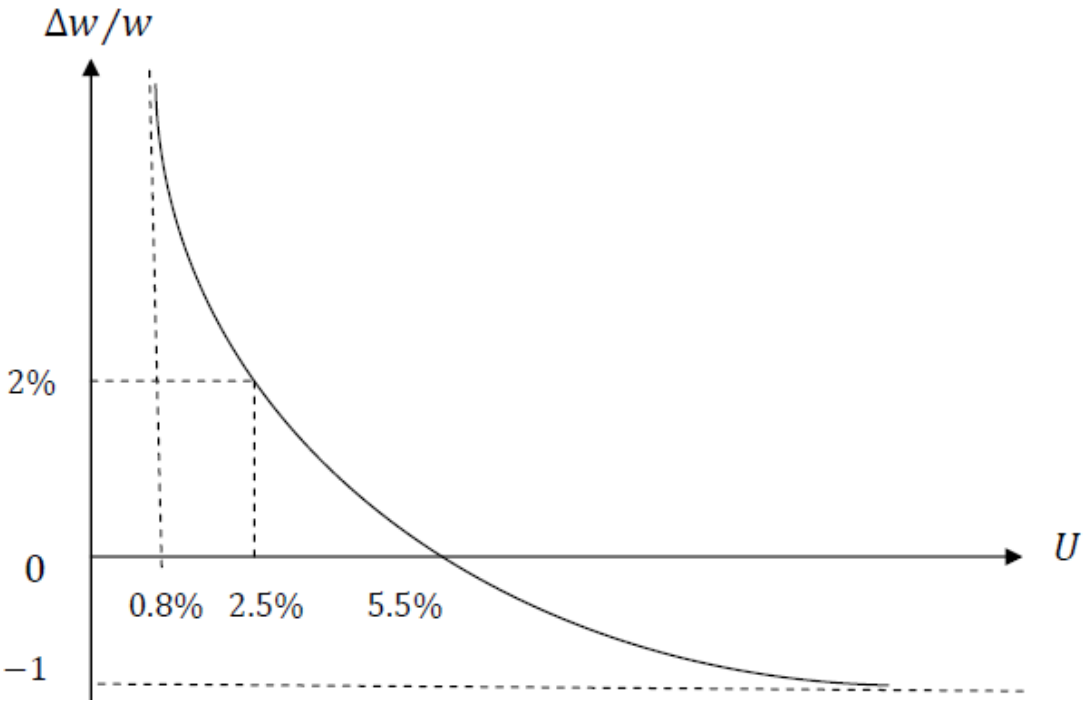

المصـدر: الدباغ، أسـامة، البطالة والتضـخم، المقولات النظرية ومناهج السـياسـة الاقتصـادية 2007، ص197)

من خلال الشـــكل نلاحظ بأن معدلات التغير في الأجور النقدية تكون مرتفعة عند انخفاض معدل البطالة، وتكون منخفضـــة عند ارتفاع معدل البطالة، كما أن منحنى فيلبس يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة المقدر ب 5.5%، وهو المعدل الذي لا ترافقه زيادة في معدل الأجور، أي ($\Delta w/w = 0$)، حيث أن (U) معدل البطالة، و $(\Delta w/w)$ تعبر عن التغير في الأجور النقدية.

2.2.5.3 الانتقادات الموجهة لمنحنى فيلبس

إن كان منحنى فيلبس قد تمتع بمصداقية نظرية وعملية خلال الفترة من 1959-1969، فإن هذه المصداقية قد تعرضت للاهتزاز الشديد منذ أواخر الستينات وخلال السبعينات من القرن الماضي، لأن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم قد تعرضت للانهيار بسبب عجز منحنى فيلبس عن تفسير حالة الركود التضخمي، مما دفع بالعديد من الاقتصاديين أمثال ميلتون فريدمان، وأدموند فالبس، إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي، تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة.(الدباغ، 2007 ، ص206)

وقد مكنت تلك النماذج من إخضـاع منحنى فيلبس إلى القياس والتجربة، وبدا واضـحاً أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها منحنى فيلبس لا أساس لها من الصحة، أو الثبات والاستقرار على المدى الطويل، حيث يعتقد فريدمان أن سبب ذلك هو أخذ فيلبس بالافتراض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية، واقترح أن يشير المحور الرئيسي (الرأسي) في منحنى فيلبس إلى معدل التغير في الأجور الاسـمية مطروحاً منه المعدل المتوقع للتغير في الأسـعار وبالتالي فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية، وقد كان هذا هو أهم انتقاد وجه لمنحنى فيلبس. (عقون، 2010، ص38) ولذلك فقد حاول بعض الاقتصـــاديين إثبات أن منحنى فيلبس يأخذ شـكلاً عمودياً في الأجل الطويل، وأن هناك علاقة تبادلية بين التضـخم والبطالة في الأجل القصير فقط، وأن معدل البطالة سوف يساوي المعدل الطبيعي في الأجل الطويل بغض النظر عن معدل التضـــخم، وهو ما يعني أن منحنى فيلبس يأخذ شـــكلاً عمودياً في الأجل الطويل، وهو ما يشير إليه الخط العمودي. (عقون، 2010، ص39)

شكل 6.3: منحنى فيلبس في الأجل الطويل

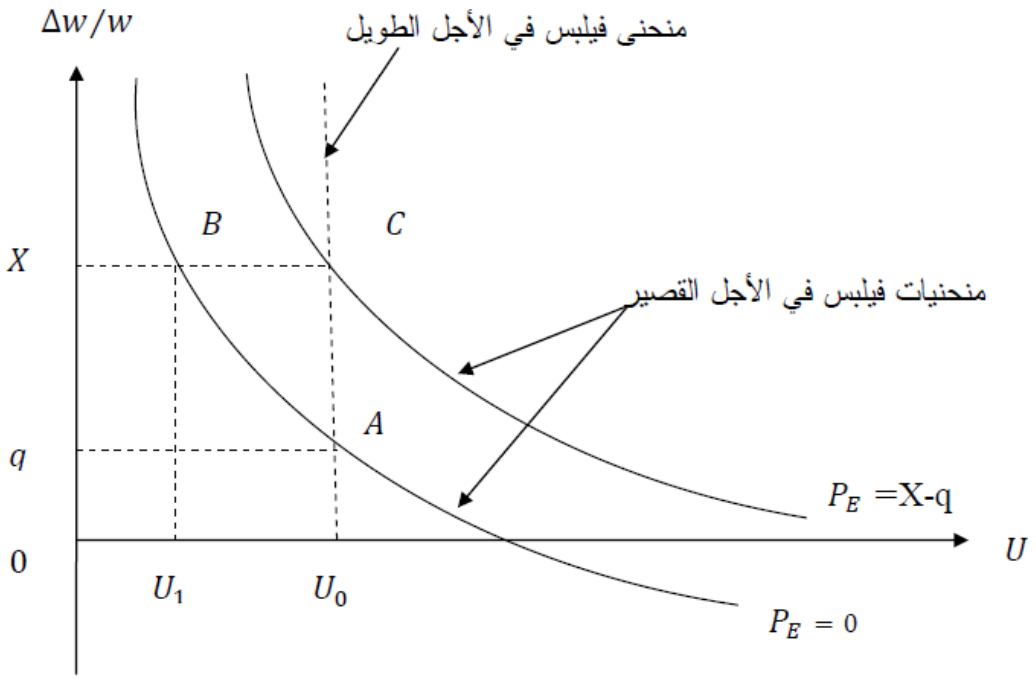

المصدر: زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، 1998، ص371.

يمثل الشكل السابق منحنى فيلبس في الأجل الطويل، حيث نلاحظ بأن منحنى فيلبس الأصلي يكون عند المعدل الفعلي، والمعدل المتوقع لتغير الأسعار وكلاهما يساوي صفر ($P_{E=0}$) عند النقطة (A) التي تمثل نقطة التوازن، والتي يزداد عندها معدل الأجر النقدي والحقيقي بنفس معدل زيادة الانتاجية(0q) ومعدل البطالة يساوي ($0U_0$)، وهو يمثل المعدل الطبيعي للبطالة، وفي حال افترضنا حدوث توسع اقتصادي أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى المستوى ($0U_1$)، مما يدفع أصحاب الأعمال إلى توظيف عمالة إضافية، وتشغيل طاقتهم الانتاجية عند مستويات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرتفعة، الأمر الذي يدفع معدل الأجر النقدي إلى الارتفاع إلى المستوى (0x)، وبذلك يتحرك الاقتصاد الوطني على منحنى فيلبس قصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة هي (B) بسبب تزايد الأجور بمعدل أكبر من معدل نمو الانتاجية، وسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وعندما نفترض ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار (X-P) كنسبة مئوية في السنة، نجد بأن منحنى فيلبس القديم لم يعد منطبقاً على الحالة الجديدة للاقتصاد القومي، وعندما تبدأ التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم السائد فإن منحنى فيلبس سوف ينتقل بالكامل إلى أعلى إن حدثت تلك التوقعات، وسيكون لدينا منحنى فيلبس جديد عن الوضع (P_E-x-q) وهو لا يمثل وضعاً مستقراً، خاصة إذا ظل معدل البطالة في الاقتصاد القومي أقل من المعدل الطبيعي للبطالة، حيث ستواصل الأجور ارتفاعها بمعدل أعلى من (0x)، وسوف يستمر معدل التضخم بالتزايد، إلى أن نصل إلى نقطة توازن جديدة هي (c). (عقون، 2010، ص39)

3.5.3 ظاهرة الركود التضخمي

تعبر ظاهرة الركود التضخمي عن تلك الفترات التي تشهد حالات من ارتفاع معدلات البطالة المصحوبة بارتفاع معدلات التضخم، وقد اصطلح الاقتصاديون كذلك على تسمية هذه الحالة بالتضخم الركودي، وقد عرف سيجل الركود التضخمي بأنه: ذلك الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد، بينما عرفه EL-Mahgoub بأنه: تسارع في معدلات التضخم المصحوبة بزيادة تدريجية في معدلات البطالة، وانخفاض في مستوى الانتاجية. (عوض، 2002، ص27)

وتشير ظاهرة الركود التضخمي إلى حالة تزامن معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد، ويتم رصد الركود التضخمي في اقتصاد ما باستخدام معدل الركود التضخمي، وهو عبارة عن مجموع كل من معدل التضخم ومعدل البطالة، ولا يشترط لوجود الركود التضخمي أن تكون معدلات التضخم والبطالة في حالة زيادة مستمرة، وإنما يمكن القول بوجود الركود التضخمي في اقتصاد ما – وفقاً لمعدل الركود التضخمي – حتى في حالة ثبات أو تناقص كل من معدل التضخم ومعدل البطالة أو ثبات أحدهما مع تزايد أو تناقص الأخر، أن يتجاوز كل من معدل التضخم ومعدل البطالة نسبة 4%، وبالتالي يكون معدل الركود التضخمي أكبر من 8%. (عوض، 2002، ص29)

وقد ثار الجدل بين النيو كلاسيك والكينزيون فيما يتعلق بتفسير هذه الظاهرة، حيث أرجعها فريدمان إلى السياسات النقدية التوسعية، بعدما اعتبر أن النظم الاقتصادية الرأسمالية مستقرة بطبيعتها، وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يفسد عمل اقتصاد السوق بينما يرجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكينزيون السبب الأساسي في حدوث الركود التضخمي إلى عدم التدخل الكافي للدولة تارة، وإلى نوعية السياسات التقديرية للحكومة تارة أخرى. (هتهات، 2006، ص 82) حيث يرى الكينزيون بأن التضخم والبطالة يمكن حدوثهما، ولكن ليس بشكل متزامن، فإما أن يحدث التضخم، وإما أن تحدث البطالة، والأمر يتوقف على العلاقة بين الطلب الفعال من ناحية، وحجم الموارد العاطلة من ناحية أخرى، فعندما لا توجد موارد عاطلة (حالة التوظيف الكامل) تؤدي الزيادة في الطلب الفعال بنسبة معينة إلى حدوث التضخم بنفس النسبة، وفي حالة وجود الموارد العاطلة تؤدي الزيادة في الطلب الفعال بنسبة معينة إلى زيادة التوظيف بنفس النسبة مع عدم حدوث التضخم، وفي حالة ندرة الموارد المتاحة(حالة اختناقات الانتاج) تؤدي الزيادة في الطلب الفعال بنسبة معينة إلى زيادة الأسعار وزيادة التوظيف معاً بنفس نسبة الزيادة في الطلب. (عوض، 2002، ص55)

وقد أوضح الاقتصادي الأمريكي Friedman أن ظاهرة الركود التضخمي في الأسواق هي ظاهرة مؤقتة، وأن منحني فليبس في الأجل الطويل يأخذ وضعاً رأسياً على المحور الأفقي ويكون موازياً لمعدل التضخم، وعمودياً على معدل البطالة (أي وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم) (خليفة، 2006) وهذه النتيجة تتسق تماماً ومنطق التحليل الكينزي، بمعنى أن علاج مشاكل البطالة يتم من خلال اتباع سياسة تضخمية والعكس، أما التحليل الكلاسيكي فلم يتعرض أساساً لعلاقة المبادلة السابقة بسبب افتراضه حالة التشغيل الكامل، وانتفاء حدوث البطالة الإجبارية. (عوض، 2002، ص58)

4.5.3 التضخم في فلسطين

يتأثر معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية بالعديد من المتغيرات أهمها الطلب العام ومستوى الدخل الفردي، ومستويات التضخم في إسرائيل، وأسعار الصرف للعملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني وخاصة سعر صرف الشيكل مقابل الدينار والدولار (سلطة النقد، التقرير السنوي الثاني عشر، 2006، ص20) ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من استمرار معدل التضخم نتيجة لعوامل الطلب والعرض، واستمرار التقلب في سعر صرف الشيكل مقابل العملات الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي، وذلك نتيجة عدم وجود عملية وطنية أو عملة واحدة يتعامل بها. (خضر، 2012، ص98)

وتتأثر الأراضي الفلسطينية[2] بارتفاع الأسعار والتضخم أكثر من غيرها من البلدان العربية وذلك نظراً لخضوعها لاتفاقيات اقتصادية ظالمة مع الجانب الإسرائيلي، كاتفاقية باريس الاقتصادية

[2] مصطلح الأراضي الفلسطينية في حالة الأرقام القياسية يشتمل على بيانات القدس وفقاً لما ينشره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في سلسلة تقاريره الدورية حول الموضوع. (سلطة النقد، التقرير السنوي لعام 2009، 2010، ص27

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام 1994، إضافة إلى أن معظم سكانها من العمال، والموظفين، والأجراء، والمتقاعدين، وتمتاز بنسب عالية من الواردات من السلع والخدمات، وخاصة الرئيسية، وكذلك اعتمادها على المساعدات الخارجية بشكل كبير. (رجب، 2011، ص84) وقد نجحت إسرائيل بنقل أعباء التضخم من اقتصادها إلى الاقتصاد الفلسطيني، مما يؤكد مدى تبعية الاقتصاد الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي ومحدودية قدرة السلطة الفلسطينية على انتهاج سياساتها الاقتصادية، وخصوصاً سياساتها المالية للتخفيف من وطأة ارتفاع الأسعار. (رجب، 2011، ص91)

جدول6.3: معدل التضخم في فلسطين خلال الفترة 1996-2012

السنة	معدل التضخم (%)
1996	7.6
1997	7.6
1998	5.6
1999	5.5
2000	2.8
2001	1.2
2002	5.7
2003	4.4
2004	3
2005	4.1
2006	3.8
2007	1.9
2008	9.9
2009	2.8
2010	3.7
2011	2.9
2012	2.8

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد (32)، ص77 ، 2012.

ففي العام 1996 ارتفعت الأسعار بحوالي 8.4% مقارنة بأسعار العام 1995، وذلك يرجع إلى ضعف الطلب المحلي، وانخفاض حجم كلاً من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، مما أدى إلى انخفاض معدلات الأجور ودخل الفرد من الناتج المحلي (سلطة النقد، التقرير السنوي الثاني، 1996، ص12)، وفي العام 1997 ارتفعت الأسعار بمعدل 7.6%، أما في العام 1998

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد بلغ معدل التضخم 5.6% وجاء هذا الانخفاض نتيجة تباطؤ أداء الاقتصاد الكلي على مدار السنوات الأخيرة الذي رافقه انخفاض في الطلب المحلي، وانخفاض في الاستثمار والاستهلاك الخاص (سلطة النقد، التقرير السنوي الرابع، 1998، ص11)، وفي العام 2000 انخفض معدل التضخم إلى 2.8% وفي العام 2001 واصل انخفاضه ليصل إلى 1.2%، ويعود السبب في ذلك التراجع في معدلات التضخم إلى انخفاض أسعار الواردات من إسرائيل، وتراجع معدلات التضخم في إسرائيل. (المراقب الاقتصادي، عدد خاص، 2000، ص45) وفي العام 2003 انخفض معدل التضخم إلى 4.4% بسبب تخفيف الحصار الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية، وارتفاع الدخل الفردي وانخفاض، معدلات التضخم في إسرائيل.

وفي العام 2005 ارتفع معدل التضخم بنسبة 4.1% بسبب ارتفاع الواردات من إسرائيل، إلا أنه في العام 2006 انخفض إلى 3.8% مقارنة مع عام 2005، وواصل انخفاضه في العام 2007 ليصل إلى 1.9%، لكن التطور الخطير في الوضع الاقتصادي في عام 2007 وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وعلى وجه التحديد المحروقات وأسعار السلع الغذائية يجعل معدل التضخم المعلن لا يعكس تلك التطورات. (التقرير السنوي الثالث عشر، سلطة النقد، 2008، ص23)

وفي العام 2008 تأثرت مستويات الأسعار في الأراضي الفلسطينية كغيرها من مناطق العالم بطفرة الارتفاعات الكبيرة والمتسارعة في أسعار الطاقة، والمواد الغذائية بعد دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة الركود، بسبب الأزمة المالية العالمية، فبلغ معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية 9.9% (سلطة النقد، التقرير السنوي الرابع عشر، 2009، ص39) وفي عام 2009 تراجع معدل التضخم ليصل إلى 2.8% بسبب تراجع معدلات التضخم في إسرائيل من 4.6% عام 2008 إلى 3.3% عام 2009، إضافة إلى تراجع معدلات النمو في الأراضي الفلسطينية بنسبة 0.1% (سلطة النقد، التقرير السنوي، 2010، ص27) وفي العام 2010 ارتفع معدل التضخم ليصل إلى 3.7% وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم في إسرائيل، وفي عام 2011 بلغ معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية حوالي 2.9% بينما وصل في إسرائيل إلى حوالي 3.4% وهو ما يشكل استثناءً في العلاقة بين تقلبات الأسعار في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، فقد جرت العادة أن يفوق معدل التضخم الفلسطيني نظيره الإسرائيلي، ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار خدمات الاسكان في إسرائيل خلال العام 2011 التي ارتفعت بحوالي 5.9% في حين لم يتجاوز التضخم في البنود الأخرى 2.7% خلال العام نفسه. (سلطة النقد، التقرير السنوي، 2012، ص27) والشكل التالي يوضح معدل التضخم في فلسطين خلال الفترة 1996-2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل7.3: معدل التضخم في فلسطين خلال الفترة 1996-2012

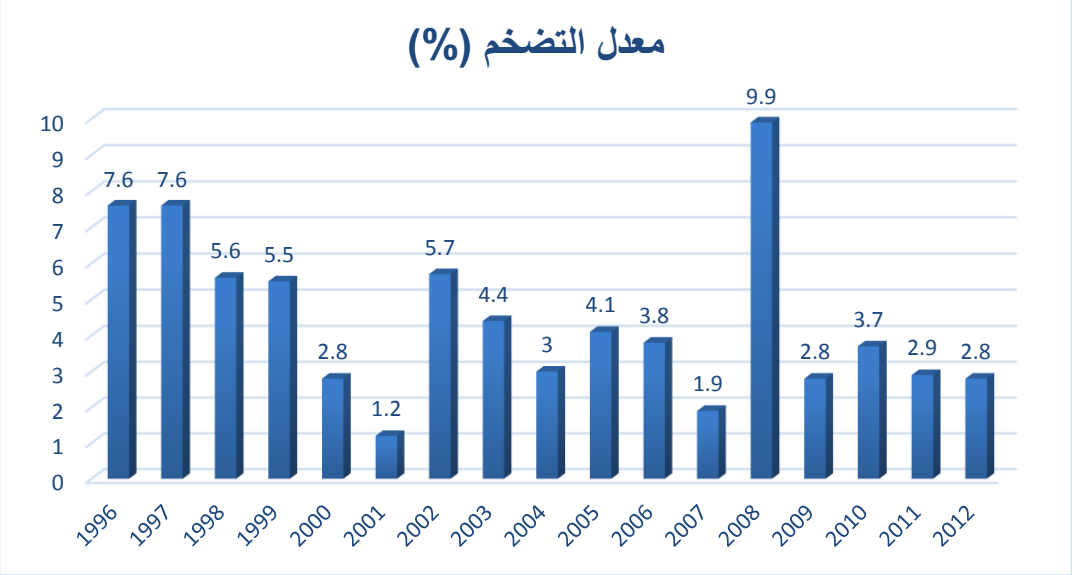

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 6.3.

ويرى الباحث بأن التفاوت يظهر بوضوح في مستويات التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يعكس هذا التفاوت حجم الاختلافات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المنطقتين، حيث ترتبط أسعار السلع في الضفة الغربية بشكل أساسي بأسعارها في إسرائيل، وحجم الطلب المحلي، بينما تعتمد في قطاع غزة على بعض أسعار السلع المستوردة أو المهربة عبر الأنفاق من مصر ذات الأسعار المنخفضة، كما ويعزى عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار إلى عدم الاستقرار السياسي الذي بدروه يؤثر سلباً على ميزانية السلطة الفلسطينية.

6.3 الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي هو المتغير السادس من متغيرات الدراسة، وقد استحوذ موضع الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من المفكرين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي في اليونان القديمة، واستمر هذا الاهتمام حتى العصر الحديث، عندما بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مرحلة الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الاستقرار السياسي، وقد قامت تلك الدراسات بوضع مؤشرات ومقاييس لقياس هذه الظاهرة، كما حاولت الربط بين ظاهرة الاستقرار السياسي والظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (فوكة، وبوضياف، 2008، ص12)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.6.3 مفهوم الاستقرار السياسي

يخضع أي استقرار سياسي لتأثير نوعين من العوامل أولهما تكون له آثار استقرارية والآخر تكون له آثار غير استقرارية، ولذلك فقد وجد اختلاف بين المفكرين السياسيين حول تحديد تعريف موحد للاستقرار السياسي، فوفقاً للمدرسة السلوكية فإن الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر، (كريم، 2004، ص50) بينما ترى المدرسة النظمية بأن الاستقرار السياسي يعني موضوعية مؤسسات المجتمع، وحيادها عن تقلبات السلطة. (أبو سليمان، 2002، ص71).

وبالتالي يمكن تعريف حالة عدم الاستقرار السياسي في الدولة بأنها: أحداث سياسية غير عادية ومخالفة، أو غير مسموح بها من جانب قوانين الدولة، وتشمل أحداث عدم الاستقرار السياسي: المظاهرات، الاضطرابات، الثورات، الاغتيالات السياسية، الانقلابات العسكرية، الحروب الأهلية.

2.6.3 العلاقة بين البطالة والاستقرار السياسي

توجد علاقة وثيقة بين معدل البطالة ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية، حيث يعبر مفهوم الاستقرار السياسي على قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه، وتعتبر الأراضي الفلسطينية من أكثر المناطق التي تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي، وذلك بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي، وتحكمه في جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية لأراضي السلطة الفلسطينية، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن السلطة الفلسطينية لا تتحكم في مؤشر الاستقرار السياسي، وإنما يبقى التحكم بهذا المؤشر رهناً بالتطورات السياسية والأمنية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

3.6.3 الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية

يمكن تقسيم الأوضاع السياسية التي عاشتها الأرضي الفلسطينية إلى فترات زمنية، تختلف كل فترة عن الأخرى، وذلك على النحو التالي:

1.3.6.3 الفترة من 1994-2000

صاحبت الفترة الواقعة ما بين أعوام 1994-2000 تحولات سياسية واجتماعية هائلة تمثلت في تأسيس السلطة الفلسطينية، التي تسلمت العديد من الصلاحيات والمسئوليات الجديدة في جميع المجالات، إلا أن هذه الصلاحيات بقيت محكومة بضوابط ومحددات اتفاق أسلو، حيث لم تستلم السلطة الفلسطينية سيادة فعلية على الأراضي التي حكمتها، وتم استثناء العديد من القضايا المصيرية لمفاوضات الحل النهائي. (هلال، 1998، ص75)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كان لمساعدات الدول المانحة دوراً مهماً في تمكين السلطة الفلسطينية من إدارة المناطق الخاضعة لها بموجب اتفاق أوسلو، إلا أن ارتباط النظام الجمركي الفلسطيني بالنظام الجمركي الإسرائيلي، بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية، قد انعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة للتفاوت والتباين بين مستويات الدخل والنشاط الاقتصادي بين الاقتصادين وكذلك سيطرة إسرائيل على جميع المعابر والموانئ، الأمر الذي أعاق عمليات التصدير والاستيراد تحت ذرائع أمنية، وانتهاج قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإغلاقات المتكررة، مما حدّ من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو الذاتي.(عبد الله، 2012، ص52)

2.3.6.3 الفترة من 2000 -2002

شكل اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر العام 2000، وما رافقها من إجراءات الإغلاق والحصار من جانب قوت الاحتلال الإسرائيلي، منعطفاً محورياً أدى إلى انتقال الساحة الفلسطينية من حالة الاستقرار السياسي النسبي، الذي ساد بعد مجيء السلطة الفلسطينية عام 1994، إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتراجعت بالنتيجة جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من تأثر كافة القطاعات الانتاجية، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بهذه الإجراءات، إلا أنه يمكن ملاحظة أن أبرز المؤشرات الدالة على هذا التدهور هو حدوث تشوهات في سوق العمل الفلسطيني، وارتفاع مستويات البطالة والفقر، والحد من حرية التنقل للأفراد والسلع بين مناطق السلطة الفلسطينية، فقد أغلقت إسرائيل سوق العمل لديها أمام عشرات آلاف العمال الفلسطينيين، كما وتأثرت كافة الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بهذه الإجراءات. (عبيدة، 2009، ص19) وقد وصلت الإجراءات الإسرائيلية ذروتها في العام 2002، إثر عملية السور الواقي، والذي احتلت إسرائيل من خلالها معظم مدن الضفة الغربية، وخلقت حالة من العزلة شبه التامة مع العالم الخارجي، بما فيها إسرائيل.

3.3.6.3 الفترة من 2003 – 2005

بعد وصول الحملة الإسرائيلية ذروتها في العام 2002، شهدت الأعوام اللاحقة هدوءاً نسبياً، رافقه حالة من التعافي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وطرأ تحسن على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نتيجة المساعدات التي تم تقديمها للسلطة الفلسطينية حيث بدأت معدلات البطالة، ومستويات الفقر بالانخفاض، وبدأ الاقتصاد الفلسطيني يعوض جزءاً من الخسائر التي تكبدها في المرحلة السابقة، وأخذ يتأقلم مع الواقع والمعطيات الجديدة.

وخلال هذه المرحلة بدأت عملية إعادة بناء وتأهيل ما دمره الاحتلال خلال المرحلة السابقة من مباني ومقار حكومية، إضافة إلى منازل المواطنين التي تم تدميرها كلياً أو جزئياً خلال تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة، إلا أن حالة الانتعاش والتعافي التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات من 2003 – 2005 لم تدم طويلاً، حيث طرأت مستجدات سياسية وأمنية جديدة في العام 2006 أعاقت الانتعاش في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والمناخ السياسي بشكل عام. (عبيدة، 2009، ص20)

4.3.6.3 الفترة من 2006 – 2012

بعد قيام الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس عقب فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006 فرضت إسرائيل، والرباعية الدولية مقاطعة اقتصادية ودبلوماسية على السلطة الفلسطينية إلى حين موافقة حركة حماس على شروط الرباعية وهي: الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف، والالتزام بجميع الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتخلي المقاومة عن سلاحها.

ونظراً لرفض حماس شروط الرباعية الدولية تم فرض حصار سياسي ومالي خانق على الحكومة الفلسطينية من قبل المجتمع الدولي، وتم قطع المعونات والمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية، وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بفرض حصار محكم عليها، وأوقفت تحويل مبالغ مالية لديها مستحقة للسلطة الفلسطينية- تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية باريس- بلغت في ذلك الوقت أكثر من 600 مليون دولار،(عبد الله، 2012، ص62) وأوقف أصحاب البنوك الرئيسية المعتمدة لدى السلطة، والذين وقعوا تحت تهديد الإجراءات التي قد تتخذ ضدهم بموجب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية، الحسابات التشغيلية للحكومة الفلسطينية، وشرعوا بالمطالبة بسداد قروضهم، الأمر الذي أدى إلى نقص السيولة لدى الحكومة الفلسطينية. (خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 -2010، 2010، ص14)

وقد تأثر الفلسطينيون بشكل كبير بسبب هذا الحصار والمقاطعة الدولية، حيث انقطعت رواتب موظفي السلطة الفلسطينية، بسبب حجز إسرائيل عائدات الجمارك، التي اعتادت توريدها لخزينة السلطة الفلسطينية بشكل دوري، إضافة إلى انحسار ملحوظ للمساعدات الدولية، وتراجع في تدفق عدد من السلع الأساسية لقطاع غزة. (عبيدة، 2009، ص21)

وبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة منتصف يونيو 2007، أغلقت إسرائيل جميع معابر ومنافذ قطاع غزة، وتم إعلانه قطاع غزة كياناً معادياً، وتم فرض حصار شامل هو الأول من نوعه في العصر الحديث، حيث تم منع إدخال المواد التموينية، والمواد الخام، وتم الإبقاء على دخول الحد الأدنى من المواد الغذائية، ولم تسمح إسرائيل بتصدير أي سلعة من البضائع المنتجة في قطاع غزة، بل وقامت بإلغاء الكود الجمركي للقطاع، وحرمان تجاره من الاستيراد المباشر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقييد البنوك في استجلاب العملات مثل الدينار والدولار، وفرض ضغوط على البنوك في قطاع غزة، مما أدى إلى انهيار اقتصادي شامل أصاب كافة القطاعات الاقتصادية، وتزايدت مظاهر الفقر والبطالة. (الصوراني، 2011، ص80)

خلاصة الفصل الثالث

يعتبر الارتفاع أو الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبراً في الغالب عن تحسن أو تدهور في النشاط الاقتصادي، ولا يعبر بتاتاً عن تخلف أو تقدم اقتصادي، ولذلك فإن أغلب السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض وجود ارتباط مباشر بين البطالة والنمو الاقتصادي، وقد لا يكون هذا الأمر دقيقاً إذا كان حدوث النمو الاقتصادي ناجماً عن تقدم تكنولوجي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأبرز لقياس النمو الاقتصادي.

في حين ارتبط تقديم المساعدات الدولية بدوافع سياسية واقتصادية، وقد حدث ذلك بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام 1993، حيث نجح التحرك الدولي في تأمين تعهدات إجمالية بلغت 2.4 مليار دولار في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ انعقاد مؤتمر الدول المانحة عام 1993، إلا أن تلك المساعدات قد توقفت مع بداية عام 2006 وحتى منتصف عام 2007 بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية مطلع عام 2006 وتشكيل الحركة للحكومة الفلسطينية، وإعلان الرباعية الدولية شروطها الأربعة الشهيرة لرفع الحصار، وفك العزلة السياسية والاقتصادية عن الحكومة الفلسطينية، مما يدلل على ارتباط المساعدات الدولية بالأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين، وأن تلك المساعدات لم تأت في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والإعمار.

وقد عانت فلسطين من تدني حجم الاستثمارات على الرغم من سعي السلطة الفلسطينية إلى جذب الاستثمارات عبر وضع إطار قانوني لتشجيع الاستثمار، حيث تعتبر مستويات الاستثمار في فلسطين منخفضة مقارنة بالدول العربية، وذلك نتيجة للحصار المالي والاقتصادي المفروض على الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى فرض التبعية على الاقتصادي الفلسطيني من خلال السيطرة على جميع المعابر وإغلاقها بشكل دائم ومتكرر.

وتعتبر النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتعبة خصوصاً في الدول النامية في تدعيم النشاط الاقتصادي، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتخفيض معدلات البطالة، وعلى الرغم من ذلك فإن النفقات الجارية تأخذ نصيب الأسد من إجمالي النفقات العامة للسلطة الفلسطينية، وذلك بسبب الضائقة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية بسبب زيادة الإنفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على برامج التشغيل الطارئ والبرامج الإغاثية، وانخفاض المساعدات الدولية الموجهة إلى تمويل النفقات التطويرية، مما يعني بأن النفقات الجارية هي صاحبة الأولوية وليس النفقات التطويرية.

وقد تعددت مفاهيم التضخم وأنواعه، وعلى الرغم من ذلك فإن الفكر الكلاسيكي يرى عدم وجود علاقة بين التضخم والبطالة، لأن الاقتصاد يعمل في حالة التشغيل الكامل من وجهة نظرهم، وبالتالي فلا وجود لمشكلة البطالة، في حين مثلت العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم أحد الأفكار الأساسية للنظرية الكينزية، ويتأثر معدل التضخم في فلسطين بمعدلات التضخم في إسرائيل، وذلك لخضوع الأراضي الفلسطينية لاتفاقيات اقتصادية ظالمة مع الجانب الإسرائيلي حيث نجحت إسرائيل بنقل عبء التضخم من اقتصادها إلى الاقتصاد الفلسطيني، مما يؤكد مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ومحدودية قدرة السلطة الفلسطينية على انتهاج سياسة اقتصادية تخفف من وطأة التضخم.

وقد صاحبت فترة تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 وحتى نهاية فترة الدراسة عام 2012 تحولات سياسة واجتماعية هائلة، وقد كان لمساعدات الدول المانحة دوراً هاماً في تمكين السلطة الفلسطينية من إدارة المناطق الخاضعة لها بموجب اتفاق أوسلو، ولكن بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية مطلع عام 2006، وتشكيلها للحكومة تم فرض حصار سياسي واقتصادي خانق على الحكومة الفلسطينية، وتم قطع المعونات والمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية، وهو ما أثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

البطالة في فلسطين

1.4 مقدمة

2.4 نظرة على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين

3.4 الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية

4.4 التطور التاريخي لمشكلة البطالة في فلسطين

5.4 تحليل البطالة في فلسطين

6.4 سوق العمل في إسرائيل

7.4 دور القطاع الخاص الفلسطيني في توليد فرص عمل

8.4 دور القطاع العام في توليد فرص عمل

9.4 خصائص البطالة في فلسطين

10.4 أسباب البطالة في الأراضي فلسطين

11.4 سبل مواجهة مشكلة البطالة في الأراضي فلسطين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.4 مقدمة

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة بطالة مزمنة، وذلك بسبب وجود تشوهات هيكلية حدّت من قدرته على امتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي هو المسبب الأول للبطالة في فلسطين بعد أن عمد إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي دون السماح ببناء مرتكزات لهذا الاقتصاد، الذي تعرض للعديد من التقلبات على مدى عقود، بل إنه عمل على تعميق المشكلة أكثر بعد أن طبق سياسة استبدال العمالة الفلسطينية بالعمالة الأجنبية، وفرض قيود صارمة على دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي.

وقد أرّق موضوع البطالة صانع القرار الفلسطيني منذ بداية تأسيس السلطة الفلسطينية، حيث كانت هناك محاولات جادة للتخفيف من حدّتها عن طريق توفير فرص عمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وكذلك من خلال برامج التشغيل المؤقت التي تبنتها وزارة العمل، إلا أن قدرة القطاع العام على استيعاب فائض العمالة ظلت محدودة، بل إن القطاع العام وصل إلى مرحلة التشبع.

وقد أصبحت معدلات البطالة المرتفعة سمة من سمات الاقتصاد الفلسطيني، الذي يتميز بتبعيته العالية للاقتصاد الإسرائيلي، واعتماده الكبير على المساعدات الخارجية في تسيير نشاطه الاقتصادي، الأمر الذي يضع العامل الفلسطيني رهينة للتطورات السياسية.

وقد قدّم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعريفين للبطالة، أحدهما حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية، والآخر تعريف موسع يخص الحالة الفلسطينية، ففي حين جاء التعريف الشائع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن العاطلين عن العمل هم: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر)، ولم يعملوا خلال فترة الإسناد (الأسبوع الذي يسبق زيارة الباحث الميداني للأسرة) في أي نوع من الأعمال، ولا حتى ساعة واحدة، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وجاهزين له، ويبحثون عنه بشكل نشط (زكي، 1997)، كان هناك تعريف موسع للبطالة يختلف عما تتبناه منظمة العمل الدولية (وهو المعمول به في فلسطين)، ويتمثل ب:

1. عدم القبول بمقياس اعتبار أن ساعة واحدة (خلال فترة الإسناد)، هو معيار مناسب لتحديد كون الفرد عاطل عن العمل، ولا يندرج ضمن قائمة البطالة والمتعطلين عن العمل، علماً بأن هناك دولاً تستخدم فترات أطول، كأسبوع في الشهر، أو يوم في الأسبوع.
2. إخراج فئة العاطلين عن العمل المحبطين، والذين لا يبحثون عن عمل من صفوف القوى العمالة، وهذه الشريحة تسمى ب (العمالة المحبطة) وهي غير فئة الطلاب، وكبار السن وربات البيوت، والتي لا تدخل ضمن القوى العاملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفق الباحث مع تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للبطالة، حيث تتميز فلسطين بخصوصية عن باقي دول العالم، على اعتبار أنها ترزح تحت احتلال دولة أخرى دام أكثر من 60 عاماً، ويتحكم في جميع مصادرها الطبيعية، ومنافذها التجارية.

2.4 نظرة على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تميزه عن باقي اقتصاديات الدول المجاورة، فمنذ نكبة عام 1948م، وفقدان الاقتصاد الفلسطيني لقاعدته الإنتاجية، تعرض ما تبقى من مكوناته لأوضاع سياسية جديدة في الضفة الغربية عبر إلحاقها بالنظام الأردني، وإلحاق قطاع غزة بالإدارة المصرية، حيث فرض على اقتصاد كل من الضفة الغربية وقطاع غزة التكيف مع الأوضاع الجديدة.

وقد تأثر هيكل الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تأثراً كبيراً بالسياسات والممارسات الإسرائيلية خلال السنوات التي أعقبت احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، حيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك على ضوء السياسة التي اتبعتها سلطات الاحتلال، والتي هدفت إلى توجيه البنية الاقتصادية الفلسطينية بما يخدم مصالحها الاقتصادية والأمنية والسياسية، وهذا يظهر من خلال حجم التجارة المرتفع جداً مع الاقتصاد الإسرائيلي، وحجم الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، ولذلك فقد أصبح تطور الاقتصاد الفلسطيني مرهوناً بالعلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، بينما يتم توجيه الانتاج الفلسطيني نحو توفير منتجات منخفضة التكلفة نسبياً، وذات قيمة مضافة متدنية مخصصة للاستهلاك الاسرائيلي أو لإعادة التصدير. (الخليل، 2004، ص21)

وقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من التشوهات الهيكلية، والتبعية الاقتصادية التي عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تكريسها طوال فترة الاحتلال، حيث عملت إسرائيل على إحكام سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال نهب ثرواته الاقتصادية، وتدمير بنيته التحتية، وقاعدته الانتاجية، وقطع علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتحول الاقتصاد الفلسطيني إلى سوق استهلاكية للبضائع الإسرائيلية، ومصدراً للأيدي العاملة ذات الكلفة المتدنية للعمل في المشاريع الإسرائيلية. (عثمان، 2004، ص20)

وفي أعقاب تسلم السلطة الفلسطينية مسؤولية الإدارة الذاتية على مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق أوسلو عام 1993 دخلت العلاقة بين الاقتصادين ضمن نطاق رسمي، حيث تولت السلطة الفلسطينية المسائل المتعلقة بالخدمات العامة، والتنسيق مع إسرائيل فيما يتعلق بسياسات التعاون والتكامل الاقتصادي، وخاصة في مجالات تبادل البضائع والسياسة المالية والنقدية والأيدي العاملة، إلا أن أداء الاقتصاد الفلسطيني ظل أسيراً لعقبة الاحتلال وفرض التبعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الشعب الفلسطيني، ومصادرة أراضيه، وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية عبر فرض سياسات الاغلاق والحصار، مما أدى إلى انخفاض الصادرات، وتراجع الاستثمار الخاص بشكل حاد، كما وتم فرض قيود على حركة الأيدي العاملة الفلسطينية، مما فاقم من مشكلة البطالة واتساع دائرة الفقر.(الخليل، 2004، ص21)، إضافة إلى أن اتفاقية باريس عام 1994م قد منحت الاقتصاد الإسرائيلي القدرة على التحكم في نمو الاقتصاد الفلسطيني بالشكل الذي يناسبه، من خلال خضوع الأراضي الفلسطينية للسياسة النقدية الإسرائيلية، وذلك عبر اعتماد الشيكل الإسرائيلي كعملة محلية، وتحكم إسرائيل في جباية الإيرادات الضريبية الخاصة بالسلطة الفلسطينية، ومن ثم القيام بتحويلها لها.

ولعله من المفيد أن نبين بعض الملاحظات على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عمر السلطة الفلسطينية، وذلك على النحو التالي:

1. ارتباط التحسن النسبي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية بتحسن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، نتيجة استمرار الدعم الأمريكي والأوروبي للسلطة، في حين يعاني الوضع الاقتصادي في قطاع غزة من التدهور والانكماش نتيجة الحصار المحكم المفروض على قطاع غزة منذ فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006.
2. التناقص المضطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على استيعاب فائض العمالة، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة بصورة كبيرة. (الصوراني، 2011، ص6)
3. قيام إسرائيل بمحاصرة الاقتصاد الفلسطيني، وإضعاف قدراته الإنتاجية والتشغيلية من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية، أدت إلى تراجع مساهمة الناتج المحلي في تكوين الناتج القومي، والدخل القومي، وتراجع القدرة الاستيعابية لسوق العمل المحلية، وتضاعف الفجوة التجارية، وكل ذلك أدى إلى تشويه في بنية العمالة الفلسطينية لصالح نمو العمالة الغير ماهرة، وتشويه في هيكل الأجور في السوق الفلسطينية، ورفع كلفة الإنتاج المحلي، وإضعاف قدرته التنافسية محلياً وخارجياً، وتم حصر صادراته في السوق الإسرائيلية فقط، ففي مطلع تسعينات القرن الماضي كان أكثر من 85% من الصادرات الفلسطينية يتجه لإسرائيل، في حين كان أكثر من 90% من الواردات الفلسطينية يأتي من إسرائيل. (النقيب، وعطياني، 2003، ص5)
4. نهب الموارد المالية الفلسطينية من قبل إسرائيل، من خلال الاستيلاء على الجمارك وضرائب الاستيراد التي تشكل 50% من إجمالي المدفوعات الضريبية، وتحويلها للخزينة الإسرائيلية، إضافة إلى أن ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي التي يدفعها العمال الفلسطينيون في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل تذهب كذلك إلى الخزينة الإسرائيلية، وتشير التقديرات إلى أن حجم هذه الموارد المنهوبة يصل من 15 –20 % من الناتج المحلي الإجمالي. (النقيب وعطياني، 2003، ص7)

5. قيام إسرائيل بجباية مستحقات السلطة الفلسطينية من التصدير المباشر إلى دول العالم وتحكمها في عملية تحويل تلك المستحقات، زاد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وارتهانه للسياسات والممارسات الإسرائيلية، التي تلجأ إلى حجز تلك المستحقات كوسيلة للابتزاز والضغط السياسي، خاصة أن تلك التحويلات تشكل نحو 60% من إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، وتستخدم في تمويل النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية، والتي تستحوذ رواتب موظفي الحكومة على 60% منها. (النقيب، وعطياني، 2003، ص8)

3.4 الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية

لم يلق سوق العمل الفلسطيني أي اهتمام أو تطوير منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وحتى تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، حيث لم تكن هناك أي سياسة لتوجيه مسار العمالة الفلسطينية وفقاً لخطط التنمية الوطنية التي لم تكن موجودة أصلاً، وفي ظل الأحداث السياسية المتلاحقة، ومحاولات التدمير المنظمة التي مارستها إسرائيل بحق الاقتصاد الفلسطيني، أصبح هناك خلل عميق في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، مما وجه العمالة الفلسطينية نحو التبعية الكاملة لإسرائيل، شأنها في ذلك شأن باقي القطاعات الاقتصادية الفلسطينية. (مقداد، والبحيصي، 2001، ص17)

وهذا الوضع تم توريثه بالكامل للسلطة الفلسطينية، من خلال بنية الاقتصاد الضعيف والبنية التحتية المدمرة، وضيق ومحدودية سوق العمل الفلسطيني، وارتباط العمالة الفلسطينية بشكل شبه كامل بسوق العمل الإسرائيلي، وباقي الأسواق الخارجية، ثم جاءت بعد ذلك انتفاضة الأقصى أواخر عام 2000، والتي عكست كل الأوضاع المتردية السابقة، وبشكل أكبر، حيث تم منع أكثر من 150 ألف عامل فلسطيني من العمل في أراضي فلسطين التاريخية، الأمر الذي أدى إلى بلوغ معدلات البطالة في فلسطين أقصى معدلاتها. (مقداد، والبحيصي، 2001، ص17)

ويتميز سوق العمل الفلسطيني بارتفاع معدلات نمو عرض العمل بوتيرة أسرع من نمو الطلب عليه، مما يدفع العمال الفلسطينيين للبحث عن فرص عمل خارج سوق العمل الفلسطيني وخصوصاً في سوق العمل الإسرائيلي، أو الانضمام لصفوف العاطلين عن العمل، حيث تزداد الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه بصورة مضطردة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما يشير إلى أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب القوي العاملة الفلسطينية تتراجع مع مرور الوقت، كما وتمتاز المناطق الفلسطينية بارتفاع معدلات النمو السكاني، وفتوة التركيب السكاني، وتدني نسبة القوة البشرية من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما ينذر بقدوم أعداد هائلة للانضمام إلى القوى العاملة في المدى المنظور، الأمر الذي سيجعل البطالة تزداد مع مرور الوقت، مع التأكيد بأن البطالة في فلسطين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة. (عثمان، 2004، ص29)

4.4 التطور التاريخي لمشكلة البطالة في فلسطين ومؤشرات البطالة الحالية

تدل المؤشرات على أن تطور البطالة في فلسطين خضع للاعتبارات السياسية بالدرجة الأولى، وتأثرت معدلاتها بشكل مباشر بالتغيرات والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، حيث بقيت معدلاتها في ظل الاحتلال ضمن مستويات متدنية، ولم يكن لها أي تأثير سلبي على مجمل تطورات سوق العمل الفلسطيني، وآليات العرض والطلب على القوى العاملة فيه، إلا أنه من الأمور اللافتة للنظر أن معدلات البطالة في ظل الاحتلال الإسرائيلي تميزت بانخفاض مستوياتها والتي لم تصل في أسوء الأحوال إلى 1% خلال فترة السبعينات، ولم تشهد معدلات البطالة أي ارتفاع في القرن الماضي، حيث تراوحت بين 0.7% إلى 0.8% منذ العام 1984، حتى وصلت إلى 6.7% في العام 1993، إلا أن هذه الأرقام لا تعكس حقيقة وضع البطالة، إذا غالباً ما كان يحكمها اعتبارات سياسية تهدف إلى تجميل صورة الاحتلال. (عبد الحق، 2005، ص51)

ومع قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 كان الاقتصاد الفلسطيني يعاني من عدم قدرته على احتواء العمالة الفلسطينية بأكملها، مما خلق فائضاً كبيراً في القوى العاملة، كنتيجة لتراجع طلب السوق الإسرائيلية عليها بسبب الإغلاق والحصار، وما آلت إليه نتائج حرب الخليج الثانية من عودة أعداد كبيرة من العاملين الفلسطينيين في دول الخليج، إضافة إلى عودة العديد من العائدين بعد اتفاق أوسلو عام 1993، وعلى الرغم من مساهمة السلطة في استيعاب جزء من الفائض في العمالة، إلا أن هذا الاستيعاب ظل محدوداً، حيث أدى عدم اهتمام السلطة الفلسطينية في معالجة اختلالات السوق، وعدم قدرتها على وضع الخطط البديلة القادرة على مواجهة التقلبات في الطلب على الأيدي العاملة إلى إسهامها بشكل غير مباشر في تنامي ظاهرة البطالة والفقر. (عبد الحق، 2005، ص54)

وقد عكست معدلات البطالة بعد العام 1994 ارتباط العمالة الفلسطينية بالسياسات الإسرائيلية (مكحول، 2006، ص38)، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى تسارعت وتيرة الزيادة في معدلات البطالة في فلسطين، حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها في العام 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ كذلك ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية طوال الفترة من 1996-2012، لأن قدرة اقتصاد الضفة الغربية على استيعاب العمالة أكبر منه في قطاع غزة، إضافة إلى سهولة تصريف فائض الأيدي العاملة إلى إسرائيل أو الخارج، سواء أكان هذا التصريف بطرق قانونية أو غير قانونية، عكس قطاع غزة الذي يمتاز بصغر سوقه، وصعوبة التواصل مع العالم الخارجي، الأمر الذي يحد من قدرته على امتصاص فائض العمالة لديه.

وقد شهدت فلسطين تذبذباً في معدل البطالة خلال الفترة 2004-2010 حيث شهد العام 2007 أقل معدل بطالة خلال تلك الفترة وصلت إلى 21.7%، بينما شهد عام 2010 انخفاضاً في معدل البطالة بلغ 23.7%، بعد أن كان 24.5% في عام 2009. (أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، 2011، ص19) وفي عام 2011 انخفض معدل البطالة في فلسطين ليصل إلى 20.9% وتعتبر هذه النسبة هي الأقل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر العام 2000، ويعزى هذا الانخفاض في معدل البطالة في فلسطين إلى انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة الذي وصل إلى 28.7% عام 2011 مقارنة مع 37.8% عام 2010.(أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011، 2012، ص19) ثم ارتفع معدل البطالة في فلسطين عام 2012 إلى 23.0% مقارنة مع 20.9% عام 2011، ويعزى الارتفاع في معدل البطالة في فلسطين إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل. (أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، 2013، ص20)

ويلاحظ من خلال دراسة تتبعية للظروف المحيطة بمعدلات البطالة في فلسطين وتغيرها عبر الزمن أن هناك ارتباطاً كبيراً بين ارتفاع معدلات البطالة، والسياسة المتبعة من قبل سلطات الاحتلال في مدى التشدد في القيود المفروضة على حركة العمال الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، حيث ترتفع معدلات البطالة بشكل حاد كلما كان هناك تشديد في القيود المفروضة على العمالة داخل إسرائيل، وخلال فترات الإغلاق، ففي عام 1998 لم تشهد الأراضي الفلسطينية تشدداً كبيراً من قبل سلطات الاحتلال في وصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر كما أن القيود التي كانت مفروضة على الذين يدخلون إلى إسرائيل بدون تصريح من السلطات الإسرائيلية لم تعد تطبق بالشكل المتشدد الذي كانت تطبقه خلال الفترة 1995-1996 مما أدى إلى ارتفاع نسبة العمالة داخل إسرائيل، وبالتالي انخفاض نسبة البطالة في ذلك العام. (شبانة، والبرغوثي، 1999، ص7)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.4 تحليل البطالة في فلسطين

1.5.4 البطالة حسب المنطقة الجغرافية

من خلال التسلسل الزمني لمعدلات البطالة في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996–2012) والذي يظهر من الجدول التالي:

جدول 1.4: يوضح نسب البطالة في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1996	23.8	19.6	32.5
1997	20.3	17.3	26.8
1998	14.4	11.5	20.9
1999	11.8	9.5	16.9
2000	14.3	12.2	18.9
2001	25.3	21.6	34.0
2002	31.2	28.2	37.9
2003	25.5	23.7	29.1
2004	26.8	22.8	35.3
2005	23.5	20.4	30.3
2006	23.7	18.8	34.8
2007	21.7	17.9	29.7
2008	26.6	19.7	40.6
2009	24.5	17.8	38.6
2010	23.7	17.2	37.8
2011	20.9	17.3	28.7
2012	23.0	19.0	31.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2012، ص59–61.

يلاحظ بأن معدل البطالة قد شهد في عام 1996 ارتفاعاً نسبياً يمكن تفسيره بتشديد سلطات الاحتلال الإسرائيلي الحصار على الأراضي الفلسطينية بعد أحداث انتفاضة النفق، وما تلاها من سلسة عمليات استشهادية قامت بها فصائل المقاومة الفلسطينية داخل العمق الإسرائيلي إضافة إلى قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتشديد على دخول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، ثم انخفضت معدلات البطالة بعد ذلك لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة في العام 1999، حيث بلغت 11.8% نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدها عام 1999، أما في الفترة من عام 2000–2002 فقد شهدت تلك الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البطالة لتصل ذروتها في العام 2002 حيث بلغت 31.2%، أما بعد عام 2002 وحتى نهاية فترة الدراسة عام 2012 فقد كانت نسبة البطالة في نفس المستوى العام تقريباً ولم تقل عن نسبة ال 20% نهائياً مما يعكس ارتفاعاً كبيراً لهذه النسبة.

ومن الناحية الجغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يلاحظ ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية طوال فترة الدراسة، فقد كانت أعلى نسبة بطالة شهدها قطاع غزة عام 2008 وبلغت 40.6%، بينما كانت أعلى نسبة بطالة شهدتها الضفة الغربية عام 2002 وبلغت 28.2%، أما أقل نسبة بطالة شهدها قطاع غزة فقد كانت في العام 1999 وبلغت النسبة 16.9% وكذلك الحال بالنسبة للضفة الغربية فقد كان عام 1999 أقل معدل للبطالة في الضفة الغربية ب 9.5% وذلك لما شهده ذلك العام من استقرار على كافة الأصعدة، ومن الملاحظ كذلك بأن نسبة البطالة في قطاع غزة قد شهدت ارتفاعاً كبيراً بعد العام 2000 بسبب سياسات الاحتلال الاسرائيلي ضد قطاع غزة، بالإضافة إلى أن العمالة الفلسطينية التي كانت تنتقل من قطاع غزة للعمل في إسرائيل قد أضيفت إلى البطالة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وعدم سماح سلطات الاحتلال لهم بالعمل داخل الأراضي المحتلة، وجدير بالذكر أن معدل البطالة في قطاع غزة قد انخفض في عامي 2011، و2012 مقارنة بالأعوام التي سبقته، حيث بلغت نسبة البطالة 28.7%، و31.0% على التوالي، وذلك نتيجة حركة الانشاءات والبناء التي شهدها قطاع غزة خلال هذين العامين، والتي أدت إلى تشغيل عدد كبير من القوى العاملة في قطاع البناء والانشاءات، إلا أن هذه النسبة تبقى مرتفعة إذا ما تم مقارنتها مع نسبة البطالة في الضفة الغربية والتي بلغت 17.3%، و19.0% لنفس العامين.

2.5.4 البطالة حسب المحافظة والجنس

من خلال التسلسل الزمني لمعدلات البطالة في الضفة الغربية خلال فترة الدراسة والذي يظهر من الجدول التالي:

جدول2.4: معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية حسب المحافظة والجنس، 1999-2012

المحافظة والجنس	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
كلا الجنسين														
جنين	12.5	16.4	36.7	44.6	35.0	28.3	25.1	23.0	18.9	22.6	18.8	15.4	13.5	15.0
طوباس	11.1	15.7	30.4	39.1	24.5	21.7	20.0	19.5	20.0	16.8	13.3	11.8	15.0	15.6
طولكرم	13.8	16.5	20.5	23.5	24.5	22.1	21.7	21.8	20.4	22.4	21.8	22.3	22.2	27.7
نابلس	9.2	11.1	22.7	29.2	25.4	20.5	17.9	17.5	15.5	15.6	12.9	13.7	14.8	14.6
قلقيلية	13.5	17.5	32.3	26.9	22.5	21.9	20.7	16.3	16.3	23.4	23.4	19.8	21.8	21.5
سلفيت	13.9	17.8	40.4	28.8	23.0	18.8	21.2	17.4	18.8	19.3	15.7	15.2	16.0	17.9
رام الله والبيرة	5.9	9.5	25.8	25.7	20.3	19.8	15.6	16.2	16.0	17.1	17.1	16.1	16.4	17.4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أريحا والأغوار	6.1	7.2	11.1	10.8	9.3	12.8	13.1	14.4	9.7	9.8	8.0	12.7	13.3	18.4
القدس	9.8	11.7	15.9	28.6	23.0	23.7	17.5	13.9	14.4	12.2	11.8	11.9	13.2	17.8
بيت لحم	12.0	9.6	11.2	20.3	18.1	20.9	13.4	13.7	17.4	20.9	20.2	21.2	19.2	20.2
الخليل	6.4	10.5	15.8	26.3	22.0	25.1	25.9	23.1	22.1	25.9	22.5	21.4	21.0	22.3
المجموع	9.5	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0
ذكور														
جنين	13.7	18.4	40.9	48.2	39.0	30.7	25.7	23.5	20.3	24.7	18.7	15.5	12.4	13.1
طوباس	10.9	16.3	33.6	41.8	27.0	22.9	18.3	17.5	20.3	16.7	11.4	11.5	14.2	13.9
طولكرم	13.8	17.3	22.3	25.9	26.9	22.8	21.4	21.6	19.4	20.1	18.6	20.1	20.8	26.1
نابلس	8.0	10.2	23.0	30.7	25.9	20.0	16.8	16.9	15.4	15.0	12.9	13.7	11.9	10.7
قلقيلية	14.4	18.2	36.7	30.8	27.1	24.2	21.2	16.1	16.9	22.7	20.4	18.6	20.3	20.3
سلفيت	13.3	18.8	47.0	34.4	27.3	21.7	22.1	18.2	18.2	18.8	14.2	12.8	13.9	13.8
رام الله والبيرة	5.3	9.9	28.4	28.1	21.8	20.8	16.2	15.4	15.7	17.5	17.3	15.5	15.6	16.7
أريحا والأغوار	6.6	7.9	12.8	11.6	9.2	12.3	13.0	14.9	7.8	10.0	8.7	13.3	12.0	15.6
القدس	9.6	12.4	17.2	31.0	24.3	25.1	18.3	14.8	15.4	12.7	11.5	11.1	12.1	17.5
بيت لحم	12.7	10.4	12.1	22.7	19.8	23.2	14.2	13.8	18.8	23.2	20.5	20.3	18.4	20.4
الخليل	5.4	10.5	17.0	28.7	23.3	27.6	27.9	24.9	23.9	27.8	23.4	21.1	19.8	20.6
المجموع	9.2	12.6	23.4	30.8	25.5	24.3	20.8	19.1	18.5	20.4	17.5	16.6	15.9	17.3
إناث														
جنين	7.4	7.2	10.1	20.1	19.1	20.4	23.2	21.3	14.1	14.6	19.0	15.1	17.4	21.5
طوباس	11.7	13.4	14.6	25.3	17.8	17.2	25.4	25.9	18.8	17.0	20.0	12.8	17.1	20.0
طولكرم	13.5	13.1	12.9	14.7	14.4	19.5	22.6	22.4	25.5	34.1	36.0	32.5	28.6	35.0
نابلس	14.2	14.5	21.1	22.0	23.2	22.4	22.6	19.8	16.2	18.3	12.8	13.7	24.6	27.6
قلقيلية	7.7	13.4	9.1	10.7	8.6	14.7	18.8	17.1	13.9	26.2	37.2	25.8	27.8	26.6
سلفيت	17.5	13.6	11.3	11.2	10.3	10.8	18.4	14.7	21.0	21.3	22.7	22.4	21.9	32.3
رام الله والبيرة	8.8	7.1	7.9	16.3	13.6	15.9	13.7	18.8	17.0	15.8	16.3	18.2	19.0	20.1
أريحا والأغوار	4.0	3.9	5.4	6.8	9.9	15.7	13.8	12.2	16.9	9.4	5.9	10.8	18.1	28.2
القدس	11.9	6.5	4.9	5.3	12.7	14.3	10.9	8.3	9.1	9.5	13.6	17.7	22.0	19.9
بيت لحم	8.7	5.6	5.4	4.4	8.8	5.6	8.4	13.4	13.3	14.0	19.5	24.1	21.5	19.7
الخليل	12.1	10.4	9.2	10.9	14.9	12.8	16.6	16.3	15.5	18.4	18.9	22.5	26.1	30.3
المجموع	11.1	9.9	10.7	14.0	15.4	16.5	18.2	17.6	15.5	17.1	18.8	19.7	22.6	25.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2012، ص78.

يلاحظ بأن أدنى معدل للبطالة بين كلا الجنسين على مستوى الضفة الغربية كان في عام1999 بواقع 9.5%، بينما كان أعلى معدل للبطالة في عام 2002 ب 28.2%، أما على مستوى البطالة بين الذكور فقد شهد العام 1999 أدنى معدل للبطالة بين الذكور على مستوى الضفة الغربية حيث بلغ 9.2%، في حين شهد عام 2002 أعلى معدل وبلغ 30.8%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد مستوى معدل البطالة في محافظات الضفة الغربية، فقد شهدت محافظة جنين أعلى معدلات البطالة لكلا الجنسين خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معدل البطالة 44.6% وذلك في عام 2002، في حين شهدت محافظة رام الله والبيرة أدنى معدلات البطالة، وذللك في عام 1999 حيث بلغ معدل البطالة 5.9%، في حين شهدت محافظة جنين أعلى معدل للبطالة بين الذكور على مستوى محافظات الضفة الغربية ب 48.2% خلال العام 2002، في حين كان أدنى معدل للبطالة في محافظة رام الله والبيرة ب 5.3% وذلك في عام 1999، بينما شهدت محافظة قلقيلة أعلى معدل للبطالة بين الإناث وذلك في عام 2009 حيث بلغ معدل البطالة 37.2%، وشهدت محافظة أريحا والأغوار أقل معدل عام 2000، حيث بلغ معدل البطالة 3.9%.

جدول3.4: معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة في قطاع غزة حسب المحافظة والجنس، 1999-2012

المحافظة والجنس	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
كلا الجنسين														
شمال غزة	14.8	16.3	34.7	36.9	27.6	36.6	33.6	39.0	31.5	39.2	36.6	35.8	28.5	32.8
غزة	13.3	17.5	32.4	36.1	27.7	32.7	26.7	33.2	25.1	38.3	34.4	34.5	26.4	28.3
دير البلح	22.6	22.5	34.1	39.8	31.4	36.8	35.0	34.9	32.3	42.7	35.2	39.0	26.1	30.7
خان يونس	19.4	20.4	36.2	38.3	31.9	38.2	31.1	36.0	34.3	46.9	49.3	44.7	32.0	33.0
رفح	19.2	19.3	34.4	40.9	28.1	35.1	29.0	30.1	28.5	35.7	38.4	36.4	33.0	32.8
المجموع	16.9	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0
ذكور														
شمال غزة	14.4	17.0	36.4	38.6	27.7	37.5	33.9	39.7	31.8	39.8	35.7	34.9	25.8	29.9
غزة	12.4	17.1	33.7	36.6	27.3	32.9	25.5	33.2	23.7	37.3	33.6	34.0	24.4	23.9
دير البلح	22.1	21.8	34.4	40.0	31.1	36.6	33.6	35.9	33.6	41.8	32.1	38.5	22.5	24.4
خان يونس	20.1	21.5	37.6	39.6	34.3	39.6	31.2	36.2	36.6	47.9	47.9	41.5	28.3	29.6
رفح	19.8	19.4	35.2	42.7	29.1	36.2	28.8	30.3	27.7	34.0	36.8	32.4	29.4	28.6
المجموع	16.6	18.9	35.2	38.9	29.5	35.8	29.6	35.1	29.7	40.2	37.3	36.2	25.8	26.8
إناث														
شمال غزة	18.1	12.4	19.9	21.2	27.1	29.8	30.5	32.8	29.6	36.0	42.2	42.2	43.1	48.8
غزة	21.8	20.9	18.4	29.8	32.0	31.6	37.4	33.5	38.0	46.1	39.3	38.8	39.3	52.1
دير البلح	25.6	26.4	32.3	38.1	32.9	37.6	41.2	29.9	25.9	46.5	46.6	41.4	43.2	54.9
خان يونس	15.3	15.3	24.8	24.0	18.6	27.3	30.7	34.5	25.1	41.7	57.1	64.0	49.6	46.2
رفح	15.3	18.7	28.6	23.7	20.7	27.2	29.9	28.7	31.6	43.3	46.0	55.1	46.9	47.5
المجموع	19.3	18.7	23.8	28.0	26.6	31.4	35.2	32.2	29.7	42.8	45.8	47.8	44.0	50.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2012، ص79.

وعلى صعيد مستوى معدل البطالة في محافظات قطاع غزة لكلا الجنسين، فقد كان أدنى معدل في عام 1999 حيث بلغ 16.9%، في حين شهد عام 2008 أعلى معدل للبطالة لكلا الجنسين وبواقع 40.6%، وقد شهدت محافظة غزة أدنى معدلات البطالة لكلا الجنسين خلال فترة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة، حيث بلغت النسبة 13.3% وذلك في عام 1999، بينما شهدت محافظة خان يونس أعلى معدلات البطالة لكلا الجنسين خلال نفس الفترة، وبلغت 49.3% وذلك في عام 2009.

وعلى صعيد مستوى البطالة في محافظات قطاع غزة لفئة الذكور، فقد شهد العام 1999 أدنى معدلات البطالة بين الذكور حيث بلغ 16.6%، بينما شهد العام 2008 أعلى معدل للبطالة بين الذكور وبلغ 40.2%، وفيما يخص البطالة بين الإناث فقد شهد العام 2000 أدنى معدل للبطالة بينهن بواقع 18.7% في حين شهد العام 2012 أعلى معدل للبطالة بينهن وبلغ 50.1%، وعلى مستوى المحافظات فقد شهدت محافظة خان يونس أعلى معدل للبطالة بين الذكور عامي 2008 و 2009 وبلغ 47.9%، في حين كان أدنى معدل للبطالة بين الذكور في محافظة غزة عام 1999 وبلغ 12.4%، بينما كان أعلى معدل للبطالة بين الإناث على مستوى محافظات قطاع غزة في محافظة خان يونس وذلك في عام 2010 وبلغ 64.0%، في حين كان أدنى معدل للبطالة بينهن في محافظة شمال غزة في عام 2000 وبلغ 12.4%.

ويرى الباحث بأن ارتفاع معدلات البطالة لدى الذكور في الضفة الغربية عنها عند الإناث يرجع إلى كون المرأة تتمتع بثقافة عالية، حيث التحقت بتخصصات مختلفة تتناسب نوعاً ما مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فنلاحظ النقيض تماماً حيث فاقت معدلات البطالة لدى الإناث معدلات البطالة لدى الذكور، ويفسر ذلك بأن التخصصات الأكاديمية التي تقبل عليها الإناث في قطاع غزة لا تتوافق غالباً مع متطلبات سوق العمل، كما أن الذكور اتجهوا للهجرة إلى الخارج، وقد انعكست معدلات البطالة على الجنسين معاً فقد فاقت معدلات البطالة في قطاع غزة معدلات البطالة في الضفة الغربية، ويرجع ذلك إلى خصوصية قطاع غزة من حيث الكثافة السكانية العالية، والحصار والإغلاق، وتقييد حرية انتقال السلع والمواد الخام والأفراد، وكذلك الآثار المترتبة على الانقسام الفلسطيني من انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة.

3.5.4 البطالة حسب عدد السنوات الدراسية والجنس

يعتبر المستوى التعليمي مؤشر حقيقي للتنمية الاقتصادية كونه أحد روافد استغلال العنصر البشري الاستغلال الأمثل لتنمية قدراته، وإبراز إبداعاته، وصقل شخصيته بهدف زيادة انتاجيته.

ومن خلال التسلسل الزمني لمعدلات البطالة في فلسطين خلال فترة الدراسة اعتماداً على الملحق رقم (12) يلاحظ بأن أدنى معدل للبطالة بين كلا الجنسين على مستوى فلسطين كان بين من أمضوا ما بين 10-12 سنة خلال العام 1999 وبلغ معدل البطالة 11.7% في حين كانت النسبة الأعلى من معدل البطالة من نصيب من أتموا ما بين 1-6 سنوات تعليم خلال العام 2002 وبلغ معدل البطالة 37.9%، وعلى صعيد معدل البطالة بين الذكور في فلسطين فقد شهد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العام 1999 أدنى معدل للبطالة بين الذكور في فلسطين بين من أتموا 13 سنة دراسية فأكثر بواقع 8.8%، في حين شهد العام 2002 أعلى معدل للبطالة بين الذكور على مستوى فلسطين وكان في صفوف من أتموا ما بين 1-6 سنوات تعليم وبلغ معدل البطالة بينهم 41.3%، وعلى صعيد معدل البطالة بين الإناث في فلسطين فقد شهد العام 2011 أدنى معدل للبطالة بين الإناث في فلسطين وكان في صفوف من أتممن 1-6 سنوات تعليم بواقع 2.9%، في حين شهد العام 2012 أعلى معدل للبطالة في صفوف الإناث في فلسطين وكان بين من أتممن 13 سنة دراسية فأكثر بواقع 44.6%.

وعلى صعيد معدل البطالة حسب عدد السنوات الدراسة والجنس في الضفة الغربية فيلاحظ بأن أدنى معدل للبطالة لكلا الجنسين على مستوى الضفة الغربية كان بين الذين أمضوا ما بين 1 – 6 سنوات دراسية وذلك خلال العام 1999 حيث بلغ معدل البطالة 8.9%، في حين كان أعلى معدلات البطالة من نصيب من أتموا ما بين 7-9 سنوات تعليم خلال العام 2002 ب 34.7%،وعلى صعيد معدل البطالة بين الذكور على مستوى محافظات الضفة الغربية، فقد شهد العام 1999 أدنى معدلات البطالة وذلك لمن أتموا 13 سنة دراسية فأكثر بواقع 6.8% بينما شهد العام 2002 أعلى معدل للبطالة وذلك بين من أتموا ما بين 7-9 سنوات تعليم بواقع 36.4%، في حين شهد العام1999 أدنى معدل للبطالة بين الإناث في الضفة الغربية وذلك لمن أتممن ما بين 1- 6 سنوات دراسية بواقع 2.4%، بينما كان أعلى معدل للبطالة بينهن من نصيب من أتممن 13 سنة دراسية فأكثر ب 36.9% وذلك خلال العام 2012. (انظر الملحق رقم 13)

وفي قطاع غزة يلاحظ بأن أدنى معدل للبطالة لكلا الجنسين كان بين من أتموا ما بين 10- 12 سنة تعليم حيث بلغ 16.4% وذلك عام 1999، في حين كان أعلى معدل للبطالة لكلا الجنسين بين من أتموا ما بين 1- 6 سنوات تعليم ب 50.8% وكان ذلك في عام 2008 بينما يلاحظ بأن أدنى معدلات البطالة بين فئة الذكور كانت في صفوف من أتموا 13 سنة دراسية فأكثر خلال فترة الدراسة، وكان أدناها في عام 1999 وبلغ 12.8%، في حين شهد عام 2008 أعلى معدلات البطالة بين الذكور ب 52.5% وكان بين الذين أتموا ما بين 1-6 سنوات تعليم، وفيما يخص البطالة بين الإناث فقد شهد عام 2007 أدنى معدل للبطالة بين الإناث خلال فترة الدراسة ب 0.6% وكان في صفوف من أتممن ما بين 1-6 سنوات تعليم في حين كان أعلى معدل للبطالة بين الإناث في قطاع غزة خلال فترة الدراسة بين اللاتي أتممن 13 سنة دراسية فأكثر، وكان أعلاها في عام 2012، حيث بلغ معدل البطالة 56.9%.(انظر الملحق رقم 14)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت البيانات وجود علاقة طردية ما بين معدلات البطالة والمستويات التعليمية لدى الإناث، حيث نجد ارتفاع معدلات البطالة لدى الإناث من ذوات المستويات التعليمية الأعلى خلال فترة الدراسة مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى، ويعود ذلك إلى عدم مواءمة أغلبية التخصصات التي تتجه إليها الفتاة الفلسطينية واحتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، مما حد من قدرة سوق العمل الفلسطيني على توفير فرص عمل للفتيات الفلسطينيات، بينما ترتفع معدلات البطالة لدى الذكور من حملة الثانوية العامة للفترة 1996-2012 مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى، ويعزى ذلك إلى توفر العديد من خيارات فرص العمل للذكور في سوق العمل الفلسطيني، مقارنة بالخيارات المتوفرة من فرص العمل للفئة التعليمية الأعلى سواء من حيث نمط الأعمال التي يؤدونها، أو من حيث معدلات الأجور. (شيخ العيد، وبهدي، 2012، ص24)

4.5.4 البطالة حسب العمر والجنس

من خلال التسلسل الزمني لمعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1996-2012 يلاحظ بأن عام 1999 قد شهد أدنى معدلات البطالة في فلسطين، حيث بلغ معدل البطالة بين كلا الجنسين 5.9% وذلك بين من أتموا 55 سنة فأكثر، في حين تركزت أعلى معدلات البطالة طوال فترة الدراسة بين صفوف الفئة العمرية 15-24 سنة، ولكن أعلاها كان عام 2002 ب 42.6%، كما وشهد العام 1999 أدنى معدلات البطالة بين الذكور، وكان ذلك في صفوف الفئة العمرية 55 سنة فأكثر، حيث بلغ معدل البطالة 6.9%، في حين تركزت أعلى معدلات البطالة بين الذكور طوال فترة الدراسة في صفوف الفئة العمرية 15-24 سنة، ولكن أعلاها كان في عام 2002 ب 43.4%، وفيما يخص البطالة بين الإناث فقد شهد العام 2001 أدنى معدلات البطالة بينهن على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ معدل البطالة بينهن 0.6% وذلك في صفوف الفئة العمرية 55 سنة فأكثر، في حين تركزت أعلى معدلات البطالة بين الإناث على مستوى الأراضي الفلسطينية طوال فترة في صفوف الفئة العمرية 15-24 سنة، ولكن أعلاها كان في عام 2012 ب 62.2%. (انظر الملحق رقم 15)

كما يلاحظ بأن أدنى معدلات البطالة لكلا الجنسين على مستوى الضفة الغربية كانت في عام 1999 حيث بلغت 4.0%، وكانت في صفوف الفئة العمرية 55 سنة فأكثر، في حين تركزت أعلى معدلات البطالة لكلا الجنسين طوال فترة الدراسة في صفوف الفئة العمرية 15-24 سنة، ولكن أعلاها كان في عام 2002 ب 40.3%، وفيما يخص معدلات البطالة بين الذكور على مستوى الضفة الغربية، فقد شهد العام 1998 و1999 أدنى معدلاتها، وكانت في صفوف من أتموا 55 سنة فأكثر، وبلغت 4.7%، في حين تركزت أعلى معدلات البطالة في صفوف الذكور على مستوى الضفة الغربية طوال فترة الدراسة في صفوف الفئة العمرية 15-24 سنة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن أعلاها كان في عام 2002 وبلغ 41.8%، بينما شهد العام 2001 أدنى معدلات البطالة بين الإناث وكانت في صفوف من أتممن 55 سنة فأكثر، حيث بلغ معدل البطالة بينهن 0.3%، في حين تركزت أعلى معدلات البطالة بينهن في صفوف الفئة العمرية 15–24 سنة وذلك طوال فترة الدراسة، ولكن أعلاها كان في عام 212 ب 49.0%.(انظر الملحق رقم 16)

كما ويلاحظ بأن أدنى معدل للبطالة لكلا الجنسين في قطاع غزة كان في عام 2000 وبلغ 7.6% وكان في صفوف من أتموا 55 سنة فأكثر، في حين تركزت أعلى معدلات البطالة لكلا الجنسين طوال فترة الدراسة في صفوف الفئة العمرية 15–24 سنة، ولكن أعلاها كان في عام 2010 ب 63.4%، وفيما يخص معدل البطالة بين الذكور في قطاع غزة فقد شهد العام 2000 أدنى معدلات البطالة بين الذكور، حيث بلغ 10.1% وكان في صفوف من أتموا 55 سنة فأكثر، في حين تركزت أعلى معدلات البطالة بين الذكور في قطاع غزة طوال فترة الدراسة في صفوف الفئة العمرية 15–24 سنة ولكن أعلاها كان في عام 2010 ب 61.2%، وقد شهد عام 2007 أدنى معدل للبطالة بين الإناث في قطاع غزة وبلغ 0.6% وكان ذلك في صفوف من أتممن 55 سنة فأكثر، في حين تركزت أعلى معدلات البطالة بين الإناث طوال فترة الدراسة في صفوف الفئة العمرية 15–24 سنة ولكن أعلاها كان في عام 2012 ب 88.1%. (انظر الملحق رقم 17)

ويعزى ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الفئة العمرية (15–24) إلى خروج الكثير من الشباب من الجنسين إلى سوق العمل مبكراً لأسباب مختلفة، فالذكور يتجهون إلى سوق العمل لإعالة أسرهم لفقدان معيلهم، إما نتيجة الاستشهاد، أو الاعتقال، أو الإعاقة، أو الوفاة الطبيعية أما الفتاة غالباً فتتجه إما للزواج المبكر، أو لاستكمال دراستها الأكاديمية، أما معدلات العاطلين عن العمل من ذوي الفئة العمرية 25–34 فقد فاقت معدلاتها خلال فترة الدراسة عند الإناث مثيلاتها عند الذكور، ويعزى ذلك إلى أن الفتاة إما تتجه للزواج المبكر أو لاستكمال دراستها الأكاديمية، ومن ثم لا تجد فرص عمل، أو وجود فرص عمل محدودة تتناسب مع قدرات ومهارات الإناث، مما يزيد من معدلات البطالة لديهن في تلك الفئة العمرية، فيما نجد أن معدلات البطالة لدى الذكور منخفضة لدى تلك الفئة العمرية، ويعود ذلك إلى قدرة الذكور على الالتحاق بسوق العمل، حتى وإن كانت لا تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم ومهاراتهم أكثر من قدرة الإناث على الالتحاق بسوق العمل من جهة، وبخصوص معدلات البطالة لدى الفئة العمرية 35–55 عاماً فما فوق، نجد بأنها مرتفعة عند الذكور عنها عند الإناث، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الخبرات المتراكمة لدى الأفراد كلما ازدادت أعمارهم ومن ثم تزداد احتمالية الثبات والاستقرار في الوظائف، ونجد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك بأن الإناث أكثر استقراراً وثباتاً من الذكور في وظائفهم. (شيخ العيد، وبهدي، 2012، ص25-26)

5.5.4 البطالة حسب حالة اللجوء والجنس

من خلال التسلسل الزمني لمعدلات البطالة خلال الفترة 2007-2012 يلاحظ بأن أعلى معدلات البطالة على مستوى الأراضي الفلسطينية قد تركزت جميعها بين اللاجئين، ولكن أعلاها كان عام 2008، حيث بلغ معدل البطالة 29.6%، في حين كان أعلى معدل للبطالة بين المواطنين في عام 2011 وبلغ 18.0%، وفيما يخص معدل البطالة بين الذكور اللاجئين على مستوى الأراضي الفلسطينية شهد عام 2008 أعلى معدل للبطالة بينهم بواقع 29.6%، بينما كان أعلى معدل للبطالة بين صفوف الذكور المواطنين في عام 2008 وبلغ 24.2%. في حين شهد عام 2011 أدنى معدل بطالة بين الذكور اللاجئين بواقع 23.7% وكذلك بين الذكور المواطنين وبلغ 16.6%، في حين كان أعلى معدل للبطالة بين الإناث اللاجئات في عام 2012 بواقع 40.1%، وكذلك بين الإناث المواطنات وبلغ 28.2%. بينما كان أدنى معدل للبطالة بين الإناث اللاجئات في عام 2007 بواقع 24.1%، وكذلك شهد نفس العام أدنى معدل للبطالة بين الإناث المواطنات بواقع 15.8%. (انظر ملحق رقم 18)

وعلى مستوى الضفة الغربية كان أعلى معدل للبطالة بين الذكور اللاجئين في عام 2012، حيث بلغ 21.2%، في حين شهد عام 2010 أدنى معدل بطالة بينهم وبلغ 19.3%، في حين شهد عام 2008 أعلى معدل للبطالة بين الذكور المواطنين وبلغ 19.0%، بينما شهد عام 2011 أدنى معدل للبطالة بين الذكور المواطنين وبلغ 14.5%، بينما كان أعلى معدل للبطالة بين الإناث اللاجئات في عام 2012 وبلغ 28.3%، وكان أدنى معدل بطالة بينهن في عام 2007 وبلغ 16.8%، في حين شهد عام 2012 أعلى معدل للبطالة بين الإناث المواطنات وبلغ 24.3%، بينما شهد عام 2007 أدنى معدل للبطالة بين الإناث المواطنات وبلغ15.0%. (انظر ملحق رقم 18)

وعلى مستوى قطاع غزة كان أعلى معدل للبطالة بين الذكور اللاجئين في عام 2008 وبلغ 38.3%، في حين كان أدنى معدل بطالة بينهم في عام 2011 وبلغ 26.5%، بينما شهد عام 2008 أعلى معدل للبطالة بين الذكور المواطنين وبلغ 43.5%، في حين شهد عام 2011 أدنى معدل للبطالة بين الذكور المواطنين وبلغ 24.6%، بينما كان أعلى معدل للبطالة بين الإناث اللاجئات في عام 2012 وبلغ 49.5%، في حين كان أدنى معدل بطالة بينهن في عام 2007 وبلغ 32.3%، بينما شهد عام 2012 أعلى معدل للبطالة بين الإناث المواطنات بواقع 54.4%،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين شهد عام 2007 أدنى معدل للبطالة بين الإناث المواطنات بواقع 22.3%. (انظر ملحق رقم 18)

6.5.4 البطالة حسب التجمع السكاني والجنس

من خلال التسلسل الزمني لمعدلات البطالة الفترة 2007-2012، يلاحظ بأن أعلى معدلات للبطالة على مستوى فلسطين كانت جميعها في المخيمات، ولكن أعلاها كان في عام 2010، حيث بلغ معدل البطالة 30.4%، في حين أن أدنى معدلات البطالة على مستوى فلسطين خلال نفس الفترة كانت جميعها في الريف، ولكن أدناها كان في عام 2011، حيث بلغ معدل البطالة 17.0%.(انظر ملحق 19)

وعلى مستوى الضفة الغربية فقد كانت أعلى معدلات البطالة حسب التجمع السكاني في المخيمات لنفس الفترة باستثناء عام 2008 حيث كانت النسبة الأعلى في الريف وبلغت 21.1%، بينما كانت أدنى معدلات البطالة حسب التجمع السكاني موزعة بين الحضر بواقع 16.1% و16.4%، 16.2%، 18.5% لأعوام 2007، 2009، 2010، 2012 والمخيمات بواقع 16.5% عام 2008، والريف بواقع 16.3% عام 2011. وعلى مستوى قطاع غزة فقد كانت أعلى معدلات البطالة حسب التجمع السكاني في الريف بواقع 32.1%، 46.7%، 52.3%، 46.1% لأعوام 2007-2010 باستثناء عامي 2011 و2012 حيث كانت النسبة الأعلى في المخيمات وبلغت 29.9%، و33.3% على التوالي، في حين كانت أدنى معدلات البطالة في قطاع غزة من نصيب المخيمات بواقع 27.5%، 36.6%، 32.4%، 37.1% لأعوام 2007-2010 باستثناء عامي 2011، 2012 حيث كان أدنى معدل للبطالة حسب التجمع السكاني من نصيب الحضر وبلغ 28.4%، و30.5% على التوالي. (انظر ملحق 19)

6.4 سوق العمل في إسرائيل

عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967م إلى اتباع سياسات هدفت إلى إضعاف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، وعدم تمكينه من توفير فرص عمل كافية للقوى العاملة الفلسطينية، والتي كانت تنمو بمعدلات عالية، وذلك بسبب وجود نسبة عالية من السكان تصل إلى ما يقارب النصف في سن أقل من 15 سنة، عوضاً عن محاولات إسرائيل تهميش الاقتصاد الفلسطيني، وجعله تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد كان من أهم نتائج هذه السياسات تزايد اعتماد العمالة الفلسطينية على العمل في السوق الإسرائيلية. فقد ارتفعت نسبة العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي من 21.3% من حجم العمالة الفلسطينية عام 1970 إلى حوالي 74% منها في نهاية ثمانينات القرن الماضي، ومنذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 بدأ حجم القوة العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي بالتذبذب صعوداً وهبوطاً من فترة إلى أخرى، وفقاً للأوضاع السياسية. (أبو الشكر، 2006، ص55)

وكان يعمل في إسرائيل والمستوطنات قرابة 135.5 ألف عامل فلسطيني في أيلول 2000 ومع اندلاع انتفاضة الأقصى فقد السواد الأعظم من هؤلاء العمال عملهم، وبحلول نهاية عام 2002 أصدرت قوات الاحتلال 32 ألف تصريح عمل فقط، ولم يستفد من هذا الإجراء إلا قرابة نصف هذا العدد بسبب الإغلاق والحصار الذي حال دون وصول العمال إلى أماكن عملهم. (أبو الشكر، 2006، ص55)

جدول 4.4: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين في إسرائيل والمستوطنات حسب المنطقة، 1996-2012

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1996	14.1	16.6	8.1
1997	17.1	19.5	11.0
1998	21.7	24.0	16.2
1999	22.9	25.9	15.7
2000	18.8	21.4	12.6
2001	12.5	16.4	1.8
2002	9.3	12.0	2.5
2003	8.7	11.2	3.1
2004	8.0	10.7	1.1
2005	9.3	12.9	0.4
2006	8.6	11.7	0.0
2007	8.9	12.5	0.0
2008	10.1	13.8	0.0
2009	10.2	13.9	0.0
2010	10.5	14.2	0.0
2011	10.0	14.0	0.0
2012	9.7	13.8	0.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2012، ص81-ص84.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من خلال الجدول السابق تناقص أعداد العمال الفلسطينية داخل الخط الأخضر بصورة مستمرة ومضطردة، وهذا يشير إلى وجود سياسة إسرائيلية تهدف إلى الاستغناء عن العمالة الفلسطينية نهائياً، والانفصال الاقتصادي عن الأراضي الفلسطينية، إذ أنه وعلى الرغم من وجود طلب كبير على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، وتحقيق الاقتصاد الإسرائيلي مكاسب اقتصادية كبيرة، تتمثل في انخفاض تكلفة هذه العمالة بالمقارنة مع نظريتها من العمالة الإسرائيلية، وأيضاً بالمقارنة مع العمالة الأجنبية التي تستوردها إسرائيل من دول شرق آسيا لإحلالها محل العمالة الفلسطينية، إضافة إلى إن إسرائيل تحقق منافع عديدة من وجود العمالة الفلسطينية لديها، من أهمها، أنها تدفع أجور العمال الفلسطينيين بالعملة المحلية، أي أنها لا تتكلف أي عملات أجنبية تؤدي إلى نقص احتياطي العملات المحلية لديها، كما أن الأجور التي تحصل عليها العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي يعاد ضخها إلى الاقتصاد الإسرائيلي على شكل طلب على السلع والخدمات الإسرائيلية، أي أنها تشكل جزء من الطلب الكلي الداخلي الإسرائيلي. (أبو الشكر، 2006، ص70)

إلا أن إسرائيل في سبيل تحقيق سياساتها الأمنية والاستيطانية، لا تحتكم إلى حسابات المنافع والتكاليف الاقتصادية عندما تتعارض مع هذه السياسات، لذلك لا يمكن التعويل على سوق العمل الإسرائيلي كأحد أهم ثاني سوق للعمالة الفلسطينية، ولذلك لابد من بلورة سياسات لتشغيل العمالة الفلسطينية التي فقدت أو ستفقد أماكن عملها في سوق العمل الإسرائيلي، وإلا فإن معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية سترتفع بشكل كبير، بحيث يصعب السيطرة عليها في المستقبل. (أبو الشكر، 2006، ص71)

حيث أنه واستناداً إلى إحدى الدراسات، فقد تبين بأن القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني في ظل ظروف هيكليته الحالية تصل إلى 85% في الضفة الغربية، و52% في قطاع غزة، وهذا يعني بأنه من بين كل 100 عامل جديد في الضفة الغربية يتم استيعاب 85 منهم والباقي ينضم إلى جيش العاطلين عن العمل، أما في قطاع غزة فإنه من بين كل 100 عامل جديد يتم استيعاب 52 عامل فقط، وبالباقي ينضم إلى صفوف العاطلين عن العمل. (أبو الشكر، 2006، ص72)

لقد اتبع الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة بين أعوام 1968 و2000 استراتيجية تنموية، اتسمت بتصدير الأيدي العاملة بدلاً من تصدير السلع، وذلك للتخفيف من مشكلة البطالة المرتفعة، ففي يونيو 2000 عمل ما بين 21 – 22% من مجموع الأيدي العاملة الفلسطينية في إسرائيل، وبصفة أساسية في وظائف إنشائية وزراعية تتطلب مهارات متدنية المستوى.(فارس، 2005، ص44) وكانت تحويلات هذه الفئة تشكل مصدراً مهماً للدخل، تعدت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبته في بعض السنوات 16% من الدخل القومي الفلسطيني، ولكن مع تراجع أعداد هذه الفئة، أخذت أهمية تعويضاتهم بالتراجع إلى ما دون 9% من الدخل القومي الإجمالي لعام 2008.(سلطة النقد، التقرير السنوي الرابع عشر، 2009، ص45) ويعود ذلك إلى تراجع عدد العمال من 135 ألف عامل إلى 75 ألف عامل أي ما نسبته 22.9% إلى 11.5% من إجمالي العمالة الفلسطينية جميعهم من الضفة الغربية بين 1999 إلى 2008. (سميرات، 2011، ص31) وقد أظهرت انتفاضة الأقصى مدى هشاشة الاستراتيجية التنموية التي اعتمدت اعتماداً كبيراً على تصدير الأيدي العاملة إلى إسرائيل.

كما أن التزايد أو التناقص في أعداد هذه الفئة لا يرتبط بالسلطة الفلسطينية، فهو خارج عن سيطرتها، ويعتمد على الإجراءات والقيود الإسرائيلية، الأمر الذي يحد من فعالية هذه السياسة تجاه التخفيف من مشكلة البطالة المستفحلة في الاقتصاد الفلسطيني، وعدا عن كون التراجع في أعداد هذه الفئة يتسبب بشكل مباشر في تراجع الدخل القومي، فإنه يزيد أيضاً من حدة البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية. (سلطة النقد، التقرير السنوي الرابع عشر، 2009، ص45)

وقد أدت السياسة الإسرائيلية إلى جذب العمالة الفلسطينية وفق حاجتها، حيث تأثرت نسبة العمالة بالطلب الإسرائيلي وليس بالعرض الإسرائيلي، حيث عمل 6.1% من العمال الفلسطينيين في إسرائيل عام 1969 و34.9% في عام 1979 و36.2% في عام 1989 وحوالي 20% في عام 1999 و9.3% في عام 2009. (سميرات، 2011، ص31)

وفيما يتعلق بسياسة الإغلاق، فإن نسبة العاطلين عن العمل الذين كانوا يعملون في إسرائيل من الضفة الغربية تكاد تكون ضعف مثيلتها من قطاع غزة، ولعل ذلك يرجع لكون العمالة من قطاع غزة في إسرائيل تحمل طابع التنظيم أكثر من الضفة الغربية، بسبب عدم إمكانية تجاوز الحواجز والوصول إلى إسرائيل من قطاع غزة بسبب محدودية عدد المنافذ إلى إسرائيل من غزة، والتشدد الأمني المفروض على ذلك، على العكس من الضفة الغربية التي تكثر فيها نقاط التنقل ما بين الضفة الغربية وإسرائيل سواء بتصريح أو بدون تصريح، مما يقلل من عملية التنظيم والضبط لهذا النوع من العمالة، وهذا يؤدي إلى كثرة التنقل بين الأعمال المختلفة، بالإضافة إلى عدم توفر امتيازات العمل وحقوقه لأولئك العمال غير الحاملين لتصاريح عمل صادرة عن سلطات الاحتلال، وهذا يؤدي إلى كثرة التبدل في العمال وتغييرهم من قبل رب العمل الإسرائيلي. (شبانة، والبرغوثي، 1999، ص9)

7.4 دور القطاع الخاص الفلسطيني في توليد فرص عمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثبت القطاع الخاص في العديد من الدول، وعلى مدى سنوات طويلة فعاليته كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، نظراً لما يتمتع به من مزايا خاصة في المجال التجاري الداخلي والخارجي على حد سواء، وخلال السنوات الماضية استندت السياسة الاقتصادية العامة في الأراضي الفلسطينية كغيرها من الدول على هذا القطاع في سبيل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وإنعاشه، غير أن التجربة الفلسطينية في هذا المجال لم تحقق النتائج المرجوة نظراً لتأثرها بالعديد من الصدمات الخارجة عن سيطرة وتحكم القطاع الخاص أو السلطة الفلسطينية.

ويستند الدور الريادي للقطاع الخاص في مجال النمو والتنمية الاقتصادية على مبدأ حرية الحركة والعبور، في حين أن واقع الحال في الأراضي الفلسطينية يشير إلى أن الفترات الماضية شهدت مزيداً من التشدد في القيود المفروضة على حرية الحركة والعبور من قبل قوات الاحتلال نتج عنها تراجع ملحوظ في النشاط الاقتصادي، أدى إلى تردي واضح في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، كما يشير هذا الواقع إلى أن هذه القيود تسير باتجاه التشدد وليس التخفيف الأمر الذي يهدد بدفع عجلة الاقتصاد نحو مزيد من الركود ولفترة قد لا تكون محدودة. (سلطة النقد، التقرير السنوي الرابع عشر، 2009، ص24)

ويشكل القطاع الخاص أساساً مهماً في حل مشكلة البطالة، وتشكل الضغوط المتواصلة من العمال والوزارات على أرباب العمل من أجل تحصيل المزيد من الحقوق العمالية، وانتزاع الأموال والتنازلات من المنتجين أمراً ضاراً بالعلاقة بين أطراف الانتاج، مما قد يؤذي الاقتصاد ويضر بالحركة العمالية، فالضغوط وتحميل القطاع الخاص مسؤوليات ومطالبته بأداء أدوار لا طاقة له بها قد تسفر هذه الضغوط الهادفة إلى حماية العامل إلى عكس المتوخى منها بخسارة العامل أو الموظف لمكتسباته وربما وظيفته، فضلاً عن إمكانية إغلاق المنشآت خصوصاً في ظل ظروف الشعب الفلسطيني منذ انتفاضة الأقصى. (مركز حقوق المواطن، 2003، ص48)

ومن المعروف أن القطاع الخاص الفلسطيني يعاني منذ الاحتلال الإسرائيلي من السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تدميره، والعمل على دمجه وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال منعه من حرية الاستيراد والتصدير، وعدم إعطاءه الرخص اللازمة للعملية الاقتصادية، ومصادرة الأراضي والمياه واستغلال العمالة الفلسطينية الرخيصة، ومع قدوم السلطة الفلسطينية في عام 1994 أصبح هناك أملاً في إعادة الانتعاش للقطاع الخاص، حيث ازدادت المساعدات الخارجية الموجهة للقطاع الخاص، وأصبح هناك تحسن في الفرص الاستثمارية نتيجة لقانون الاستثمار، والاتفاقيات الثنائية التي عقدت مع عدد من الدول، مما ساعد القطاع الخاص على العودة إلى النهوض من جديد، إلا أنه سرعان ما عاد إلى الانهيار مع اندلاع انتفاضة الأقصى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام 2000، حيث عمل الاحتلال الإسرائيلي على تدمير القطاع الخاص وفرض حصاراً مشدداً على حركة القطاع الخاص. (عودة، 2013، ص2) وقد عكس الاعتماد المستمر على الاقتصاد الإسرائيلي في استيعاب الفائض من القوى العاملة الفلسطينية مدى التراجع في القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني خلال العقود الأربعة الماضية، إذ كان يتم استيعاب 35% من القوى العاملة من الضفة الغربية في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة من 1980–1993، وقد وصلت هذه النسبة إلى 40% في قطاع غزة خلال الفترة نفسها.

وتدل المؤشرات إلى أن ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني كانت تتمثل في عدم القدرة على خلق فرص عمل للداخلين الجدد إلى القوى العاملة بشكل عام، وإلى عدم مواءمة العمالة الماهرة والمتعلمة مع الشواغر المتوفرة في القطاعات المحلية، ونتيجة لذلك فقد تنامت ظاهرة البطالة في أعداد الخريجين الداخلين إلى سوق العمل، ولتفادي فترة الانتظار المفروضة على الخريجين من موعد تخرجهم وحتى حصولهم على وظائف في القطاعات المحلية، فإن العديد منهم كان يحصل على فرص عمل في الاقتصاد الإسرائيلي. (الجعفري، 2006، ص77)

وقد كان ارتفاع الأجور المدفوعة للعمالة الفلسطينية في إسرائيل مقارنة بتلك السائدة في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى حرية الحركة اليومية للعمالة الفلسطينية إلى القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، من أهم أسباب زيادة الاعتماد على السوق الإسرائيلية في استيعاب الفائض من القوى العاملة الفلسطينية. بالمقابل، فإن التأثير الضعيف للأجور السائدة في القطاعين العام والخاص على زيادة معدلات الاستخدام في الضفة الغربية وقطاع غزة كان وراء انخفاض الطلب على العمالة الفلسطينية في السوق المحلية، ومن جهة أخرى، فإن القطاع العام الفلسطيني يعاني من البطالة المقنعة، والإنتاجية المتدنية، والأجور المنخفضة التي تستحوذ على أكثر من 80% من النفقات الجارية لموازنة السلطة الفلسطينية، ولذلك فإن القدرة الاستيعابية للقطاع العام ستبقى محدودة للغاية. (الجعفري، 2006، ص78)

وبالرغم من أهمية القطاع الخاص في توفير فرص عمل، إلا أن قدرته تبقى رهينةً بالتطورات السياسية، وما يرافقها من تغيير في البيئة الاستثمارية، كما أنها مرتبطة بقدرته على خلق ميزة تنافسية محلية وخارجية، وهذه الأمور لا تتوفر للقطاع الخاص الفلسطيني. (مكحول، 2006، ص49)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 5.4: عدد العاملين في القطاع الخاص خلال الفترة من 1996-2011

السنة	عدد العاملين (بالألف)
1996	303732
1997	345358
1998	400221
1999	422772
2000	371400
2001	325585
2002	320825
2003	399312
2004	402747
2005	431024
2006	423522
2007	455544
2008	425079
2009	463182
2010	487320
2011	586576

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقارير من 1996-2011

من خلال الجدول السابق يري الباحث بأن للقطاع الخاص الفلسطيني دور مهم في التنمية الاقتصادية، وذلك لما له من دور كبير في استيعاب عدد من القوى العاملة، مما يعمل على التخفيف من حدة مشكلة البطالة، والحد كذلك من مشكلة الفقر، واللتان تعتبران من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في أي دولة من دول العالم، إلا أن قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل تبقى رهينة للتطورات السياسية، إضافة إلى ارتباطها بقدرة القطاع الخاص على خلق ميزة تنافسية محلية وخارجية.

8.4 دور القطاع العام في توليد فرص العمل

إن الاعتماد على القطاع العام في تحريك عجلة النمو الاقتصادي يتعارض مع التوجه الاقتصادي العام القائم على أساس الدور الريادي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنه لا يمكن للقطاع العام الاستمرار طويلاً في لعب دور المحفز، نظراً لمحدودية إمكانياته المالية الذاتية التي تدفع بالتالي نحو مزيد من الاعتماد على الدول المانحة. (سلطة النقد، التقرير السنوي الرابع عشر، 2009، ص25)

ورغم أن التوجه العام للسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية كان يركز على الدور الريادي للقطاع الخاص في تحقيق النمو ومحاربة البطالة والفقر إلا أن البيئة الاقتصادية والأوضاع الصعبة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني في تلك السنوات دفعت القطاع الحكومي ليكون بمثابة جهة التوظيف الأخيرة، فكان العمل في هذا القطاع يمثل أهم البدائل القليلة المتاحة للحد من البطالة والفقر، الأمر الذي أدى إلى تزايد مستمر في أعداد العاملين في القطاع الحكومي. (سلطة النقد، التقرير السنوي الرابع عشر، 2009، ص37)

ويعتبر تنامي موظفي القطاع العام من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم استقرار الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، فقد بدأ الرصد الفعلي لعدد الموظفين عام 1996، وبلغ في حينه 75.4 ألف موظف (37 ألف موظف مدني، 38.4 ألف موظف عسكري)، ثم تزايدت أعداد الموظفين بشكل دراماتيكي في الأعوام اللاحقة بمتوسط زيادة بلغ 12.4% سنوياً ليبلغ عدد موظفي القطاع العام في نهاية عام 2000 حوالي 115 ألف موظف (62 ألف موظف مدني، 35 ألف موظف عسكري) وقد شكلت رواتب العاملين خلال تلك الفترة نحو 38% من إجمالي الإنفاق العام (ماس، 2001، ص2)، وعلى الرغم من ذلك فقد قامت السلطة الفلسطينية بتوظيف نحو 30 ألف موظف منذ نهاية عام 2005، تحت العديد من الدوافع والمبررات المختلفة للتوظيف وأهمها: المستويات العالية من البطالة، والضغط السكاني لخلق فرص عمل جديدة، وتوقف العمال الفلسطينيين عن العمل في إسرائيل، إضافة للاعتبارات السياسية والحزبية. (رجب، والفرا، 2009، ص62)

وقد أكدت إحدى الدراسات على أن سياسة التعيين في مناطق السلطة تعتمد على أسس غير موضوعية، وبعيدة عن المهنية خاصة في نهاية عام 2006، ففي نفس الفترة المشار إليها تم توظيف 29325 موظف منهم 4327 على الكادر المدني و 24998 على الكادر العسكري، ويشكل هذا العدد 4.0% تقريباً من مجموع العاملين لعام 2006، وفي دراسة أخرى توصلت إلى أن الوزارات الفلسطينية لا تقوم باتباع سياسات اختيار وتشغيل فعالة قائمة على أسس ومعايير سليمة تنظم عملية التشغيل في الوظائف الإدارية، بالإضافة إلى تدخل كثير من العوامل غير الموضوعية في عملية التوظيف مثل: تزكية المسئول الأول للاعتبارات السياسية والعسكرية إضافة إلى الاعتبارات الشخصية، وتوصيات الإدارة العليا. (رجب، والفرا، 2009، ص62)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كان عدد موظفي السلطة الفلسطينية 165 ألف موظف عندما شكلت حركة حماس الحكومة الفلسطينية في مارس سنة 2006، إلا أن عدد الموظفين ارتفع إلى 175 ألف خلال عام، أي بزيادة قدرها 10 آلاف موظف خلال هذه الفترة القصيرة، ولهذا انتقد البنك الدولي الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، مؤكداً أنها اتبعت نفس منهجية الحكومات السابقة بشأن سياسة التشغيل وتضخيم القطاع العام دون وجود أساس اقتصادي يبرر ذلك، ورغم أن التعيينات في الوظيفة العامة يفترض أن تخضع لرقابة القضاء والمجلس التشريعي، إلا أن كلاهما لم يمارس دوره في مجال إيقاف تعيينات مخالفة للقانون، ويرجع ذلك لعزوف المتضررين من اللجوء إلى القضاء، وجهلهم بحقوقهم، وخوفاً من عدم إنصافهم قضائياً. (رجب، والفرا، 2009، ص63)

1.8.4 سياسات التشغيل في المرحلة اللاحقة لأحداث يونيو 2007

فرضت الأحداث التي جرت في قطاع غزة في يونيو 2007 حالة انقسام وقطيعة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أسفر عنها وجود حكومتين منفصلتين إحداهما في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة، وأصبح لكل حكومة ممارساتها وسياساتها الخاصة بها، والتي يصعب تطبيقها في الجهة الأخرى، وقد انشق ديوان الموظفين العام في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية، وأصبح لكل منهما سياساته واختصاصاته واهتماماته التي تسري في نطاق المنطقة المتواجد بها في ظل تعاون محدود للغاية. (رجب، والفرا، 2009، ص64)

فقد أدى الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حدوث تغيير جذري في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن تشرذم الجغرافيا والحصار الإسرائيلي أديا إلى زيادة اعتماد الناتج المحلي على المصروفات الحكومية المعتمدة على المساعدات الدولية، وفي ذات الوقت تراجع أداء القطاع الخاص في قطاع غزة إلى أدنى المستويات، وأغلقت أكثر من 3000 منشأة تجارية وصناعية أبوابها، إضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة في قطاع غزة بسبب الحصار، ولذلك فقد باشر ديوان الموظفين العام في قطاع غزة باتباع عدد من السياسات التشغيلية بغرض تلبية احتياجات الوزارات والمؤسسات العامة، وبخاصة وزارتي التربية والتعليم العالي والصحة، وذلك بعد استنكاف عدد كبير من الموظفين في القطاع الحكومي المدني عن العمل والذين بلغ عددهم 19503 موظف، وتمثل ذلك في ملء الوظائف الشاغرة الملحة بشكل تدريجي، ثم العمل على دراسة الاحتياجات الفعلية لمختلف الوظائف من مختلف التخصصات على ضوء حالة الاستنكاف المشار إليها. (رجب، والفرا، 2009، ص65)

وفي عام 2008 لجأت الحكومة إلى الاعتماد على القطاع العام بدلاً من القطاع الخاص لإعادة بث الحياة إلى الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال تنفيذ سياسة تحفيز الطلب المحلي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما أدى إلى إحداث نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2% مقارنة مع نمو سالب بنحو 1.2% عام 2007. (سلطة النقد، التقرير السنوي الرابع عشر، 2009، ص23)

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الذين تم تعيينهم منذ يونيو 2007 وحتى نهاية عام 2012 في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حوالي 50 ألف موظف مدني وعسكري في قطاع غزة.

2.8.4 البطالة المقنعة في القطاع العام الفلسطيني

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 14 يونيو 2007 أصدرت الرئاسة الفلسطينية والحكومة في الضفة الغربية تعميمات إلى الموظفين في قطاع غزة تقضي بعدم الذهاب إلى أماكن عملهم، والجلوس في منازلهم، باستثناء بعض الوزارات والمؤسسات التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة، مثل الصحة والتعليم، والمحافظات، والجهاز المركزي للإحصاء وقد أدى ذلك إلى أن السلطة في رام الله أخذت تدفع الرواتب لمن يجلس في بيته، وتوقف الرواتب عمن يذهب إلى مكان عمله، إلا ضمن الاستثناءات التي حددتها، وحسب إحصائية للمجلس الاقتصادي الفلسطيني(بكدار) الذي يتبع السلطة في رام الله، فإن عدد موظفي قطاع غزة يبلغ 78 ألف منهم 31350 عسكري و45650 مدني، وأن عدد الذين يذهبون إلى أعمالهم من بين هؤلاء بلغ 17750 موظف بنسبة 22.7% ، منهم 12300 موظف في وزارة التربية والتعليم، و5000 في وزارة الصحة، وتمثل الأجور والرواتب المدفوعة للموظفين على رأس أعمالهم نسبة 14.2% من إجمالي الأجور والرواتب التي تدفع لموظفي السلطة في قطاع غزة، أي أن نحو86% من إجمالي الرواتب المخصصة لموظفي قطاع غزة تدفعها السلطة في رام الله إلى الموظفين الجالسين في بيوتهم ممن التزموا أو اضطروا للالتزام بقراراتها، وهو ما يساوي 386 مليون دولار يتم دفعها دون أي مردود إنتاجي أو خدماتي، إضافة إلى ذلك فقد قامت السلطة في رام الله بقطع رواتب الموظفين الذين قاموا بالالتزام بالدوام الرسمي، حيث قامت الحكومة في رام الله بقطع رواتب حوالي 7000 موظف التزموا بأماكن عملهم في مختلف الوزارات والمؤسسات.(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، 2009، ص27)

وقد أدت سياسة الرئاسة والحكومة في رام الله إلى إضعاف القطاع الحكومي في قطاع غزة، وإلى توظيفه سياسياً في عملية الصراع بين فتح وحماس، وإلى إيجاد بطالة مقنعة من نوع جديد، كما كشفت حالة من التناقض والارتباك الفلسطيني في تعريف السلوك الوطني، حين يصبح عمل الفلسطينيين في المؤسسات الإسرائيلية أمراً عادياً، والعمل في المؤسسات الفلسطينية التي تخدم المواطن الفلسطيني عملاً يعاقب عليه، بل ويتم مكافأة من يجلس في بيته ولا يذهب إلى مكان عمله، إلا أن الحكومة في قطاع غزة قد تمكنت من التكيف مع هذا الوضع، فقامت بالإعلان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن حاجتها لعدد من الوظائف من خلال ديوان الموظفين العام، وقامت بتغطية الحد الأدنى من الوظائف، وملأت العديد من الشواغر بمن يؤيد خطها السياسي، أو يتوافق مع برنامجها، أو يتقبل العمل في ظل الوضع القائم في القطاع.(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، 2009، ص28)

9.4 خصائص البطالة في فلسطين

من خلال ما تقدم، نستطيع أن نوجز أهم خصائص البطالة في فلسطين بما يلي:

1. المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي يبلغ من هم دون 15 سنة فأكثر حوالي 47% من عدد السكان، وقد بلغت نسبة الإعالة أكثر من 6.5%
2. تتركز نسبة البطالة بين الشباب في سن 15–29 سنة، حيث يشكلون أكثر من نصف العاطلين عن العمل، مما يوحي بأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل.
3. أسباب البطالة في فلسطين ترجع بشكل أساسي إلى ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توليد فرص عمل، نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي، وعلاقات التبعية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في خنق الاقتصاد الفلسطيني من خلال سياسات الحصار، والإغلاق، والسيطرة على المعابر، وتقطيع أوصال الوطن، مما أدى إلى تراجع كل مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي تراجع مجمل النشاط الاقتصادي، وكذلك البنية الاقتصادية المناسبة لإحداث التنمية المطلوبة الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد الفلسطيني. (مقداد، وآخرون، 2006، ص413)
4. حدة مشكلة البطالة في قطاع غزة تعود بشكل أساسي إلى ضعف النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، نتيجة فقره في الموارد الطبيعية، وارتفاع كثافته السكانية، ومحدودية أراضيه وسياسة الاحتلال الإسرائيلي في خنق اقتصاد القطاع من خلال تحكمه في جميع منافذ القطاع.
5. معدل البطالة في قطاع غزة هي أعلى مما هي عليه في الضفة الغربية، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف الظروف الاقتصادية بين المنطقتين.
6. البطالة في فلسطين متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور، حيث يوجد فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة لدى الذكور بشكل لافت مقابل انخفاضها لدى الإناث.

10.4 الأسباب الرئيسية لمشكلة البطالة في فلسطين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر، حسب تكوينه الديموغرافي، وحسب النظامين الاقتصادي والسياسي السائدين فيه، إلا أن هناك أسباباً عامة تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها في المجتمعات، وتتعدد وتتباين الأسباب المتعلقة بحدوث وتفاقم ظاهرة البطالة في فلسطين، من فترة إلى أخرى، إلا أنه يمكن إجمالها في الآتي: (لبد، 2010، ص3)

1. سياسات الاحتلال الإسرائيلي، من الحصار الشامل، والإغلاقات المستمرة، والاستهداف المتعمد للبنية الاقتصادية الفلسطينية، مما أدى إلى تدهور قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الأيدي العاملة، حيث تتحكم إسرائيل بجميع المعابر الحدودية.
2. تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والتي انعكست على مجمل الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وبالذات على قطاع العمالة، حيث كان سوق العمل الإسرائيلي يستوعب حوالي 25% من الأيدي العاملة الفلسطينية قبل انتفاضة الأقصى.
3. الزيادة الطبيعية في معدلات النمو السكاني، التي تؤدي إلى تدفق الأيدي العاملة بمعدلات تفوق حاجة السوق المحلي في ظل الوضع الطبيعي، وذلك لمحدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة المتدفقة سنوياً إلى السوق المحلي.
4. عدم مواءمة البرامج التعليمية الفلسطينية مع احتياجات سوق العمل، نتيجة غياب التخطيط والتنسيق على مستوى الوطن.
5. تضخم الجهاز الوظيفي الحكومي، وعدم قدرته على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة.
6. الدمار الذي أصاب القطاع الخاص، نتيجة سياسات وممارسات الاحتلال، وعدم التشجيع الكافي له من قبل السلطة الفلسطينية، والدول المانحة.
7. الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، مما يؤدي إلى وجود بطالة قسرية عند حدوث أي ظرف في أي قطاع، وبالتالي التأثير سلباً على القطاعات الأخرى.
8. الفصل القسري لقطاع غزة عن الضفة الغربية، ووقف حركة التبادل التجاري بينهما.
9. منع الأيدي العاملة الفلسطينية من العمل داخل المناطق المحتلة عام 1948.

11.4 سبل مواجهة مشكلة البطالة في فلسطين

من خلال عرضنا السابق لواقع مشكلة البطالة في فلسطين، اتضح أن الاقتصاد الفلسطيني لا يمتلك مقومات النمو التي تؤهله للتغلب على مشكلة البطالة في الأمد البعيد، ومن الواضح أن مشكلة البطالة على الأمد البعيد قد نشأت وتكرست بسبب التشوهات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني أثناء فترة الاحتلال من 1967-1993، ولم تساهم سياسات السلطة الفلسطينية في التخلص من تلك التشوهات خلال فترة الانتقالية من 1994-2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال ما سبق، فإن استراتيجية التشغيل المناسبة لابد أن تأخذ بعين الاعتبار تلك الخصوصية للاقتصاد الفلسطيني من جانب، ومحدودية الخيارات المتاحة لإعادة إنعاشه في ظل استمرار الاحتلال على أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية، وسيطرته على مقدرات وآليات تنميته من جانب آخر.

إن وضع استراتيجية مناسبة للتشغيل تتجاوب مع الظروف غير الطبيعية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني أصبح ضرورة لمواجهة أزمتي البطالة والفقر اللتان يعاني منهما الجزء الأكبر من المجتمع الفلسطيني، وفي هذا المجال لابد أن يكون واضحاً أن أي برنامج أو خطة يجب أن تنقسم إلى قسمين:

1. في الأجل المتوسط والطويل.
2. في الأجل القصير.

أولاً: في الأجل المتوسط والطويل

لابد أن تهدف استراتيجية التشغيل في الأجل المتوسط والطويل بشكل أساسي إلى إعادة بناء وإنعاش وتنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال رؤية تنموية، أو برنامج تنموي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية من جانب، والاعتبارات الإقليمية والدولية من جانب آخر، وبالتالي فإنه يصعب الحديث عن رؤية تنموية أو برنامج تنموي في ظل الهيمنة الإسرائيلية على كل مقومات الاقتصاد الفلسطيني، وما يرافق تلك الهيمنة من سياسات الحصار والإغلاق وتقطيع أوصال الوطن، وتدمير كل أوجه النشاط الاقتصادي بشكل ممنهج. (مقداد، وآخرون، 2006، ص417)

وفي هذا السياق لابد من التأكيد على ما يلي:

1. مراجعة خطط التنمية المتزاحمة خاصة فيما يتعلق بالبرامج الخاصة بتوفير فرص عمل ودعم القطاع الخاص والبنية التحتية والبرامج ذات البعد الاجتماعي، بحيث يتم بناءها على أساس الأولويات الفلسطينية وتنطلق من الواقع والاحتياج الفلسطيني.
2. إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المتعلقة بالاستيراد، بحيث يتم تشجيع استيراد المواد الخام، وفرض القيود على استيراد السلع المصنعة التي يمكن إنتاجها في فلسطينوفق ما يسمى بسياسة إحلال الواردات، وتفعيل دور دائرة المواصفات والجودة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بشروط الواردات.
3. تشجيع الأعمال والصناعات الصغيرة وخاصة المرتبطة بالتكنولوجيا، وتشجيع حاضنات الأعمال، ووضع الخطط للتدريب المهني والفني المناسب، والتغلب على فساد البيئة الاستثمارية سواء من الناحية القانونية أو الأمنية أو الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. العمل على إيجاد التمويل اللازم لبناء المناطق الصناعية لما لها من دور هام في دعم وتطوير القطاع الصناعي الذي يعول عليه في زيادة فرص العمل والتشغيل.
5. إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل لتجاوز السلبيات سواء في بنود الاتفاقية أو فيما يتعلق بتطبيقاتها. (مقداد، وآخرون، 2006، ص419)

ثانياً: في الأجل القصير

إن مشكلة البطالة في فلسطين ترجع بشكل أساسي لسياسات الاحتلال التعسفية، وفي هذا السياق لابد من التأكيد على:

1. دراسة وتقييم جميع فرص العمل، والوظائف المتاحة في القطاع العام، والمنظمات غير الحكومية من جهة، وعدد الموظفين الذين يشغلونها من جهة أخري، وإزالة أي مظاهر للوظائف الوهمية.
2. إعادة تقييم كل برامج التشغيل، والتي تقوم بها أطراف متعددة، وذلك من خلال زيادة التنسيق بينها، والعمل على تحويل برامج التشغيل الإغاثي إلى برامج تشغيل تنموية بالتنسيق مع القطاع الخاص.
3. تطوير برنامج واسع لتنسيق المعلومات والبيانات المتعلقة بتحركات القوى العاملة، ومعرفة احتياجات سوق العمل، وبالتالي العمل على تأهيل العاطلين عن العمل وفقاً لاحتياجات سوق العمل الفعلية.
4. استكمال القوانين والتشريعات المختلفة، التي تهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري الضروري لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية إلى الأراضي الفلسطينية.
5. دعم وتنمية سوق العمل المحلي لاستيعاب النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل. (مقداد، وآخرون، 2006، ص420)
6. ضرورة استمرار المساعدات الطارئة والإغاثية التي تقدمها الحكومة للأسر الفقيرة والمتضررة، لأن عدم انتظام دفع هذه المخصصات وانقطاعها نهائياً في بعض الأحيان أدى إلى زيادة إفقار الأسر الفلسطينية وخاصة الفقيرة منها. (أبو ناهية، 2010، ص25)
7. وضع ضوابط لمنع ازدواجية الوظائف، بحيث لا يجمع الموظف الحكومي وظيفة أخرى بجانب وظيفته، وتحدد الوظائف التي يمكن استثناؤها.
8. تقليص عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحكومية المدنية والعسكرية، وتشجيع التقاعد المبكر مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة لبعض التخصصات النادرة.
9. توعية المواطنين تجاه التكافل الاجتماعي، وتنظيم جمع وتوظيف أموال الزكاة بما يساهم في تمويل مشاريع تهدف إلى خلق فرص عمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الرابع

أصبحت معدلات البطالة المرتفعة سمة من سمات الاقتصاد الفلسطيني الذي يتميز بتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، واعتماده الكبير على المساعدات الخارجية، وتعتبر مشكلة البطالة في فلسطين مشكلة مزمنة، حيث لم تنجح السياسات والبرامج التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية من التخفيف من حدتها، كما أن القطاع الخاص لم يتمكن من امتصاص جزء معقول من فائض العمالة نتيجة قيود الاحتلال، وإجراءات الحصار التي تمارسها إسرائيل ضد الأراضي الفلسطينية.

ويتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تميزه عن باقي اقتصاديات الدول المجاورة، حيث تأثر تطوره بالسياسات والممارسات الإسرائيلية التي أعقبت احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، ولذلك لم يلق سوق العمل الفلسطيني أي اهتمام أو تطوير منذ الاحتلال الإسرائيلي، وحتى تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994م، وارتبطت العمالة الفلسطينية بشكل شبه كامل بسوق العمل الإسرائيلي وذلك حتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، حيث يتميز سوق العمل الفلسطيني بارتفاع معدلات نمو عرض العمل بوتيرة أسرع من نمو الطلب عليه.

وقد شهدت معدلات البطالة في فلسطين تذبذباً في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة وتعتبر معدلات البطالة في قطاع غزة مرتفعة أعلى منها في الضفة الغربية، لأن قدرة اقتصاد الضفة الغربية على استيعاب العمالة أكبر منه في قطاع غزة، عكس قطاع غزة الذي يمتاز بصغر سوقه وصعوبة التواصل معل العالم الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الدراسة القياسية

1.5 مقدمة

2.5 منهجية القياس والنموذج القياسي

3.5 التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج

4.5 اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.5 مقدمة

يسعى الباحث إلى استخدام الاقتصاد القياسي لاختبار النظريات الاقتصادية، حيث يتم بناء النظريات الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات بين متغيرات عديدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بحدوثها من خلال إيجاد قيم عددية لاختبار قوة المتغير (المتغيرات المستقلة) في تفسير سلوك المتغير التابع، ويساعد التحليل القياسي متخذ القرار وصانعو السياسات على عقد المقارنات بين القيم العديدة للمعلمات المقدرة، واتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي.

ويستعرض الباحث في هذا الفصل منهجية تحليل البيانات الاقتصادية، والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها خلال دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل، والتحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة الذي يهدف لدراسة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية.

حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة، والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وتمثلت هذه الأساليب بمعاملات الارتباط، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، وباستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية الحديثة كاختبار السكون أو الاستقرار للسلاسل الزمنية، والتعرف على خصائصها، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Square) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2.5 منهجية القياس والنموذج القياسي

1.2.5 صياغة النموذج القياسي وتعريف متغيراته

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996–2012) على النحو التالي:

$$U = f(\mathrm{G}, \mathrm{I}, \mathrm{SD}, \mathrm{X}, \mathrm{F}, \mathrm{D}um)$$

حيث أن النموذج القياسي للدراسة يتكون من عدة متغيرات، ويمكن تعريف هذه المتغيرات حسب التعريفات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على النحو التالي: (معجم المصطلحات الإحصائية، 2010، ص41–65)

أولاً: المتغير التابع

U : معدل البطالة: يقصد به جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرق. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011) وقد تم أخذ قيم هذا المتغير كنسبة مئوية.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

G : النمو الاقتصادي ويعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي: الذي يعتبر مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي تم خلال فترة زمنية محددة، ويقاس هذا المتغير كقيمة بالمليون دولار.

I : إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت: يعرف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لمؤسسة أو قطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً من تكاليف أصول جديدة أو مستعملة، ويقاس هذا المتغير كقيمة بالمليون دولار

SD : النفقات الحكومية التطويرية: ويقصد بها النفقات التي تنفقها الدولة لتوسيع الإنتاج كالتحويلات الرأسمالية للمشاريع، والنفقات التطويرية مثل البنى التحتية المادية كالطرق والمواصلات، والبنى التحتية المؤسسية والقانونية، والتي تعمل على خلق المناخ الاستثماري الملائم. ويقاس هذا المتغير كقيمة بالمليون دولار

X : المساعدات الخارجية: هي الموارد التي يتم تحويلها من أي دولة خارجية لصالح الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الفلسطينية، ومؤسساتها الرسمية بغرض تحقيق هدف سياسي أو تنموي أو اجتماعي أو اقتصادي، كما يشمل ذلك جميع أنواع المعونات.(سماره، 2013، ص97). ويقاس هذا المتغير كقيمة بالمليون دولار

F : معدل التضخم: هو عبارة عن مقدار التغير في المستوى العام للأسعار، وقد تم أخذ قيم هذا المتغير كنسبة مئوية.

Dum : متغير وهمي يعبر عن الوضع السياسي: وتم إدراج بيانات هذا المتغيرات من خلال إعطاء الفترة من 2000 إلى 2002 القيمة واحد والتي تمثل الفترة الزمنية الأكثر في عدم الاستقرار بسبب انتفاضة الأقصى، كذلك أعطيت القيمة واحد للفترة من 2006 إلى 2012 على اعتبار أنها فترة عدم استقرار بسبب الحصار الإسرائيلي، والانقسام السياسي الفلسطيني، أما باقي السنوات فقد أعطيت القيمة 0 على اعتبار أنه كان يسودها الاستقرار السياسي.

2.2.5 مصادر بيانات النموذج

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية للفترة الزمنية من 1996 إلى 2012 م، كما تم أخذ قيم متغيرات (G, I, SD, X) بالمليون دولار، أما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة لمتغيري (U, F) فتم أخذهما كنسب مئوية، وذلك حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية.

3.2.5 معالجة بيانات النموذج القياسي

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج القياسي، وذلك للفترة الزمنية من 1996 إلى 2012 م، وبذلك يكون عدد المشاهدات 17 مشاهدة بشكل سنوي، وقد قام الباحث بتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعية، وذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي (Eviews7).

حيث تم استخدام طريقة (Quadratic-match sum) لتحويل المتغيرات الرقمية وهي (x , sd i , g)، أما المتغيرات المأخوذة كنسبة مئوية وهي (f , u) فقد تم تحويلها باستخدام طريقة (Quadratic-match average). وبذلك يصبح عدد المشاهدات 68 مشاهدة بشكل ربع سنوية، وذلك للتغلب على افتراض علماء الاقتصاد القياسي الذي ينص على أن حجم المشاهدات المناسبة لإجراء التحليل القياسي لا بد أن يكون على الأقل عشرة أضعاف عدد المتغيرات المستقلة في النموذج، كما أنه عند زيادة عدد المشاهدات تكون النتائج أفضل.

4.2.5 المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الاقتصادي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة معبراً عنها بالصيغة اللوغاريتمية لبعض المتغيرات بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الاحصائية والقياسية والتي تمثلت فيما يلي:

أ. **طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):** تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2005، ص256)، كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر والتي تتمثل فيما يلي(Gujarati, 2004, p63-65):

- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

ب. الصيغة اللوغاريتمية (Log): تعتبر الصيغة اللوغارتيمية ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية، وذلك لأنها تعطي المرونات طويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، بالإضافة إلى أنها تقلل من تشتت البيانات، لذلك تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لبعض متغيرات النموذج المأخوذة كأرقام، أما المتغيرات المأخوذة كنسبة مئوية فبقيت كما هي، وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:

$$U = \underset{}{\beta 0} + \underset{\beta_1 < 0}{\beta 1\, Log(G)} + \underset{\beta_2 < 0}{\beta 2\, log(I)} + \underset{\beta_3 < 0}{\beta 3\, log(SD)} + \underset{\beta_4 < 0}{\beta 4\, log(X)} + \underset{\beta_5 < 0}{\beta 5\, F} + \underset{\beta_6 < 0}{\beta 6\, Dum} + \varepsilon t$$

حيث أن:

β_0 : الحد الثابت.

β_1 , β_2 , β_3 , β_4 , β_5 : تعبر عن معاملات خط الانحدار.

β_6 : تعبر عن تأثير المتغير الوهمية فى المتغير التابع.

ε_t : الخطأ العشوائي.

ت. اختبار السكون(الاستقرار): يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية: (عطية، 2005، ص648)

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller - ADF) وكذلك اختبار فيلبس برون (Philips Perron - PP)، وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

ث. اختبار التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كلٍ على حده، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnasen Approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر(Trace) حيث أن كلاهما يعطي نفس النتيجة(عطية، 2005، ص670-673).

ج. **المقاييس الإحصائية الوصفية:** تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج على حده، مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التسلسل الزمني لمتغيرات النموذج.

ح. **البرامج الاحصائية المستخدمة:** اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الاحصائي القياسي (EViews7) لتطبيق كافة الأساليب الاحصائية والقياسية، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية.

3.5 التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج

1.3.5 الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها (عكاشة، 1999، ص2). كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية، وفيما يلي يقدم الباحث عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الاحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة.

جدول رقم 1.5: أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
U(%)	22.4	4.9	11.8	31.2
G (مليون $)	4560.2	996.03	3292.8	6797.5
I (مليون $)	1209.09	280.2	841.7	2081.2
SD (مليون $)	322.8	108.6	185.9	520

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

X (مليون $)	848.3	397.3	353	1763
F (%)	4.4	2.2	1.2	9.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews7.

الجدول السابق يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذج على حده:

أ. **التحليل الوصفي لمتغير معدل البطالة:** توضح النتائج في ملحق رقم (11) أن المتوسط الحسابي لمعدل البطالة في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996-2012) بلغ 22.4% بانحراف معياري 4.9% ، في حين بلغت أقل قيمة لمعدل البطالة 11.8% وكان ذلك في عام 1999، وذلك نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدها عام 1999، بينما أعلى قيمة بلغت 31.2% وكانت في عام 2002، ويعود السبب في ذلك إلى إعادة قوات الاحتلال الإسرائيلي احتلال مدن الضفة الغربية، وتدميرها للبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني بشكل شبه تام، والرسم البياني رقم **(1.5)** يوضح التسلسل الزمني لمتغير معدل البطالة خلال الفترة 1996-2012.

شكل (1.5): التسلسل الزمني لمتغير معدل البطالة خلال الفترة (1996-2012)

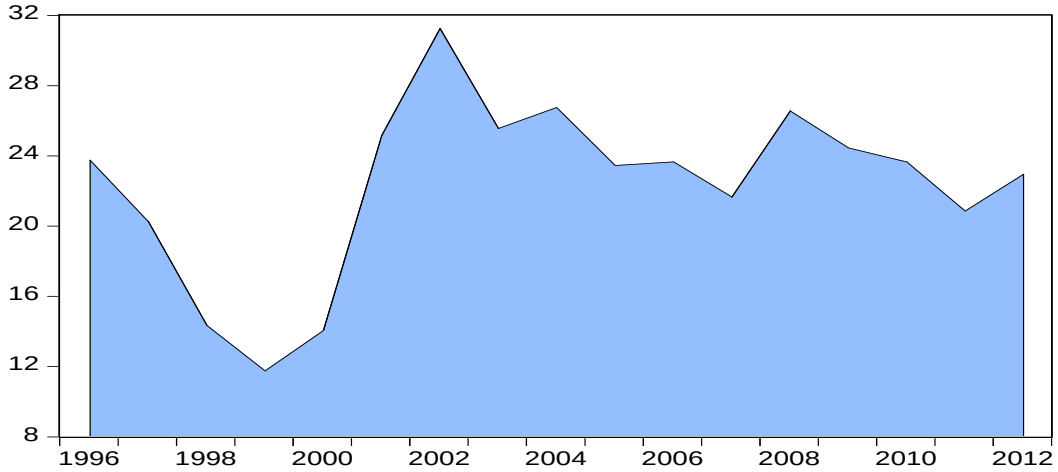

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (11)

ب. **التحليل الوصفي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي:** توضح النتائج في ملحق رقم (11) أن المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996-2012) بلغ 4560.2 مليون دولار بانحراف معياري 996.03 مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي 3292.8 مليون دولار وكان ذلك في عام 1996، ويرجع السبب في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك إلى ما رافق أحداث انتفاضة النفق عام 1996 من إغلاقات مشددة للأراضي الفلسطينية، وسلسة العمليات الاستشهادية التي قامت بها حركات المقاومة الفلسطينية داخل العمق الإسرائيلي، حيث استمرت تلك الإغلاقات حوالي 180 يوماً في ذلك العام، بينما كانت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي بلغت 6797.5 مليون دولار وكانت في عام 2012، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة النمو في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، وذلك نتيجة طفرة الانشاءات الممولة من المعونات والمساعدات الخارجية، وتخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول بعض المواد الخام، ومواد البناء إلى قطاع غزة، وزيادة التجارة عبر الأنفاق مع مصر والرسم البياني رقم (2.5) يوضح التسلسل الزمني لمتغير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1996-2012.

شكل رقم (2.5): التسلسل الزمني لمتغير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2012)

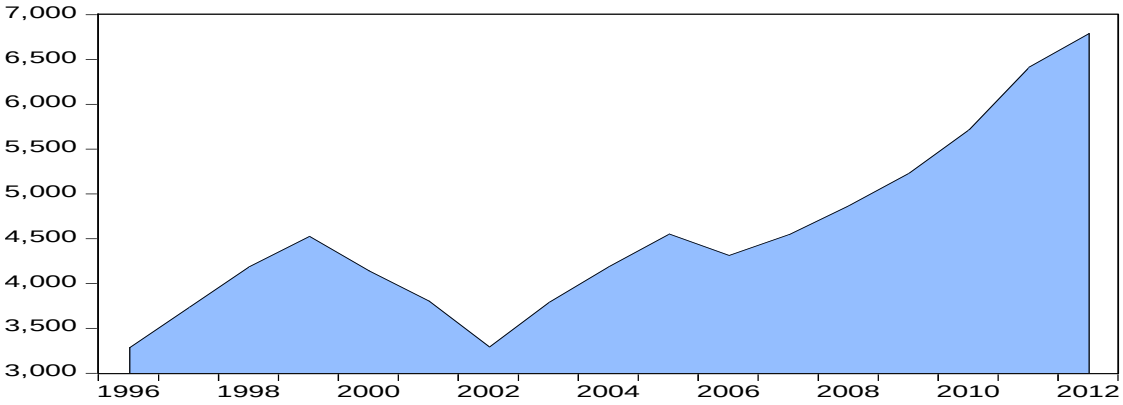

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (11)

ت. **التحليل الوصفي لمتغير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت** توضح النتائج في ملحق رقم (11) أن المتوسط الحسابي لإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996-2012) بلغ 1209.09 مليون دولار بانحراف معياري 280.2 مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة لإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت 841.7 مليون دولار وكان ذلك في عام 2002، والسبب في ذلك يعود إلى قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإعادة احتلال مدن الضفة الغربية، حيث كانت سنة 2002 أشد سنوات انتفاضة الأقصى بينما أعلى قيمة بلغت 2081.2 مليون دولار وكانت في عام 1999، حيث شهد هذا العام استقرار على شتى الصعد السياسية والاقتصادية، والرسم البياني رقم (3.5) يوضح التسلسل الزمني لمتغير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة 1996-2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (3.5): التسلسل الزمني لمتغير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة (1996-2012)

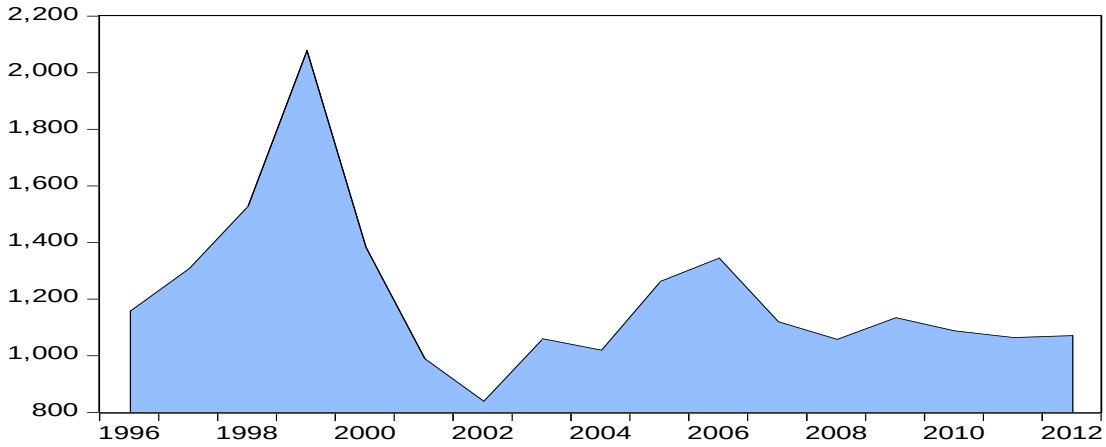

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (11)

ث. التحليل الوصفي لمتغير النفقات الحكومية التطويرية: توضح النتائج في ملحق رقم (11) أن المتوسط الحسابي للنفقات الحكومية التطويرية في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996-2012) بلغ 322.8 مليون دولار بانحراف معياري 108.6 مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة للنفقات الحكومية التطويرية 185.9 مليون دولار وكان ذلك في عام 2009، ويعزى ذلك الانخفاض إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأفراد والبضائع، والتعقيدات المتصلة بإجراءات الاحتلال، وعدم تمكين السلطة الفلسطينية من تنفيذ أي مشروع في قطاع غزة ضمن خطة الإصلاح والتنمية، وذلك بسبب استمرار حالة الانقسام، إضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة منذ فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية مطلع عام 2006، بينما أعلى قيمة بلغت 520 مليون دولار وكانت في عام 1998، لأن تلك الفترة كانت بداية تأسيس السلطة الفلسطينية، وقد جرت العادة أن تكون النفقات التطويرية في بداية إنشاء الدول مرتفعة، من أجل بناء البنية التحتية للاقتصاد الناشئ والرسم البياني رقم (4.5) يوضح التسلسل الزمني لمتغير النفقات الحكومية التطويرية خلال الفترة 1996-2012.

شكل رقم (4.5): التسلسل الزمني لمتغير النفقات الحكومية التطويرية خلال الفترة (1996-2012)

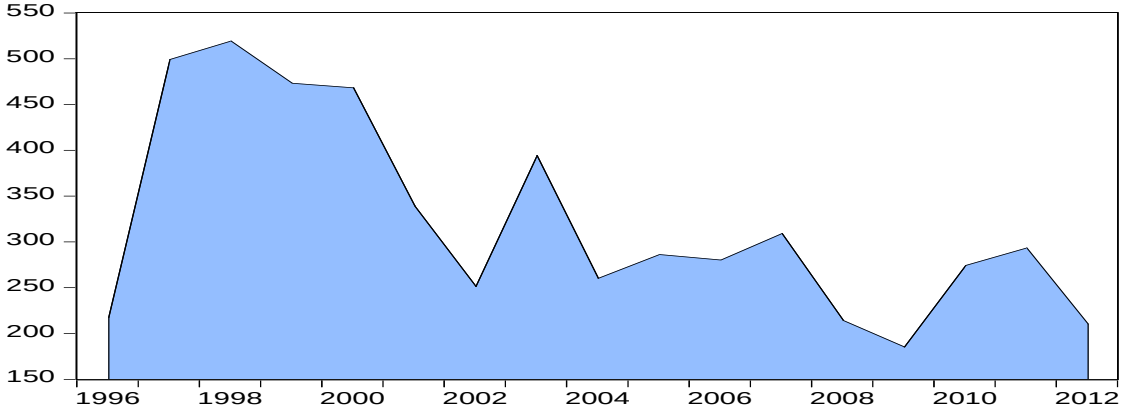

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (11)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. **التحليل الوصفي لمتغير المساعدات الخارجية:** توضح النتائج في ملحق رقم (11) أن المتوسط الحسابي للمساعدات الخارجية في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996-2012) بلغ 848.3 مليون دولار بانحراف معياري 397.3 مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة للمساعدات الخارجية 353 مليون دولار وكان ذلك في عام 2004، ويرجع السبب في ذلك إلى الآثار التي ترتبت على إعادة إسرائيل احتلالها لمدن الضفة الغربية. بينما أعلى قيمة بلغت 1763 مليون دولار وكانت في عام 2008، والسبب في ذلك يعود إلى التعهدات الدولية في مؤتمر باريس عام 2007 حيث بلغت قيمة التعهدات أكثر من 7.7 مليار، دولار بغرض تمويل الخطة الوطنية للإصلاح والتنمية للأعوام 2008–2010، وبلغت المساعدات الفعلية خلال الأعوام 2008–2010 أكثر من 5 مليار دولار بمتوسط سنوي تجاوز 1.6 مليار دولار، والرسم البياني رقم (5.5) يوضح التسلسل الزمني لمتغير المساعدات الخارجية خلال الفترة 1996-2012.

شكل رقم (5.5): التسلسل الزمني لمتغير المساعدات الخارجية خلال الفترة (1996-2012)

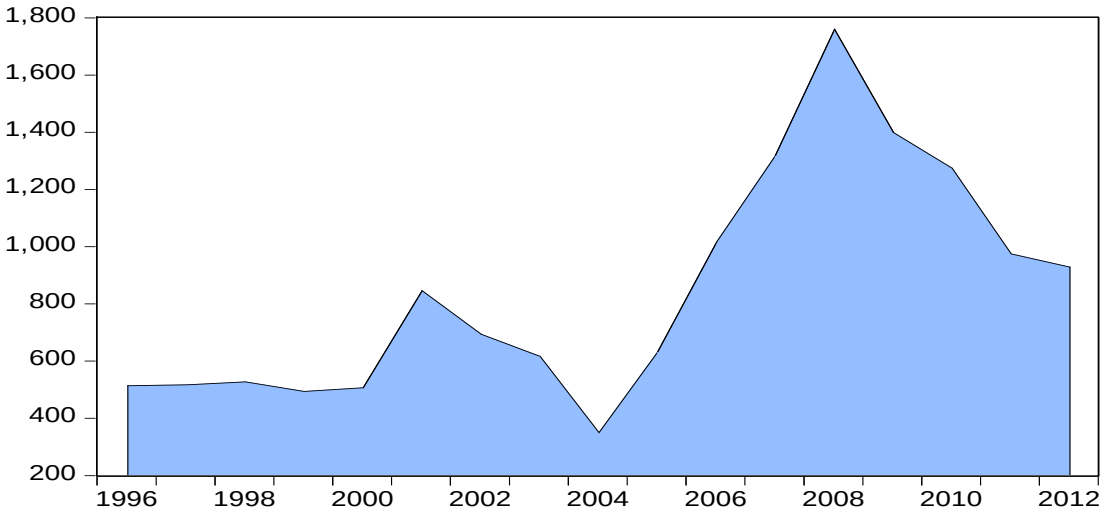

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (11)

ح. **التحليل الوصفي لمتغير معدل التضخم:** توضح النتائج في ملحق رقم (11) أن المتوسط الحسابي لمعدل التضخم في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996-2012) بلغ 4.4% بانحراف معياري 2.2% ، في حين بلغت أقل قيمة لمعدل التضخم 1.2% وكان ذلك في عام 2001، ويعود السبب في ذلك التراجع في معدلات التضخم إلى انخفاض أسعار الواردات من إسرائيل، وتراجع معدلات التضخم في إسرائيل، بينما أعلى قيمة بلغت 9.9% وكانت في عام 2008، وذلك بسبب دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة الركود، بسبب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأزمة المالية العالمية، والرسم البياني رقم (6.5) يوضح التسلسل الزمني لمتغير معدل التضخم خلال الفترة 1996-2012.

شكل رقم (6.5): التسلسل الزمني لمتغير معدل التضخم خلال الفترة (1996-2012)

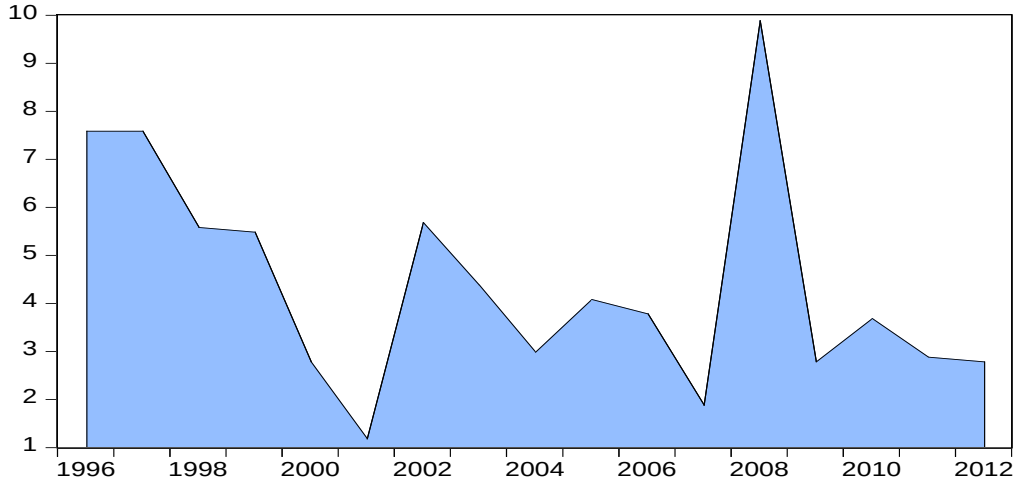

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (11)

ويلاحظ من خلال الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة، وشرح القيم العظمى والصغرى لها، وجود اتجاه عام يوحي بأن الأحداث التي رافقت اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر عام 2000، وحتى مرحلة فك الارتباط مع قطاع غزة عام 2005 قد أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى قطاع العمالة بشكل خاص، حيث شهدت تلك الأعوام وبالتحديد عام 2002 انتكاسة واضحة لجميع تلك المتغيرات، فقد شهد ذلك العام تراجع الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تراجع دخول الأفراد، وما ترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة، إضافة إلى تراجع حجم التكوين الرأسمالي الثابت، في حين شهدت الفترة اللاحقة لعام 2005 فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية التي جرت مطلع عام 2006، ومن ثم تشكيلها للحكومة الفلسطينية الجديدة، حيث تم فرض حصار مالي واقتصادي وسياسي محكم على الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وتم وقف جميع المساعدات الخارجية المقدمة لها، في حين تم إغداق المساعدات الخارجية على الحكومة في رام الله، ونشطت حركة الاستثمارات في الضفة الغربية.

2.3.5 التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

يتناول الباحث هنا نتائج الأساليب الاحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:** كما سبق ذكره فإن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناءاً على ذلك يوضح الجدول رقم (2.5) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Philips Perron - PP).

جدول رقم (2.5): نتائج اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

Variables	Phillips Perron Test	
	Level	1st Difference
U	-1.94 (0.309)	-3.734* (0.005)
G	0.303 (0.976)	-3.272* (0.020)
I	-2.093 (0.248)	-4.170* (0.001)
DS	-2.741 (0.072)	-4.198* (0.001)
X	-1.459 (0.547)	-3.957* (0.002)
F	-2.915* (0.048)	-5.437* (0.000)

* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

يتضح من خلال الجدول السابق (2.5) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level) باستثناء متغير التضخم، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference) وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود استقرار وسكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولي (1) ~ I ، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

ب. **نتائج اختبار التكامل المشترك:** بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، قام الباحث بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر Trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Maximum Eigenvalues Test (λ_{max})، حيث أن كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة.

وتم اجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية $H_0: r = 0$ وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.
- الفرضية البديلة $H_1: r > 0$ وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

جدول رقم(3.5): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة

Trace Statistic		
Likelihood Ratio	Critical value Sig Level = 0.05	Hypothesized
99.34	95.75	None*
73.17	69.81	At most 1*
50.75	47.85	At most 2*
32.79	29.79	At most 3*
17.74	15.49	At most 4*
6.87	3.84	At most 5*

* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

يتضح من الجدول رقم (3.5) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند جميع المستويات، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك r + (1) وأن عدد متجهات التكامل المشترك أكثر من 5 متجهات، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، للمزيد انظر الملحق رقم (1).

ت. **نتائج تقدير النموذج القياسي:** بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، انظر الملحق رقم (2).

حيث تشير نتائج التقدير إلى أن النموذج القياسي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال انخفاض قيمة اختبار (DW = 0.98) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار (DW) عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت القيمة الجدولية لاختبار (DW) كما يلي (= d_L

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1.44, d_u = 1.77)، ولذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة، وأنه لا بد من معالجتها بالطريقة المناسبة والسليمة.

لذلك لجأ الباحث لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج من خلال معامل الانحدار الذاتي ((AR(1))، حيث بلغت قيمة اختبار (DW =1.68) وتظهر هذه القيمة أن قيمة الاختبار تحسنت بشكل كبير، إلا أنها لم تتجاوز الحد الأدنى للقيمة الجدولية (d_u = 1.77)، وبالتالي لا نستطيع الحكم بوجود المشكلة أو عدم وجودها، انظر الملحق رقم (3)، ولمزيد من الدقة يمكن الاعتماد على نتيجة اختبار (LM) والتي تؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي والتي سوف يتم توضيحها فيما بعد، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر وكذلك على صحة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في النموذج، والجدول رقم (4.5) يوضح نتائج تقدير النموذج وهي كما يلي، انظر الملحق رقم (4).

جدول رقم (4.5): نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: U				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.03	0.07	-0.42	0.6688
Log(G)	-7.96	4.62	-1.72	0.0898
Log(I)	-6.09	1.72	-3.53	0.0008
Log(SD)	-8.32	0.97	-8.54	0.0000
Log(X)	3.83	0.91	4.18	0.0001
F	0.27	0.06	4.39	0.0000
R^2=0.78,	Adj. R^2 =0.77 ,	DW=1.68,	F =44.8 ,	Prob.=0.000

بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي تم إدخال المتغير الوهمي للنموذج القياسي فتبين عدم معنوية هذا المتغير لذلك تم حذفه من النموذج انظر الملحق رقم (5)، وبالتالي يكون النموذج في صورته النهائية كما يلي:

$$U = -0.03 - 7.96\,Log(G) - 6.09\,log(I) - 8.32\,log(SD) + 3.83\,log(X) + 0.27\,F$$

3.3.5 تقييم الجودة الاحصائية والقياسية للنموذج المقدر

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الاحصائية بشكل عام على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3.3.5 التحقق من الجودة الاحصائية للنموذج:

1. معامل التحديد المعدل: نلاحظ من خلال الجدول رقم (4.5) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ($Adj.\ R^2 = 0.77$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 77% من التغير الحاصل في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية، أما النسبة المتبقية وهي 23% فترجع إلى عوامل أخرى.

2. اختبار F: نلاحظ من الجدول رقم (4.5) أن قيمة الاختبار بلغت ($F = 44.8$) بقيمة احتمالية ($Prob. = 0.000$) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

3. اختبار T: نلاحظ من الجدول رقم (4.5) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، باستثناء متغير النمو الاقتصادي حيث بلغت ($Prob. = 0.0898$) لذلك نقوم بقسمتها على 2 لأن اختبار (t) من طرفين، وبالتالي تصبح ($Prob. = \frac{0.0898}{2} = 0.0449$) وهي أقل من 5%، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي دالة إحصائياً.

2.3.3.5 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS):

في ظل اعتماد الباحث على طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، فإن ذلك يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

1. اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي ($J = 77.34$) باحتمال بلغ (P-Value = 0.000) انظر ملحق رقم (6)، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (68) مما يقلل من هذه النتيجة بناءاً على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد مشكلة في التوزيع الطبيعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة (T-statistic = 3.70E-16) وأن قيمة الاحتمال (P-Value = 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، انظر الملحق رقم (7).

3. اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

تم استخدام اختبار(White) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ (N*R-squared= 10.05) باحتمال (P-value = 0.0736) وذلك يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، انظر الملحق رقم (8).

4. اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن على قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً، والتي أشارت إلى أنه لا يمكن الحكم بوجود المشكلة أو عدم وجودها، وذلك لأن قيمة اختبار (DW =1.68) وقعت بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى الجدولية للاختبار (d_L = 1.44, d_u = 1.77) وبالتالي لا نستطيع الحكم على وجود المشكلة من عدمها، ولذلك لجأ الباحث إلى استخدام اختبار (LM) وذلك لمزيد من الدقة، حيث بلغت قيمة الاختبار (Obs*R-squared = 3.62) باحتمال بلغ (P-value = 0.1636) وهذا يشير لقبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، انظر الملحق رقم (9).

5. اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير ($VIF = \frac{1}{1-R2}$) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدت المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة(Studenmund, without date, P257-258). وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج فكانت النتائج كما يلي:

جدول(5.5): يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

Variable	VIF
Log(G)	1.861469
Log(I)	1.648798
Log(SD)	1.440899
Log(X)	1.295882
F	1.181393

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير النتائج في الجدول رقم(5.5) إلى أن قيمة (VIF < 5) وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، ما يدل على جودة النموذج المقدر.

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

4.5 اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

1. اختبار الفرضية الأولى القائلة بوجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في فلسطين.

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار النمو الاقتصادي (7.96-) وهذا يعني أنه كلما زاد النمو الاقتصادي بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لانخفاض معدل البطالة بنسبة 0.0796% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، كما أنها تتفق مع دارسة (شيخ العيد، وبهدي، 2012) ودراسة (الشيخ حسين، 2007) ودارسة (شيبي، ومحمد، 2008) ودراسة (عقون، 2010). وبذلك تثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في فلسطين).

وقد استنتج أوكن بأن كل زيادة بمقدار 1% في معدل النمو الربع سنوي للناتج المحلي الإجمالي، سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل النمو السنوي في معدل البطالة بمقدار 3% وهذا الأمر لا يتماشى مع نتائج الدراسة، إذ وجدنا في الاقتصاد الفلسطيني ككل بأنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي السنوي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو السنوي للبطالة بنسبة 0.0796%. وذلك يرجع إلى أن أوكن قد استخدم بيانات ربعية للفترة (1947–1957) أي (44) مشاهدة، بينما استخدمت هذه الدراسة سلسلة بيانات ربعية للفترة (1996–2012) أي (68) مشاهدة، وهذا يؤثر على نتائج النموذج، إلا أن أوكن قد عالج اقتصاد متقدم ومتطور صناعياً، وهو الاقتصاد الأمريكي، بينما عالجت هذه الدراسة اقتصاد تبعي للاقتصاد الإسرائيلي، ويعتمد على المنح والمساعدات الخارجية بالدرجة الأولى.

2. اختبار الفرضية الثانية القائلة بوجود علاقة عكسية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ومعدل البطالة في فلسطين.

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (6.09-) وهذا يعني أنه كلما زاد إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لانخفاض معدل البطالة بنسبة 0.0609% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار) ومعدل البطالة، كما أنها تتفق مع دارسة (المصبح، 2008) ودراسة (عبد الغني، وعبد الرحمن، 2012). وبذلك تثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ومعدل البطالة في فلسطين).

3. اختبار الفرضية الثالثة القائلة بوجود علاقة عكسية بين النفقات الحكومية التطويرية ومعدل البطالة في فلسطين.

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار النفقات الحكومية التطويرية (-8.32) وهذا يعني أنه كلما زادت النفقات الحكومية التطويرية بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لانخفاض معدل البطالة بنسبة 0.0832% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين النفقات الحكومية التطويرية ومعدل البطالة كما أنها تتفق مع دراسة (زكان، بلعباس، 2009). وبذلك تثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين النفقات الحكومية التطويرية ومعدل البطالة في فلسطين).

4. اختبار الفرضية الرابعة القائلة بوجود علاقة عكسية بين المساعدات الخارجية ومعدل البطالة في فلسطين.

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار المساعدات الخارجية (3.83) وهذا يعني أنه كلما زادت المساعدات الخارجية بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل البطالة بنسبة 0.0383% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة عكسية بين المساعدات الخارجية ومعدل البطالة، إلا أننا وجدنا علاقة طردية بين المساعدات الخارجية ومعدل البطالة في الأراضي الفلسطينية، حيث أنه مع زيادة المساعدات الخارجية من المفترض زيادة المشاريع الاستثمارية وبالتالي تخفيض معدل البطالة، إلا أنه حدث العكس في الأراضي الفلسطينية، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية سوف تؤدي لزيادة نسبة المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية وبخاصة الإغاثية منها وليس العكس. وبذلك لا تتفق هذه النتيجة مع الفرضية الرابعة التي تفترض (وجود علاقة عكسية بين المساعدات الخارجية ومعدل البطالة في فلسطين). ولمعرفة العلاقة السببية بين متغيري البطالة والمساعدات الخارجية تم استخدام اختبار granger Causality Tests لاختبار السببية وكانت النتائج تشير لعدم وجود علاقة سببية بينهما، انظر ملحق رقم(10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. اختبار الفرضية الخامسة القائلة بوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في فلسطين.

من خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار معدل التضخم (0.27) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل البطالة بنسبة 0.0027% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة حسب منحنى فيلبس(Phillips curve)، بحيث أنه لم تثبت العلاقة العكسية بينهما بشكل مطلق في جميع الدول بالرغم من وجودها في حالة الدول المتقدمة، إلا أنه في حالة الدول النامية تكون العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة طردية وذلك بسبب وجود حالة الركود التضخمي(Stagflation) التي تعاني منها الدول النامية ومنها الأراضي الفلسطيني. وبذلك لا تتفق هذه النتيجة مع الفرضية الخامسة التي تفترض (وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في فلسطين).

خلاصة الفصل الخامس

يهدف النموذج القياسي إلى قياس أثر المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، النفقات الحكومية التطويرية، المساعدات الخارجية، معدل التضخم، الاستقرار السياسي) على المتغير التابع وهو معدل البطالة في فلسطين، ولذلك فقد تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة الزمنية 1996–2012.

وقد تم استخدام سلسلة زمنية لمتغيرات النماذج من 1996–2012 وتم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعية، حيث بلغ عدد المشاهدات 68 مشاهدة، ومن ثم تم استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير العلاقة الخطية بين متغيرات النماذج، وتبين بأن المتغيرات المستقلة جميعها ذات دلالة معنوية في المتغير التابع وهو معدل البطالة باستثناء المتغير الوهمي وهو الاستقرار السياسي.

وقد توافقت نتائج الدراسة القياسية مع عدد من الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في الإطار العام للدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

2.6 التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.6 النتائج

هدفت الدراسة لقياس أثر العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996-2012، وقامت الدراسة باستخدام التحليل الوصفي، والتحليل الكمي لمعرفة ذلك، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

النتائج الوصفية:

1. تعتبر الأسباب المتعلقة بسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في فلسطين، مما يتطلب من الحكومة اتباع استراتيجية الاقتصاد المقاوم.
2. ترتبط الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بالاحتلال الإسرائيلي أكثر من ارتباطها بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، فبالرغم من تعمق التبعية الاقتصادية بعد اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994 التي أدت إلى محدودية هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وعدم تنوعه، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تماطل في دفع المستحقات الضريبية للسلطة الفلسطينية، كما وقامت بالقضاء على فرص التسويق للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الدولية والعربية، إضافة إلى الاستيلاء على الموارد الطبيعية للفلسطينيين.
3. سوق العمل الفلسطيني يعاني من اختلالات هيكلية، والتي أهمها ضعف القدرة الاستيعابية له، واعتماده على أسواق العمل الخارجية، وبالذات سوق العمل الإسرائيلي.
4. عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المحلي، مما يتطلب إعادة تقييم سياسات التعليم العالي، وجودة التعليم.
5. تفتقر السلطة الفلسطينية إلى قاعدة بيانات للتشغيل على المستوى الوطني، مما يتطلب ضرورة تكاثف الجهود لبناء قاعدة بيانات شاملة تساعد السلطة في التخطيط واتخاذ القرارات السليمة.
6. برامج التشغيل التي انتهجتها الحكومة الفلسطينية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية لا تعدو كونها مشاريع محدودة الدور والأثر وتقدم معونات مؤقتة للتخفيف من حدة وأزمة البطالة، ولكنها لا تعتبر فرص تشغيل ذات جدوى كما أنها لا تتصف بالديمومة.
7. ساهم القطاع الخاص بتوفير فرص عمل، وتقليل حجم الاعتماد على القطاع العام والمساعدات الخارجية، بالرغم من حالة الانقسام، والتجاذبات السياسية.
8. تذبذب مستويات البطالة في فلسطين صعوداً وهبوطاً تبعاً للسياسات والممارسات الإسرائيلية، حيث أنه كلما قامت إسرائيل بإغلاق المعابر وتقييد حركة المواطنين في الاستيراد والتصدير، أو التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أو العمل في إسرائيل، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة في فلسطين.
9. الفجوة بين معدلات مشاركة الذكور والإناث في سوق العمل كبيرة وهذا يرجع إلى أن النساء يخترن عدم الانضمام إلى قوة العمل بسبب العادات والتقاليد، أو بسبب ظروف سوق العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تنخفض أجور الإناث، وتطول مدة ساعات الدوام الرسمية، أو أن النساء يحبطن بسهولة بسبب عدم توفر فرص عمل مناسبة وملائمة.

10. اعتمدت السلطة الفلسطينية على المنح والمساعدات الخارجية كمصدر رئيسي في موازنتها العامة، بسبب محدودية الموارد الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، مما أوجد تشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، وأبقته رهناً لشروط الدول المانحة، على الرغم من أن غالبية المساعدات تذهب لمشاريع إغاثية وليست انتاجية.

النتائج القياسية:

1. أوضحت نتائج الاختبار القياسي أن هناك علاقة ارتباطيه بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية، والمساعدات الخارجية، ومعدل التضخم) مع المتغير التابع وهو معدل البطالة.
2. قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (Adj. $R^2 = 0.77$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 77% من التغير الحاصل في معدل البطالة في فلسطين، أما النسبة المتبقية وهي 23% فترجع إلى عوامل أخرى.
3. دلت نتائج التحليل القياسي على وجود علاقة عكسية بين (معدل النمو الاقتصادي، وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية) ومعدل البطالة في فلسطين، وبما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
4. دلت نتائج التحليل القياسي على وجود علاقة طردية بين المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية، ومعدلات البطالة في فلسطين، وبذلك فقد خالفت هذه النتائج النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة عكسية، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية سوف تؤدي لزيادة نسبة المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية وبخاصة الإغاثية منها وليس العكس.
5. دلت نتائج التحليل القياسي على وجود علاقة طردية بين معدل التضخم، ومعدل البطالة في فلسطين، وتختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ويمكن إرجاع ذلك إلى حالة الركود التضخمي(Stagflation) التي تعاني منها الدول النامية ومنها الأراضي الفلسطينية.
6. بينت الدراسة عدم وجود علاقة بين الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية ومعدلات البطالة في فلسطين، ويمكن أن يفسر ذلك على أن الأراضي الفلسطينية لا تعيش ظروفاً مستقرة كاملة أو غيرها بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي، وما يمارسه من إجراءات وسياسات تهدف إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني وجعل تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.6 التوصيات

تنبثق هذه التوصيات من رؤية الباحث حول أهم الجوانب التي يرى تسليط الضوء عليها وتوجيهها نحو جهات الاختصاص المعنية بالاطلاع عليها ودراستها وتفحصها، والأخذ بما تراه مناسباً في سبيل الحد من مشكلة البطالة وتتمثل التوصيات في:

أولاً: للحكومة الفلسطينية

1. إعادة النظر في برامج التوظيف الإغاثية الطارئة والمؤقتة التي انتشرت في السنوات الأخيرة، نظراً لمحدودية مردود هذه البرامج التي لا تصب في اتجاه استقرار العمل وديمومته.
2. إجراء مراجعة دقيقة وشاملة للاقتصاد الكلي الفلسطيني، وإنهاء الانقسام الفلسطيني وتكامل اقتصاد كل من قطاع غزة والضفة الغربية.
3. التوظيف الجيد للمساعدات الخارجية وأموال الدعم بما يتيح اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم لتنمية متوسطة وطويلة المدى للارتقاء بمستويات خدمات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، وذلك بهدف تحسين مستوى الانتاجية.
4. تفعيل وتبني سياسة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص الفلسطيني كونه يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وإقامة علاقات تكاملية للمحافظة على فرص العمل المتوفرة حالياً واستمرار بقاءها.
5. دعم المنشآت الاقتصادية والورش الصناعية والمرافق العامة المتضررة من جراء العدوان الإسرائيلي، والعمل على إعادة تشغيلها، وتوفير فرص عمل جديدة.
6. تشجيع الأعمال والصناعات الصغيرة وخاصة المرتبطة بالتكنولوجيا، وتشجيع حاضنات الأعمال، ووضع الخطط للتدريب المهني والفني المناسب، والتغلب على فساد البيئة الاستثمارية سواء من الناحية القانونية أو الأمنية أو الاقتصادية.
7. تقليص عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحكومية المدنية والعسكرية، وتشجيع التقاعد المبكر، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة لبعض التخصصات النادرة.
8. وضع ضوابط لمنع ازدواجية الوظائف، بحيث لا يجمع الموظف الحكومي وظيفة أخرى بجانب وظيفته الحكومية، مع تحديد بعض الفئات التي يمكن للحكمة استثناؤها.
9. الاهتمام بالقطاعات الانتاجية وخاصة قطاع الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً: القطاع الخاص

1. أخذ دوره الريادي باعتباره المحرك الفعلي للاقتصاد من خلال تبنيه لمشاريع إنتاجية تؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي المساعدة في تخفيض معدلات البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تفعيل وتبني شراكة حقيقية ومتكاملة مع الحكومة من أجل مساعدة الحكومة في توفير أفضل السبل لحل مشكلة البطالة.

ثالثاً: الجامعات الفلسطينية

1. ربط استراتيجية التعليم العالي مع سياسات التشغيل الفلسطينية وتحفيز الجامعات على ممارسة التخطيط الاستراتيجي وتطوير المناهج بما يتناسب مع أسواق العمل للمساعدة في التحرك نحو التنمية المستدامة.
2. تشجيع التعليم الفني والمهني، وبيان أهمية التعليم المهني في تنمية المهارات والقدرات البشرية والتقنية للعمالة، وما له من دور هام في تجهيز العمالة لمواجهة التغيرات الهيكلية التي تحدث على جانب الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد، عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.
2. أبو سليمان، عبد الحميد، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي، دار الفكر، ط1، دمشق، 2002.
3. أبو قحف، عبد السلام، مقدمة في إدارة الاعمال الدولية، ط4، 1998.
4. أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي .الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2003.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز، رام الله، فلسطين، 2010.
6. جوارتيني، جيمس، واستروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
7. دانيال، أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
8. هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو (دراسة تحليلية نقدية) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.
9. الدباغ، أسامة، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.
10. الدباغ، بشير، والجرمود، عبد الجبار، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
11. الوزني، خالد، والرفاعي، أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
12. زكي، رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1996.
13. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998.
14. حداد، أكرم، هذلول، مشهور، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2008
15. الحناوي، محمد صالح، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، 1997.
16. حشيش، عادل، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995.
17. حلمي، جلال، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، جامعة عين شمس، مصر، 2008.
18. ماركس، كارل، رأس المال، 1890، ترجمة، فهد كم نقش، دار التقدم، موسكو، 1985.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19.مكاوي، محمد، دور المساعدات في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، في كتاب المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي :رؤية من منظور عربي وإسلامي، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1 ، عمان، الأردن،2001

20.سليم، طارق، البطالة، وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، تونس، 1996.

21.ناشد، سوزي عدلي، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

22.عكاشة، محمود، مبادئ الإحصاء، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة، 1999.

23.عيسى، نزار سعد الدين، وقطف، إبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. 2007

24.عثمان، سعيد، مقدمة في الاقتصاد العام، مكتبة الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

25.عطية، عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

26.عبد الفتاح، عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، 1990.

27.علي، عبد المنعم، العيسى، نزار، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

28.العصار، رشاد، الحلبي، رياض، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار ضياء للنشر والتوزيع، عمان، 2010

29.صبيح، ماجد، المالية العامة، الاقتصاد الفلسطيني، عمان، جامعة القدس المفتوحة، 2007.

30.الصعيدي، عبد الله، مبادئ علم المالية العامة، كلية شرطة دبي، الطبعة الأولى، دبي، 2000

31.صلاح، عبيدة، تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2007، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين، 2009.

32.القريشي، مدحت، اقتصاديات العمل، عمان، دار وائل للنشر، ط1، 2007.

33.رجب، معين، والفرا، أحمد، سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق، 2009، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2010.

34.الخضيري، حامد العربي، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.

35.خلف، فليح حسن، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

36.خلف، فليح حسن، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008.

الأبحاث والدراسات

37.أبو جامع، نسيم، الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات التنمية، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 44، 2010.

38.بلول، صابر، الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية، الواقع، الأسباب، الحلول، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

39.جودة، ندوة، وعيسى، رجاء، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda – Yamamoto ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد، 12، العدد 3، لسنة 2010.

40.دادن، عبد الغني، وبن طجين، محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008، مجلة الباحث –عدد 10 ،2012.

41.حسن، محمد، وساسانبور، سايرس، ضغوط سوق العمل في مصر: تفسير استمرار ارتفاع معدل البطالة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، مصر، 17–18 مارس 2008.

42.كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، 2004،

43.الكفري، صالح، الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية في الوقت الراهن، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2005

44.لبد، عماد، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994–2003) مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو 2004.

45.مراد، سامي، البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب، بحث مقدم إلى المؤتمر " التوجهات الاستراتيجية للتعليم الجامعي وتحديات سوق العمل، 15–16 /5/ 2006.

46.موسى، عماد، النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية: مدى ملائمة قانون أوكن، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، مصر، 17–18 مارس 2008.

47.المصبح، عماد الدين، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، مصر، 17–18 مارس 2008.

48.مقداد، محمد، والبحيصي، خالد، أثر الحصار الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية دراسة حالة العمالة الفلسطينية العاملة في أراضي فلسطين عام 1948، أبريل 2001

49.مقداد، محمد إبراهيم، والكحلوت، خالد عمر، واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009.

50.النقيب، فضل، مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2003.

51.النقيب، فضل، وعطياني، نصر، واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية، الإسرائيلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2003.

52.عبد الكريم، البشير، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، 2005.

53.شيبي، عبد الرحيم، ومحمد، شكوري، "البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية قياسية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدولة العربية، القاهرة، مصر، 17–2008/3/18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

54.عبد الرازق، عمر، هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2002

55.عبد الكريم، نصر، ومكحول، باسم، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2005.

56.فرج، سعاد عطا، البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 22، مارس 2008.

57.شبانة، لؤي، والبرغوثي، سفيان، البطالة في الأراضي الفلسطينية: المشكلة وآفاق الحل، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ديسمبر، 1999.

58.الشيخ حسين، صطوف، البطالة في سورية 1994-2004، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سوريا، 2008.

59.خليفة، محمد ناجي، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر التوجهات الاستراتيجية للتعليم الجامعي وتحديات سوق العمل، 15-2006/5/16

رسائل الماجستير

60.الدودة، رائد، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة 1995 – 2007، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، الضفة الغربية، فلسطين، 2010.

61.هتهات، سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التيسير، جامعة قاصدي، ورقلة، الجزائر، 2006.

62.كريم، بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

63.نصر، لؤي، دور " هيئة تشجيع الاستثمار" في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

64.سماره، نادر، المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.

65.سميرات، عيسى، محددات الاستثمار الفلسطيني من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2011.

66.سمية، قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة –دراسة ميدانية بولاية قسنطينة–رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري –قسنطينة–الجزائر، 2010.

67.عبد الله، واثق، أثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية خلال الفترة 1994 –2009، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012.

68.عودة، رشيد، القطاع الخاص الفلسطيني ودوره في التنمية الاقتصادية من الفترة 1995-2011، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.

69.عقون، سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية-- حالة الجزائر– ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف–، الجزائر، 2010

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

70.عثمان، شادي، دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2004.
71.عبد الحق، خالد عبد الكريم، دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.
72.رابي، ماجد، الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين 2003.
73.رجب، محمد كمال، أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2011
74.الخليل، جاسر، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2004

التقارير:

75.الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة(أمان) رؤية الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة حول السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة، رام الله، فلسطين، 2012
76. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، 2011، رام الله، فلسطين.
77. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011، 2012، رام الله، فلسطين.
78. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أدء الاقتصاد الفلسطيني 2012، 2013، رام الله، فلسطين.
79. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 1999، رام الله فلسطين، 2000.
80. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2000، رام الله فلسطين، 2001.
81. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2001، رام الله، فلسطين، 2002.
82. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2002، رام الله، فلسطين، 2003.
83. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2003، رام الله، فلسطين، 2004.
84. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2004، رام الله، فلسطين، 2005.
85. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2005، رام الله، فلسطين، 2006.
86. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2006، رام الله، فلسطين، 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

87. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2007، رام الله، فلسطين، 2008.
88. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2008، رام الله، فلسطين، 2009.
89. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2009، رام الله، فلسطين، 2010.
90. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، رام الله، فلسطين، 2011.
91. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، رام الله، فلسطين، 2012.
92. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، رام الله، فلسطين، 2013.
93. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية 2011، نتائج أولية، رام الله، فلسطين، 2012.
94. المراقب الاقتصادي، عدد خاص، 2000.
95. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الربع الرابع، عدد رقم 14، معهد ماس، رام الله، 2008.
96. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الربع الثالث، عدد رقم 23، معهد ماس، رام الله، 2011.
97. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي، عدد رقم 32، معهد ماس، رام الله، 2013.
98. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار 99/1، الكويت، 1999.
99. مركز حقوق المواطن، تقرير حول البطالة في فلسطين، الملتقى الفكري العربي، أيلول 2003.
100. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني، رام الله، فلسطين، 1996.
101. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع، رام الله، فلسطين، 1998.
102. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله، فلسطين، 2006.
103. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر، رام الله، فلسطين، 2008
104. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008، رام الله، فلسطين، تموز 2009.
105. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، رام الله، فلسطين 2010.
106. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.
107. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوراق العمل:

108. إسماعيل، ماجد، مشكلة البطالة في قطاع غزة ودور الحكومة في الحد منها ورقة عمل بعنوان مقدمة إلى مؤتمر: رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في الفترة 23-2010/5/24.

109. أبو الشكر، عبد الفتاح، سوق العمل في إسرائيل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي بعنوان البطالة في الأراضي الفلسطينية، واقعها وخيارات مواجهتها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006.

110. أبو ناهية، أيمن نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة من منظور المنظمات الأهلية الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 23-2010/5/24.

111. الجعفري، محمود، دور القطاع الخاص الفلسطيني في توليد فرص العمل 1995-2005، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي بعنوان البطالة في الأراضي الفلسطينية، واقعها وخيارات مواجهتها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006.

112. زكان، أحمد، وبلعباس، رابح، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973 - 2008) موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ورقة عمل في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر خلال الفترة 15-11/16 2011.

113. كريم، بودخدخ، ومحمد، سلامنة، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ورقة عمل في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر خلال الفترة 15-11/16 2011.

114. لبد، عماد، بطالة الخريجين الجامعيين والدور الحكومي في الحد منها، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 23-2010/5/24.

115. مكحول، باسم، مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي بعنوان البطالة في الأراضي الفلسطينية، واقعها وخيارات مواجهتها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006.

116. مقداد، محمد، ولبد، إسماعيل، وأبو ظريفة، سامي، مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 13-15 فبراير 2006.

117. النقيب، فضل، سياسات مكافحة البطالة في الأمد البعيد، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي بعنوان البطالة في الأراضي الفلسطينية، واقعها وخيارات مواجهتها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

118.السيد، علاء الدين، الحكومة وتشغيل المواطنين في قطاع غزة، آفاق وتحديات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية في الفترة من 23-2010/5/24، 2010

119.سفيان فوكة، مليكة بوضياف،"الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية" ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات 16 -17 ديسمبر 2008

120.عبد الكريم، نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 3-2010/11/4.

121.فوزي، سميحة، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ورقة عمل (68) مقدمة لمؤتمر" التشغيل والبطالة في مصر،13-14 يناير 2002، المركز المصري للدارسات الاقتصادية،

122.الصوراني، غازي، الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 15 يناير 2011، غزة، فلسطين، 2011.

ثانياً: المراجع الأجنبية

123. Kabbani, Nader & Kotra, Ekta, Youth Employment in the MENA Region: A Situational Assessment, World Bank, 2005,

124. Ahn, Namkee, Garcia, Juan Ramon & Jimeno, Juan Francisco,

The Impact of Unemployment on Individual Well – Being in the EU, EUROPEAN NETWORK OF ECONOMIC POLICY RESEARCH,2004,

125.Gujarati, Damodar N.,(2004). Basic Econometrics, McGraw companies.

126. Awad, Ibrahim, The Phenomenon of Stagflation in The Egyption Economy ; Analytical Study, 2002,

127.Gregory. N. Mankiw, (2006), Macroéconomie, De Boeck, Paris, 3 édition -

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (1): نتائج اختبار التكامل المشترك

Sample (adjusted): 1997Q1 2012Q4
Included observations: 64 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: U log(G) log(I) log(K) log(X) F
Lags interval (in first differences): 1 to 2
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.335681	99.34566	95.75366	0.0276
At most 1 *	0.295438	73.17009	69.81889	0.0263
At most 2 *	0.244783	50.75866	47.85613	0.0260
At most 3 *	0.209511	32.79062	29.79707	0.0219
At most 4 *	0.156226	17.74400	15.49471	0.0225
At most 5 *	0.101815	6.872272	3.841466	0.0088

Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (2): نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 03/11/14 Time: 14:32
Sample (adjusted): 1996Q2 2012Q4
Included observations: 67 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.232713	0.124565	1.868197	0.0665
log(G)	-16.46183	5.720748	-2.877566	0.0055
log(I)	-8.052580	2.272506	-3.543479	0.0008
log(SD)	-1.762815	0.621973	-2.834232	0.0062
log(X)	1.371056	1.109237	1.236035	0.2212
F	0.388096	0.089596	4.331641	0.0001

R-squared	0.658899	Mean dependent var	0.004058
Adjusted R-squared	0.630940	S.D. dependent var	1.408965
S.E. of regression	0.855950	Akaike info criterion	2.612077
Sum squared resid	44.69171	Schwarz criterion	2.809512
Log likelihood	-81.50457	Hannan-Quinn criter.	2.690202
F-statistic	23.56654	Durbin-Watson stat	0.983817
Prob(F-statistic)	0.000000		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (3): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة AR(1)

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 03/11/14 Time: 14:32
Sample (adjusted): 1996Q3 2012Q4
Included observations: 66 after adjustments
Convergence achieved after 8 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.058754	0.139399	-0.421484	0.6749
log(G)	-7.968657	4.682489	-1.701799	0.0941
log(I)	-6.098352	1.744714	-3.495331	0.0009
log(SD)	-8.325132	0.982789	-8.470921	0.0000
log(X)	3.839451	0.931422	4.122139	0.0001
F	0.279720	0.064367	4.345669	0.0001
AR(1)	0.452962	0.048308	9.376519	0.0000

R-squared	0.866952	Mean dependent var	0.010559
Adjusted R-squared	0.853422	S.D. dependent var	1.418748
S.E. of regression	0.543175	Akaike info criterion	1.717235
Sum squared resid	17.40733	Schwarz criterion	1.949471
Log likelihood	-49.66875	Hannan-Quinn criter.	1.809002
F-statistic	64.07491	Durbin-Watson stat	1.687593
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.45

ملحق رقم (4): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 03/11/14 Time: 14:38
Sample (adjusted): 1996Q3 2012Q4
Included observations: 66 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.032141	0.074767	-0.429880	0.6688
log(G)	-7.968659	4.620687	-1.724562	0.0898
log(I)	-6.098352	1.727251	-3.530670	0.0008
log(SD)	-8.325132	0.974367	-8.544145	0.0000
log(X)	3.839452	0.918147	4.181738	0.0001
F	0.279720	0.063670	4.393272	0.0000

R-squared	0.788928	Mean dependent var	0.018601
Adjusted R-squared	0.771338	S.D. dependent var	1.126403
S.E. of regression	0.538630	Akaike info criterion	1.686932
Sum squared resid	17.40733	Schwarz criterion	1.885991
Log likelihood	-49.66875	Hannan-Quinn criter.	1.765590
F-statistic	44.85255	Durbin-Watson stat	1.687593
Prob(F-statistic)	0.000000		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (5): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة المتغير الوهمي

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1996Q3 2012Q4
Included observations: 66 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.025203	0.023957	-1.052010	0.2971
log(G)	-1.563091	1.212059	-1.289616	0.2022
log(I)	-1.413756	0.441541	-3.201865	0.0022
log(SD)	-2.118440	0.245152	-8.641337	0.0000
log(X)	0.897678	0.235355	3.814138	0.0003
F	0.282953	0.063573	4.450807	0.0000
Dum	0.048290	0.042314	1.141227	0.2584

R-squared	0.793486	Mean dependent var	0.004650
Adjusted R-squared	0.772485	S.D. dependent var	0.281601
S.E. of regression	0.134319	Akaike info criterion	-1.077188
Sum squared resid	1.064460	Schwarz criterion	-0.844952
Log likelihood	42.54722	Hannan-Quinn criter.	-0.985421
F-statistic	37.78257	Durbin-Watson stat	1.701986
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (6): نتائج اختبار(Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي

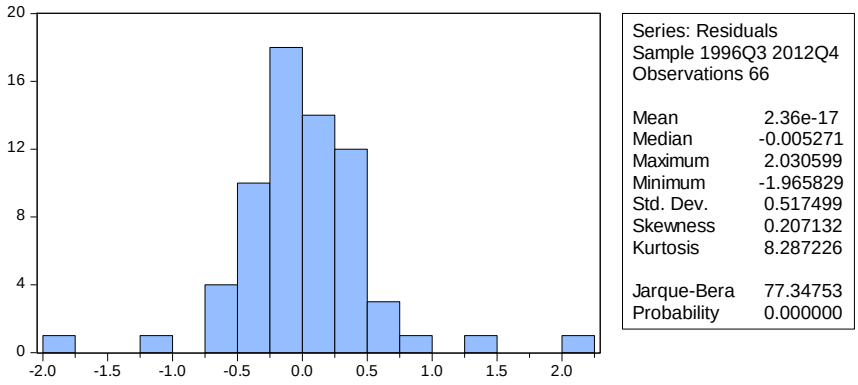

ملحق رقم (7): نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 2.36e-17
Sample Std. Dev. = 0.517499

Method	Value	Probability
t-statistic	3.70E-16	1.0000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (8): نتائج اختبار(White) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.157777	Prob. F(5,60)	0.0707
Obs*R-squared	10.05901	Prob. Chi-Square(5)	0.0736
Scaled explained SS	30.29021	Prob. Chi-Square(5)	0.0000

ملحق رقم (9): نتائج اختبار (LM) للارتباط ذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.683046	Prob. F(2,58)	0.1948
Obs*R-squared	3.620274	Prob. Chi-Square(2)	0.1636

ملحق رقم (10): نتائج اختبار (granger Causality) لاختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Granger Cause U1	65	0.53349	0.5893
U1 does not Granger Cause X1		0.02337	0.9769

ملحق رقم (11) بيانات متغيرات الدراسة المستخدمة في تقدير النموذج القياسي

Y	% U	G	I	X	% F	SD
1996	23.8	3292.8	1160.7	517	7.6	218.5
1997	20.3	3744	1310.6	520	7.6	500
1998	14.4	4197.7	1531.2	530	5.6	520
1999	11.8	4534.9	2081.2	497	5.5	474
2000	14.1	4146.7	1386.7	510	2.8	469
2001	25.2	3810.8	992.3	849	1.2	340
2002	31.3	3301.4	841.7	697	5.7	252
2003	25.6	3800.8	1063	620	4.4	395
2004	26.8	4198.4	1022.3	353	3	261
2005	23.5	4559.5	1265.7	636	4.1	287
2006	23.7	4322.3	1347.2	1019	3.8	281
2007	21.7	4554.1	1122.9	1322	1.9	310
2008	26.6	4878.3	1060.5	1763	9.9	215
2009	24.5	5239.3	1137.3	1402	2.8	185.9
2010	23.7	5724.5	1090.5	1277	3.7	275.1
2011	20.9	6421.4	1066.8	978	2.9	294
2012	23	6797.5	1074	932	2.8	211

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (12): معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب عدد السنوات الدراسية والجنس خلال الفترة 1996-2012

عدد السنوات *الدراسية* والجنس	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
كلا الجنسين																	
0	12.9	11.7	6.9	5.4	5.7	12.2	17.4	12.4	14.1	8.0	8.4	8.9	12.3	14.8	13.8	11.9	9.4
6-1	26.1	22.1	15.2	12.2	16.0	31.1	37.9	28.8	31.3	26.2	27.9	22.6	29.2	26.8	25.7	19.7	20.6
9-7	25.9	21.3	14.7	11.9	15.3	29.8	37.3	28.9	29.6	24.8	25.1	22.5	27.3	25.4	24.8	20.5	21.8
12-10	25.4	21.2	15.1	11.7	14.0	27.4	33.6	26.8	27.8	23.5	23.9	22.3	26.0	24.6	23.2	19.2	20.7
+13	19.1	17.7	14.1	12.5	12.8	16.3	18.9	19.9	21.3	21.8	20.8	20.3	24.4	23.5	23.1	23.7	27.0
المجموع	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.5	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	24.5	23.7	20.9	23.0
ذكور																	
0	18.9	17.1	10.0	9.3	11.9	22.4	29.2	22.4	27.3	16.4	16.5	19.4	23.1	26.0	24.3	20.6	18.2
6-1	28.1	23.3	16.3	13.4	17.6	33.8	41.3	31.8	35.0	28.8	31.0	26.1	33.0	30.1	28.6	22.2	23.3
9-7	26.5	21.6	15.0	12.4	15.9	31.1	38.9	30.6	31.2	26.0	26.8	24.4	29.0	26.8	26.2	21.5	23.2
12-10	25.2	21.0	15.0	11.7	14.7	28.9	34.9	28.1	29.4	24.1	25.0	23.9	27.4	25.4	24.0	19.7	21.1
+13	16.6	14.2	10.9	8.8	9.3	14.1	17.5	16.3	16.8	16.6	15.9	14.5	18.6	16.5	15.7	14.8	16.3
المجموع	24.5	20.3	14.4	11.6	14.4	27.3	33.5	26.9	28.1	23.7	24.2	22.1	26.5	24.1	23.1	19.2	20.5
إناث																	
0	3.6	3.8	2.3	1.1	0.3	0.7	2.2	2.4	1.8	1.6	1.8	1.2	2.7	3.3	1.5	2.5	1.6
6-1	8.3	11.8	4.7	3.2	3.2	5.2	7.6	5.6	6.2	7.8	9.1	4.3	7.4	5.3	5.1	2.9	3.2
9-7	17.8	17.8	10.5	6.3	7.8	8.7	12.7	9.8	11.1	11.3	9.1	6.3	7.1	8.3	7.8	8.6	7.2
12-10	26.6	23.7	16.5	11.6	8.0	7.7	18.2	14.8	12.6	17.2	13.2	9.6	13.1	15.3	13.6	14.5	16.5
+13	26.1	26.8	23.5	21.9	21.9	22.2	22.5	28.3	30.8	32.5	31.3	32.4	34.9	35.8	36.3	38.8	44.6
المجموع	19.6	20.1	15.2	13.0	12.3	14.1	17.1	18.6	20.1	22.3	20.5	19.0	23.8	26.4	26.8	28.4	32.9

لمصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: سلسة التقارير السنوية من عام 1996-2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (13) معدل البطالة في الضفة الغربية حسب عدد السنوات الدراسية والجنس خلال الفترة 1996-2012

عدد السنوات الدراسية والجنس	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
كلا الجنسين																	
0	8.7	7.8	3.6	3.8	4.1	8.6	12.3	11.1	8.4	4.9	4.0	6.5	6.9	9.2	8.0	6.7	7.2
6-1	20.2	18.1	11.2	8.9	13.0	24.7	32.3	26.3	26.3	21.5	19.4	17.9	19.4	17.8	17.2	15.0	16.5
9-7	21.8	19.2	12.2	10.3	14.3	26.2	34.7	27.8	26.0	22.3	20.1	18.6	20.1	18.3	18.1	17.6	18.9
12-10	21.6	18.6	12.6	9.6	12.3	24.3	31.6	26.1	24.2	21.1	19.4	18.4	19.3	18.3	16.8	16.1	17.8
+13	15.5	14.4	11.0	10.1	9.6	13.3	15.7	16.4	17.1	18.0	17.2	16.9	18.2	17.4	17.4	19.7	21.6
المجموع	19.6	17.3	11.5	9.5	12.1	22.0	28.2	23.8	22.9	20.3	18.6	**17.7**	**19.0**	**17.8**	**17.2**	**17.3**	19.0
ذكور																	
0	14.1	11.6	4.9	6.1	8.3	16.8	23.1	20.6	17.1	10.3	7.4	13.7	12.4	16.7	16.1	12.0	14.8
6-1	22.5	19.5	12.3	10.0	14.3	27.4	35.9	29.9	30.6	24.2	21.7	21.6	22.5	20.4	19.7	17.6	19.5
9-7	22.6	19.4	12.4	10.5	14.7	27.4	36.4	29.5	27.5	23.5	21.6	20.2	21.7	19.4	19.2	18.5	20.3
12-10	21.5	18.1	12.1	9.3	12.8	25.8	33.1	27.3	25.6	21.4	20.2	19.5	20.4	18.8	17.1	16.4	18.2
+13	11.8	9.9	7.5	6.8	7.1	11.7	15.3	13.6	13.2	13.5	11.7	12.1	13.6	11.7	10.8	11.4	12.0
المجموع	20.2	17.2	11.2	9.2	12.5	23.8	30.8	25.5	24.3	20.8	18.9	18.3	19.5	17.6	16.6	15.9	17.3
إناث																	
0	2.6	3.6	2.3	1.5	0.4	0.9	2.0	3.1	1.9	1.8	1.9	1.5	2.6	3.3	1.1	2.3	1.9
6-1	6.2	9.9	4.7	2.4	3.8	5.1	7.8	6.5	6.0	8.5	9.6	4.8	6.3	4.9	5.3	2.7	3.0
9-7	13.2	16.7	10.5	7.1	9.4	8.9	13.2	10.9	12.4	11.6	9.5	7.3	5.1	7.0	7.5	8.6	6.6
12-10	21.8	21.8	16.6	11.9	7.8	7.5	17.9	16.3	13.4	17.6	13.5	10.6	9.8	13.3	13.3	14.2	15.0
+13	24.0	24.7	19.9	17.7	15.7	17.3	16.7	22.2	24.8	26.6	27.4	26.3	26.0	27.0	28.3	32.7	36.9
المجموع	16.0	17.7	12.8	11.1	9.9	11.1	14.0	15.9	16.6	18.3	17.6	15.5	16.7	18.8	19.7	22.6	25.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: سلسلة التقارير السنوية من عام 1996-2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (14) معدل البطالة في قطاع غزة حسب عدد السنوات الدراسية والجنس خلال الفترة 1996-2012

عدد السنوات الدراسية والجنس	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
كلا الجنسين																	
0	23.4	24.9	18.5	9.5	9.1	22.5	30.6	15.1	29.4	18.7	26.0	16.3	27.6	36.5	37.8	31.9	16.2
6-1	37.7	29.9	23.1	18.6	21.9	45.3	48.6	33.1	40.8	35.3	47.0	31.9	50.8	48.7	44.1	30.0	29.0
9-7	36.6	27.2	21.5	16.5	18.2	41.2	44.2	31.4	38.6	31.3	38.0	32.3	44.6	43.7	41.8	27.7	28.9
12-10	32.3	26.8	20.3	16.4	17.9	34.9	38.0	28.4	36.6	29.7	34.9	31.0	40.9	39.0	38.9	26.6	27.5
+13	25.5	23.7	19.6	17.6	19.0	22.1	25.4	27.0	28.8	28.1	27.3	26.3	34.7	33.1	32.7	30.1	35.2
المجموع	32.5	26.8	20.9	16.9	18.7	34.2	38.0	29.2	35.4	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0
ذكور																	
0	26.2	28.3	20.3	17.0	19.2	33.6	39.6	25.7	46.0	28.3	35.3	35.1	47.8	47.6	41.6	41.4	24.7
6-1	38.1	30.0	23.4	19.2	23.6	46.8	50.4	34.8	42.3	36.6	48.6	33.8	52.5	49.7	44.7	30.9	29.8
9-7	36.6	27.1	21.8	17.3	19.5	42.6	45.2	32.9	40.2	32.1	39.0	34.5	45.9	44.0	42.4	28.3	29.7
12-10	32.0	26.5	20.5	16.8	18.9	36.2	38.8	29.7	38.4	30.4	35.9	32.9	41.9	39.6	39.5	27.1	27.7
+13	23.8	21.4	16.2	12.8	13.4	18.4	21.7	21.2	22.8	21.4	22.5	18.5	26.4	23.8	23.2	19.9	22.7
المجموع	32.6	26.5	20.5	16.6	18.7	35.4	39.0	29.6	35.9	29.6	35.1	29.7	40.2	37.3	36.2	25.8	26.8
إناث																	
0	10.5	5.4	3.4	-	-	-	2.9	-	1.3	-	-	-	3.4	3.3	8.5	4.1	0
6-1	25.4	30.8	5.5	7.4	0.9	5.6	6.7	1.0	7.7	1.2	2.3	0.6	17.0	11.9	-	4.5	5.6
9-7	38.3	28.0	11.0	3.5	2.3	7.5	9.6	5.7	2.9	9.3	4.8	1.5	16.9	25.4	11.2	8.3	10.3
12-10	37.1	30.7	15.7	10.7	8.5	8.4	19.5	9.8	8.8	14.7	11.0	5.4	26.3	24.5	16.4	16.7	23.4
+13	31.2	31.6	31.1	33.6	36.1	33.4	37.3	43.2	44.7	44.3	40.8	45.3	51.6	50.1	51.5	50.0	56.9
المجموع	31.3	29.8	25.2	19.3	18.4	24.0	28.4	26.9	31.6	35.2	32.3	29.7	42.8	45.8	47.8	44.0	50.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: سلسة التقارير السنوية من عام 1996-2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (15): معدل البطالة في فلسطين حسب العمر والجنس خلال الفترة 1996-2012

العمر والجنس	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
كلا الجنسين																	
14-10	-	-	-	10.2	6.5	17.0	18.8	8.4	11.2	8.9	3.9	4.7	6.5	8.9	23.9	24.0	29.6
24-15	31.2	28.2	22.6	17.3	20.0	35.6	42.6	38.4	39.8	36.4	35.7	35.3	40.2	38.9	38.8	35.7	38.8
34-25	24.2	19.4	13.5	11.4	14.7	24.9	31.1	24.1	25.1	22.0	23.0	20.3	25.5	24.9	24.2	21.8	24.9
44-35	19.5	16.3	10.0	9.0	11.0	22.2	27.9	21.6	22.2	18.6	18.7	16.0	19.5	16.9	15.1	11.9	12.2
54-45	16.8	13.2	10.5	8.8	9.2	18.7	23.7	19.0	22.2	19.1	18.7	16.2	18.4	16.9	16.4	13.0	13.3
+55	10.5	10.5	6.2	5.9	5.9	12.5	18.0	13.2	15.1	12.1	11.6	10.7	14.4	12.7	14.1	13.4	13.5
المجموع	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.5	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	24.5	23.7	20.9	23.0
ذكور																	
14-10	-	-	-	11.3	7.3	18.1	21.3	9.5	12.8	10.0	4.7	5.6	7.8	10.2	26.4	25.7	31.3
24-15	30.9	27.7	22.0	16.9	19.6	36.2	43.4	38.3	38.9	34.8	34.4	34.0	38.8	37.2	36.8	32.1	34.5
34-25	24.4	18.9	12.7	10.5	14.3	26.4	33.3	25.1	26.1	21.3	22.9	19.8	25.1	22.7	21.7	17.5	19.2
44-35	20.8	16.7	10.2	8.8	12.0	24.7	30.9	23.6	24.4	19.7	20.1	17.4	21.3	18.1	15.5	12.2	12.0
54-45	19.0	14.6	12.0	9.6	10.5	21.3	26.7	21.3	25.4	21.9	21.5	18.9	20.8	19.1	19.0	14.9	14.9
+55	11.8	11.8	7.0	6.9	7.3	14.7	20.3	15.5	17.8	14.3	13.8	13.6	17.4	14.5	16.3	15.1	16.4
المجموع	24.5	20.3	14.4	11.6	14.4	27.3	33.5	26.9	28.1	23.7	24.2	22.1	26.5	24.1	23.1	19.2	20.5
إناث																	
14-10	-	-	-	1.7	-	-	5.0	2.4	-	-	0.5	-	-	-	3.5	0.7	1.0
24-15	32.9	31.6	27.0	20.6	22.9	30.7	36.7	39.1	44.8	46.1	43.2	42.5	47.3	46.9	49.6	53.5	62.2
34-25	22.6	23.1	18.5	16.1	17.1	15.4	18.0	19.4	20.6	25.5	23.1	22.1	27.2	33.4	34.0	37.0	43.3
44-35	12.5	13.8	8.2	9.8	6.2	7.5	9.0	10.8	11.5	13.2	12.2	10.3	11.0	11.6	13.2	11.1	12.8
54-45	6.6	7.0	2.4	5.2	2.4	3.7	5.5	6.5	5.0	4.2	5.2	4.5	6.1	5.7	3.5	4.2	6.0
+55	3.2	2.5	1.4	1.8	0.7	0.6	3.6	1.3	1.2	1.9	1.4	1.7	2.5	4.1	2.1	4.1	1.9
المجموع	19.6	20.1	15.2	13.0	12.3	14.1	17.1	18.6	20.1	22.3	20.5	19.0	23.8	26.4	26.8	28.4	32.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: سلسة التقارير السنوية من عام 1996-2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (16) معدل البطالة في الضفة الغربية حسب العمر والجنس خلال الفترة 1996-2012

العمر والجنس	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
كلا الجنسين																	
14-10	-	-	-	6.8	5.3	13.1	14.9	6.3	9.9	5.5	2.9	3.9	5.9	5.4	17.6	20.4	23.2
24-15	26.8	24.5	17.9	13.6	16.7	31.8	40.3	36.1	35.3	32.0	28.5	28.5	30.9	29.5	28.2	28.8	30.9
34-25	19.5	16.5	10.9	9.7	12.6	21.5	28.6	22.8	22.3	20.1	18.7	18.0	18.5	18.2	18.2	18.5	21.2
44-35	15.5	14.4	7.9	7.3	9.7	18.2	23.4	19.7	18.2	15.7	14.7	13.0	14.0	12.0	10.9	10.6	10.8
54-45	12.9	11.1	7.6	6.5	7.9	15.8	20.4	17.3	16.7	14.7	13.4	12.1	12.8	10.7	10.5	10.0	11.3
+55	7.2	6.2	4.1	4.0	5.4	10.2	14.3	10.7	10.5	9.6	8.3	8.7	9.7	9.2	10.1	11.6	12.0
المجموع	19.6	17.3	11.5	9.5	12.1	22.0	28.2	23.8	22.9	20.3	18.6	17.7	19.0	17.8	17.2	17.3	19.0
ذكور																	
14-10	-	-	-	7.6	6.2	17.2	17.1	7.1	11.5	6.3	3.6	4.7	7.2	6.3	19.7	22.2	24.7
24-15	26.8	23.6	17.2	13.2	16.5	32.8	41.8	36.6	35.0	31.3	27.2	27.6	29.5	28.1	26.2	26.0	27.6
34-25	19.4	15.7	10.1	8.9	12.6	23.1	31.3	24.4	23.6	19.6	18.3	18.0	18.6	16.6	16.2	14.6	16.4
44-35	16.9	15.0	8.0	6.9	10.6	20.2	26.3	21.8	20.2	16.6	15.6	14.1	15.6	13.0	10.9	10.8	11.3
54-45	15.1	12.2	9.0	7.2	9.1	18.5	23.8	19.7	19.5	17.2	15.4	13.9	14.8	12.1	12.3	11.8	13.0
+55	8.3	7.1	4.7	4.7	6.4	12.1	16.3	12.7	12.6	11.3	10.2	10.7	11.6	10.3	11.8	13.1	14.8
المجموع	20.2	17.2	11.2	9.2	12.5	23.8	30.8	25.5	24.3	20.8	18.9	18.3	19.5	17.6	16.6	15.9	17.3
إناث																	
14-10	-	-	-	1.9	-	-	5.0	2.9	-	-	0.5	-	-	-	3.2	0.7	0
24-15	27.5	29.2	23.2	16.2	17.9	24.0	29.9	33.6	36.9	36.1	35.3	33.0	37.6	36.5	38.8	42.7	49.0
34-25	20.0	19.8	15.7	13.6	12.9	11.8	15.0	15.6	17.3	22.2	20.3	18.2	18.1	23.9	25.7	31.6	35.6
44-35	9.8	11.6	7.5	9.5	5.8	7.0	7.5	10.0	10.2	11.8	11.5	9.0	7.6	8.4	10.8	9.8	9.1
54-45	4.8	7.2	1.8	3.5	2.0	2.2	4.3	6.2	4.2	3.6	5.7	1.8	3.8	5.2	3.3	2.8	4.5
+55	2.7	2.3	1.5	0.9	1.0	0.3	4.1	1.3	1.0	2.3	0.9	2.2	2.2	4.5	2.1	4.5	0.9
المجموع	16.0	17.7	12.8	11.1	9.9	11.1	14.0	15.9	16.6	18.3	17.6	15.5	16.7	18.8	19.7	22.6	25.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: سلسلة التقارير السنوية من عام 1996-2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (17) معدل البطالة في قطاع غزة حسب العمر والجنس خلال الفترة 1996-2012

العمر والجنس	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
كلا الجنسين																	
14-10	-	-	-	24.1	10.6	26.6	26.6	14.9	16.0	29.6	19.0	12.9	12.2	52.4	65.6	38.2	53.0
24-15	40.4	36.7	13.3	26.3	27.7	44.8	48.2	43.5	50.0	45.8	51.9	48.6	58.6	59.2	63.4	51.1	55.1
34-25	33.6	25.8	19.2	15.3	19.5	33.2	36.6	27.0	31.0	26.1	32.1	24.9	39.3	36.9	34.8	27.6	31.2
44-35	27.0	19.9	13.9	12.4	13.9	31.7	37.2	25.5	31.2	25.3	28.0	23.0	31.9	27.7	24.4	15.0	15.0
54-45	24.3	17.6	15.6	13.4	11.7	25.1	30.5	22.5	33.4	28.2	30.3	25.2	30.4	30.9	30.5	19.7	17.7
+55	19.1	22.3	12.2	11.1	7.6	20.3	27.7	18.5	26.7	18.8	20.5	15.7	26.8	23.4	27.0	17.6	17.0
المجموع	32.5	26.8	20.9	16.9	18.7	34.2	38.0	29.2	35.4	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0
ذكور																	
14-10	-	-	-	25.3	11.0	27.1	35.6	16.7	17.3	29.6	19.7	13.7	13.1	53.4	65.5	38.3	52.9
24-15	39.8	36.3	32.6	25.2	26.6	44.0	47.0	42.0	47.6	42.2	49.6	45.9	56.8	57.2	61.2	45.7	48.8
34-25	33.9	24.8	18.2	14.1	18.1	34.1	37.4	26.4	31.1	24.6	31.9	23.2	37.1	33.3	31.2	22.6	23.7
44-35	27.1	19.6	14.0	12.6	15.1	34.6	39.7	27.1	33.0	26.0	29.4	24.3	33.1	28.3	24.5	14.8	13.5
54-45	25.8	19.0	16.8	14.0	13.3	27.0	32.2	24.4	36.5	30.9	33.6	29.0	33.0	33.3	32.6	21.2	19.0
+55	19.8	23.2	13.0	12.6	10.1	22.9	30.0	21.2	30.0	21.5	22.8	20.5	32.6	26.8	29.0	19.7	19.9
المجموع	32.6	26.5	20.5	16.6	18.7	35.4	39.0	29.6	35.9	29.6	35.1	29.7	40.2	37.3	36.2	25.8	26.8
إناث																	
14-10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
24-15	46.9	41.2	42.4	40.2	37.4	53.3	59.7	56.1	67.5	71.2	71.0	67.8	67.5	68.5	75.8	78.1	88.1
34-25	30.2	33.6	31.0	23.8	27.8	26.4	28.9	30.8	30.5	35.8	33.9	34.7	50.3	51.4	51.8	48.9	58.3
44-35	25.4	24.4	12.3	10.9	7.0	9.1	14.1	13.3	16.7	19.0	15.6	15.0	23.4	23.5	23.0	15.5	22.5
54-45	12.7	5.9	4.7	9.3	3.3	8.7	10.9	7.4	7.9	6.2	2.9	3.7	13.1	7.9	5.1	9.5	10.6
+55	7.6	4.4	-	4.5	-	1.6	1.5	1.3	2.2	-	4.1	0.6	3.3	2.3	2.2	1.7	5.2
المجموع	31.3	29.8	25.2	19.3	18.4	24.0	28.4	26.9	31.6	35.2	32.3	29.7	42.8	45.8	47.8	44.0	50.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: سلسة التقارير الرسمية من عام 1996-2012

www.manaraa.com

ملحق رقم (18) : معدل البطالة في فلسطين حسب حالة اللجوء والجنس خلال الفترة من 2007-2012

حسب حالة اللجوء	2007			2008			2009			2010			2011			2012		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م
فلسطين																		
لاجئ	25.6	24.1	25.3	29.6	29.7	29.6	28.4	34.0	29.5	28.3	34.9	29.5	23.7	36.4	26.1	24.9	40.1	27.9
غير لاجئ	19.8	15.8	19.0	24.2	19.2	23.4	21.5	21.4	21.5	20.1	22.0	20.5	16.6	23.7	18.0	17.7	28.2	19.8
المجموع	22.1	19.0	21.5	26.5	23.8	26.0	24.1	26.4	24.5	23.1	26.8	23.7	19.2	28.4	20.9	20.5	32.9	23.0
الضفة الغربية																		
لاجئ	20.9	16.8	20.1	20.5	17.2	19.9	20.8	23.4	21.3	19.3	22.4	19.9	20.1	27.5	21.6	21.2	28.3	22.6
غير لاجئ	17.3	15.0	16.8	19.0	16.5	18.5	16.3	17.1	16.5	15.7	18.9	16.3	14.5	21.1	15.9	15.9	24.3	17.7
المجموع	18.3	15.5	17.7	19.5	16.7	19.0	17.6	18.8	17.8	16.6	19.7	17.2	15.9	22.6	17.3	17.3	25.3	19.0
قطاع غزة																		
لاجئ	29.8	32.3	30.2	38.3	43.1	39.2	35.2	44.4	36.9	35.5	47.2	37.4	26.5	44.0	29.8	27.9	49.5	32.1
غير لاجئ	29.5	22.3	28.7	43.5	41.9	43.4	40.4	49.4	41.5	37.2	49.5	38.3	24.6	43.9	26.8	24.8	51.4	28.8
المجموع	29.7	29.7	29.7	40.2	42.8	40.6	37.3	45.8	38.6	36.2	47.8	37.8	25.8	44.0	28.7	26.8	50.1	31.0

الرمز (ذ) يعني ذكور، و(إ) يعني إناث، و(م) يعني مجموع.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: سلسة التقارير السنوية من عام 2007-2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (19): معدل البطالة في فلسطين حسب التجمع السكاني والجنس في الفترة من 2007-2012

نوع التجمع السكاني	2007			2008			2009			2010			2011			2012		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م
فلسطين																		
حضر	21.7	20.1	21.4	27.4	23.8	26.8	24.5	27.6	25.1	23.2	27.4	23.9	19.4	29.9	21.3	20.3	34.6	23.0
ريف	21.4	13.5	19.6	24.4	17.4	23.0	22.4	20.2	21.9	19.8	20.5	19.9	16.4	19.1	17.0	18.5	23.6	19.6
مخيمات	25.3	31.3	26.3	26.9	37.6	28.7	25.7	36.1	27.5	29.0	37.2	30.4	23.5	37.9	26.4	26.4	42.1	29.5
المجموع	22.1	19.0	21.5	26.5	23.8	26.0	24.1	26.4	24.5	23.1	26.8	23.7	19.2	28.4	20.9	20.5	32.9	23.0
الضفة الغربية																		
حضر	16.1	16.3	16.1	18.1	16.2	17.7	15.9	18.1	16.4	15.5	19.2	16.2	15.6	23.7	17.2	16.6	26.2	18.5
ريف	20.5	13.2	18.9	22.3	16.5	21.1	20.2	18.5	19.9	18.4	19.3	18.6	15.8	18.2	16.3	18.0	22.4	19.0
مخيمات	22.5	27.8	23.5	15.7	21.4	16.5	19.3	28.9	20.8	20.1	29.4	21.8	19.9	30.3	22.0	23.1	30.0	24.4
المجموع	18.3	15.5	17.7	19.5	16.7	19.0	17.6	18.8	17.8	16.6	19.7	17.2	15.9	22.6	17.3	17.3	25.3	19.0
قطاع غزة																		
حضر	30.6	29.6	30.5	41.9	42.5	42.0	37.7	46.8	39.1	35.9	48.5	37.6	25.6	44.2	28.4	26.4	50.1	30.5
ريف	35.7	19.1	32.1	50.1	31.3	46.7	52.2	52.8	52.3	44.7	56.0	46.1	27.2	39.3	29.2	27.3	46.0	31.4
مخيمات	26.5	33.2	27.5	34.6	45.7	36.6	30.6	40.4	32.4	35.8	43.8	37.1	26.5	44.2	29.9	28.9	50.8	33.3
المجموع	29.7	29.7	29.7	40.2	42.8	40.6	37.3	45.8	38.6	36.2	47.8	37.8	25.8	44.0	28.7	26.8	50.1	31.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: سلسلة التقارير السنوية من عام 2007-2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com